الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People s Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
UNIVERSITY OF THE MARTYR HAMA LAKHDAR ELOUED
كلية الآداب و اللغات
FACULTY OF LETTERS AND LANGAUGE

نيابة العمادة المكلفة لما بعد التدرج
والبحث العلمي و العلاقات الخارجية
المجلس العلمي

Vice –Deanship of post-graduation
and scientific external research
relations

الرقم:.....58...../ن.ع.م.ت.ب.ع/ك .آ.ل/2021

مستخرج مـــن محضر اجتماع المجلس العلمي

إنه في يـوم الإربعاء الموافـق لـ:عشرين من شهر أكتوبر سنة ألفين وواحد وعشرين على الساعة الثانية عشرة زوالا بمقـر كلية الآداب و اللغات، بدعـوة مـــن رئيس المجلـــس العلمي للكليـــة أ د: كرشو لزهر

تمّ عقد اجتماع ضم أعضاء المجلس العلمي،ومن بين النقاط المدرجة في جدول الأعمال :

- اعتـــماد مطبوعـــة بعنـــوان :محاضرات في أعلام البحث في التراث العربي ، لطلبة : السنة أولى ماستر : لسانيات عامة
- أعدها الدكتور: محمد بن يحي

وبناء على تقريـــر الخبرة الإيجـــابي بخصوص مادتها العلمية ومطابقتها لمفردات المقياس المذكور صادق المجلس العلمي على اعتماد المطبوعة .

الوادي في :.....2021/10/24.....

رئيس المجلس العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المجلس العلمي
كلية الآداب واللغات
جامعة الوادي

رئيس المجلس العلمي
لكلية الآداب واللغات
د. كرشو لزهر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المستوى: السنة الأولى ماستر. **التخصص**: لسانيات عامة.

السداسي: الأول.

محاضرات مادة:

أعــلام البحث في التّراث العــربي

إعداد: الدكتور محمد بن يحي.

السنة الجامعية: 2021م/2022م، الموافقة: 1443 هـ/ 1444 هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر- الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المستوى: السنة الأولى ماستر. **التخصص**: لسانيات عامة.

السداسي: الأول.

محاضرات مادة:

أعــلام البحث في التّراث العــربي

إعداد: الدكتور محمد بن يحي.

السنة الجامعية: 2021م/2022م، الموافقة: 1443 هـ/ 1444 هـ

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾

(سورة إبراهيم/4)

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تتحقّق المقاصد والغايات، وصلّ اللهمَّ وسلم على سيّدنا محمد، أفصح الفُصحاء وأبلغ البلغاء، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين، وبعد:

لقد أنزل الله تعالى كتابه الكريم على نبيّه الأمين بلسان عربي مبين، فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف/2]. وتعهد بحفظه، فقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر/9]؛ فاللغة العربية إذاً محفوظة بحفظ الله تعالى كتابه العزيز.

وقد قيّد المولى تبارك وتعالى للغة القرآن علماء جهابذة أفنوا أعمارهم في مدارستها: أصواتا، وصرفا، ونحوا، ومعجما، وبلاغة، وعروضا، فأرسوا أسس الدّراسات اللغوية العربية، وشيّدوا بُنيانها، فبلغوا بها غاية لم تبلغها دراسات في أية لغة قبلَها.

لقد سعى أولئك الأعلام منذ القرن الأول الهجري في دراساتهم اللغوية إلى الحفاظ على اللسان العربي الذي به نزل القرآن الكريم، وصونه من اللّحن الذي بدأ يفشو في الألسنة، وبخاصة مع انتشار الإسلام، واختلاط العرب بالأعاجم، لتنضج تلك الدراسات في القرن الثاني الهجري بظهور المدرسة البصرية، ثم المدرسة الكوفية، وما لبثت أن اتّسعت عبر القرون في بغداد، والأندلس، والمغرب العربي، ومصر.

وقد اجتهد أولئك العلماء في اكتشاف قوانين اللسان العربي، واستنباط قواعده، منتهجين في دراساتهم منهجا علميا يقوم على الاستقراء، والوصف، والتحليل، والاستنتاج، والتقعيد، ملتزمين بالموضوعية، مبتعدين عن التعصّب والذاتية، فلا عجب أن نجد النّحوي يُخالف أستاذه في بعض المسائل، أو يُخالف مدرسته ويُوافق مذهبا آخر...

وقد استفاد المتأخرون من جهود المتقدّمين، فشرحوا كثيرا من كتبهم، واستدركوا ما فاتهم، وأضافوا آراء جديدة.

عزيزي الطالب، إنه ليسرّنا أن نضع بين يديك هذه المحاضرات التي تشمل مقرّر مادة "أعلام البحث في التراث العربي". وقد حاولنا فيها التعريف بأعلام الدّرس اللغوي التّراثي المقرَّرة دراستُهم في السنة الأولى ماستر (لسانيات عامة)، وإبراز مكانتهم في الدّرس اللغوي العربي، والتعريف بأهمّ آرائهم، واتجاهاتهم، ومشاربهم الفكرية، واختلافاتهم. كما حاولنا أيضا التعريف بأهمّ كتبهم، والمناهج التي سلكوها في تأليفها.

وقد رتّبنا هذه المحاضرات ترتيبا زمنيّا حسب وفيات أولئك الأعلام، معتمدين في إنجازها على مصادر عربية قديمة، ومراجع حديثة، أثبتناها في قائمة ذُيّلت بها هذه المحاضرات.

عزيزي الطالب، مهما كانت قيمة المعلومات التي تضمنتها هذه المحاضرات، فإنها لا تُغنيك عن الرّجوع إلى المصادر والمراجع للاستزادة في سبيل تكوين ثقافتك اللغوية، والتعرّف على أعلام آخرين لم يُدرَجوا ضمن المقرّر.

وبالله التوفيق، عليه توكّلنا، وإليه نُنيب.

محمد بن يحي

المحاضرة الأولى: طلائع الدرس اللغوي العربي: أبو الأسود الدُّؤَلي (ت: 69 هـ) وتلاميذه.

لم يكن العرب في حاجة إلى النحو قبل انتشار الإسلام واختلاطهم بغيرهم من الشعوب؛ لأنهم كانوا ينطقون العربية على السليقة. وبانتشار الإسلام واختلاطهم بالأعاجم بدأ اللحن يشيع على الألسنة؛ فقامت الحاجة إلى وضع النحو؛ لصون اللسان العربي.

1- أسباب وضع النحو: تضافرت بواعث مختلفة أدّت إلى وضع النحو، منها الديني ومنها غير الديني.

1- 1- البواعث الدينية: ترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، وخاصة بعد أن أخذ اللّحْن يشيع في الألسنة، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد روى بعض الرواة أنه -صلى الله عليه وسلم- سمع رجلا يلحن في كلامه فقال: «أرشدوا أخاكم، فقد ضلّ»[1]. ورووا أن أحد ولاة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كتب إليه كتابا به بعض اللحن، فكتب إليه عمر: «أَنْ قَنِّعْ كاتبَك سَوْطا»[2]. إلى غير ذلك من الروايات التي تفيد ببداية ظهور اللحن منذ فجر الإسلام.

غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلا بل نادرا، وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة، وخاصة بعد تعرُّب الشعوب الأعجمية التي كانت ألسنتها تحتفظ بكثير من عاداتها اللغوية؛ فشاع اللحن في الألسنة، حتى إنّ ألسنة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف؛ لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة. ووصل اللحن حتى إلى بلغائهم وخطبائهم المفوهين. فقد روي أن الحجاج بن يوسف الثقفي (ت: 95 هـ) سأل يحيى بن يعمر (ت: 129 هـ): هل يلحن في بعض نطقه؟ فصارحه يحيى بأنه يلحن في حرف من القرآن الكريم؛ إذ كان يقرأ قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي القَوْمَ الفَاسِقِينَ﴾[التوبة/9]،كان يقرأ ((أَحَبَّ)) بالضم ((أَحَبُّ))، والوجه أن تقرأ بالنصب خبرا لكان، لا بالرفع[3].

وازداد اللحن فشوّا وانتشارا على ألسنة الذين لم ينشؤوا في البادية مثل آبائهم، إنما نشأوا في الحاضرة واختلطوا بالأعاجم اختلاطا أدخل الوهن على ألسنتهم وفصاحتهم، على نحو ما هو معروف عن الوليد بن عبد الملك بن مروان (ت: 96 هـ) وكثرة لحنه[4].

---

[1] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص19.

[2] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 2/ 8.

[3] الزُّبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص28.

[4] ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، 2/ 204.

وكان كثيرون من أبناء العرب وُلدوا لأمهات أجنبيات أو أعجميات، فكانوا يتأثرون بهن في نطقهن لبعض الحروف وفي تعبيرهن ببعض الأساليب الأعجمية[1]. وكل ذلك جعل الحاجة تمس إلى وضع رسوم يعرف بها الصواب من الخطأ في الكلام؛ خشية دخول اللحن وشيوعه في تلاوة القرآن الكريم.

1- 2- <u>البواعث القومية</u>: وترجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا؛ مما جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم؛ مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها؛ خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية.

1- 3- <u>البواعث الاجتماعية</u>: وتتمثل في أن الشعوب المستعرَبة أحست بالحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها، وتصريفها، حتى تتمثّلها تمثلا مستقيما، وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما.

ومعنى ذلك كلّه أن بواعث متشابكة دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو، ولا بد أن نضيف إلى ذلك رقيّ العقل العربي، ونمو طاقته الذهنية نموّا أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية، وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلا تطّرد فيه القواعد، وتنتظم الأقيسة انتظاما يهيئ لنشوء علم النحو، ووضع قوانينه الجامعة المشتقَّة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة، ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية[2].

2- <u>أبو الأسود الدُّؤَلي (ت: 69 هـ)</u>[3]: هو ظالم بن عمرو بن سفيان، و"الدُّؤَليّ" نسبة إلى "الدُّئِل"، وهي قبيلة من كنانة.

وقد اختُلف في أوّل من وضع النحو. يقول السيرافي: «اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي (ت: 89 هـ)، ويقال اللّيثي، وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي»[4].

غير أن الروايات اضطربت في وضع أبي الأسود للنحو، فمنها ما يجعل ذلك من عمله وحده، ومنها ما يصعد به إلى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- (ت: 40 هـ)؛ إذ يَرْوُون عن أبي الأسود نفسه أنه دخل عليه، وهو بالعراق، فرآه مطرقا مفكرا، فسأله فيم يفكر؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية، وأتاه بعد أيام فألقى إليه صحيفة فيها: «الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى»[5]، ثم قال له: «واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا

---

[1] ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 1/ 72 وما بعدها.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص13.

[3] ينظر ترجمته في: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص20 وما بعدها. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص10 وما بعدها. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص21 وما بعدها. وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998، ص16 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 48/1 وما بعدها.

[4] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص10.

[5] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص14. والقفطي، إنباه الرواة، 39/1.

مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر»[1]. وتذكر هذه الرواية أن أبا الأسود جمع لعليٍّ -رضي الله عنه- أشياء وعرضها عليه، وكان منها حروف النصب: إنّ، وأنّ، وليت، ولعل، وكأنّ، ولم يذكر أبو الأسود: لكنّ، فقال له علي: لِمَ تركتها؟ فقال: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزدها فيها[2].

كما أن الروايات تضطرب أيضا في سبب وضعه النّحو، وفي حاكم البصرة الذي حثّه على ذلك، وفي أبواب النّحو الأولى التي وضعها. فمن قائل: إنه سمع قارئا يقرأ الآية الكريمة: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[التوبة/3] بكسر اللام في كلمة "رسوله"، فقال: ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا. واستأذن زياد بن أبيه والي البصرة (45-53هـ)، وقيل: بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده (55-64هـ) في أن يضع للناس رسم العربية. وقيل: بل وفد على زياد، فقال له: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون -أو يقيمون- به كلامهم؟ وقيل: بل إن رجلا لحن أمام زياد، أو أمام ابنه عبيد الله، فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للناس العربية[3].

وقيل: إنه رسمها حين سمع ابنته تقول: ما أحسنُ السماء، وهي لا تريد الاستفهام وإنما تريد التعجب، فقال لها قولي: "ما أحسنَ السماءَ!". وفي رواية أنه شكا فساد لسانها لابن أبي طالب، فوضع له بعض أبواب النحو، وقال له: انحُ هذا النحو، ومن أجل ذلك سُمِّيَ العلم باسم النحو. ويقول بعض الرواة: إنه وضع أبواب التعجب، والفاعل، والمفعول به، وغير ذلك من الأبواب[4].

وقد يُشرك بعض الرواة معه في هذا العمل تلميذيه نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز؛ يقول الزُّبيدي: «فكان أول من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا، وأصّلوا له أصولا؛ فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف»[5].

ويرى الدكتور شوقي ضيف أنّ كل ذلك من عبث الرواة الوضّاعين المتزيّدين، وذلك أن أبا الأسود نُسِبَ إليه أنه وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله، «وكان هذا الصنيع الخطير الذي سُمّي برسم العربية سببا في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة، فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو وشيئا من أبوابه، وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه»[6].

---

[1] القفطي، إنباه الرواة، 39/1.

[2] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص15. والقفطي، إنباه الرواة، ص39.

[3] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص12. والقفطي، إنباه الرواة، 40/1 وص50.

[4] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص14. وينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص21. والقفطي، إنباه الرواة، 51/1

[5] الزُّبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص11.

[6] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص16.

وقد اتخذ أبو الأسود لذلك كاتبا فطنا حذقا، وقال له: «إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف، فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي، فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي، فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعتُ شيئا من ذلك غُنّة، فاجعل النقطة نقطتين»[1].

وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من القرّاء، وفي مقدمتهم نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى ين يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن. قال أبو عمرو بن العلاء: «وكل هؤلاء نقطوا وأُخِذ عنهم النقط، وحُفظ وضُبط وقُيّد وعُمل به، واتُّبع فيه سنتهم واقتُديَ فيه بمذاهبهم»[2].

3- <u>نصر بن عاصم اللّيثي (ت: 89 هـ)</u>[3]: وهو أحد تلاميذ أبي الأسود الدّؤلي. ويُروى أنّه أول من نقط المصاحف وعشَّرها وخمّسها، أي: كان أول من قسم آيات المصحف أقساما[4]. «وكان نصر بن عاصم أحد القرّاء والفصحاء، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء والناس . وروي عن عمرو بن دينار، قال :اجتمعت أنا والزهريّ ونصر ابن عاصم، فتكلم نصر، فقال الزهريّ: إِنَّهُ لَيُفَلِّقُ بالعربية تَفْليقاً»[5].

وتذهب بعض الرّوايات إلى أنه أول من وضع العربية. قال السيرافي: «وأما نصر بن عاصم، فقد روى محبوب البكري عن خالد الحذاء قال : سألت نصر بن عاصم، **وهو أول من وضع العربية**: كيف نقرؤها؟ قال: قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ، "لم ينون". قال: فأخبرته أنّ عُرْوَةَ يُنَوِّنُ، فقال : بِئْسما قال، وهو لِلْبِئْسِ أهْل، فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم، فما زال يقرأ بها حتى مات»[6].

ولعلّ نقط نصر بن عاصم المصحف الشريف جعل بعض الناس يعتقد أنه أول من وضع النحو، والأصح أنه رسم نقاط الإعجام، لا قواعد النحو[7]. قال ابن الأنباري: «فأما زَعْمُ مَنْ زَعَمَ أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ونصر بن عاصم فليس بصحيح؛ لأن عبد الرحمن بن هرمز، أخذ النحو عن أبي الأسود، وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذه عن أبي الأسود، ويقال عن ميمون الأقرن»[8].

4- <u>عبد الرحمن بن هُرْمُز (ت: 117 هـ)</u>[9]: أحد تلاميذ أبي الأسود الدّؤلي. وهو مدنيّ تابعيّ، أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة -رضي الله عنهما- وأخذ عنه نافع بن أبي نعيم[10].

---

[1] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص23. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص12. والقفطي، إنباه الرواة، 40/1.

[2] أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط2، 1997، ص6.

[3] ينظر ترجمته في: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص15-16. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص27. وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص23. والقفطي، إنباه الرواة، 343.

[4] الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص6.

[5] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص16. وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص23.

[6] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص15. والقفطي، إنباه الرواة، 344/3.

[7] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص17

[8] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص19.

[9] ينظر ترجمته في: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص16. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص26. وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص24. والقفطي، إنباه الرواة، 172/2.

[10] القفطي، إنباه الرواة، 173/2.

وقد نسبت إليه بعض الروايات وضع العربية. قال السيرافي: «وأما عبد الرحمن بن هرمز فروى ابن لَهيعة عن أبي النّضر قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأحد القُرّاء»[1].

وقال القفطي في إنباه الرواة: «قال أهل العلم :إنه أوّل من وضع علم العربية؛ والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤليّ، وأظهر هذا العلم بالمدينة، وهو أوّل من أظهره وتكلّم فيه بالمدينة. وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش، وما أخذ أهل المدينة النحو إلا منه، ولا نقلوه إلا عنه»[2].

والواقع أنّ عبد الرحمن بن هرمز شأنه شأن نصر بن عاصم، أخذا النحو عن أبي الأسود الدّؤلي، وكان لهما دور في نَقْط المصحف. أما عدّهما أول من وضع النحو، فليس له دليل يسنده.

ومهما يكن من أمر، فقد أضاف أبو الأسود الدّؤلي وتلاميذه إلى العربية عملا جليلا هو اتخاذ نَقْط جديد للحروف المعجمة في المصاحف تمييزا لها من الحروف المهملة، فقد ذكر الرواة أن الحجاج في ولايته على العراق (74-95هـ) أمر نصر بن عاصم، أو يحي بن يعمر بإعجام حروف المصحف؛ لتمييز الحروف بعضها من بعض.

وقد كان أبو الأسود وتلاميذه من القرّاء، وأُخذ عنهم النقطان جميعا: نَقْط الإعراب، ونَقْط الإعجام، وبذلك أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه؛ مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو شيئا منها، وهم إنما رسموا في دقة نَقْطَ الإعراب، لا قواعده، كما رسموا نقط الحروف المعجمة من مثل: الباء، والتاء والثاء، والنون[3].

---

[1] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص16

[2] القفطي، إنباه الرواة، 2/172-173.

[3] نفسه، ص17.

المحاضرة الثانية: أوائل النحاة: عبدُ الله بنُ أبي إسحاق الحَضْرَمِيّ (ت: 117 هـ) وتلاميذه.

بعد المرحلة الأولى التي يمثلها أبو الأسود الدؤلي (ت: 69 هـ) وتلاميذه، التي نُقط فيها المصحف الشريف إعجاما وإعرابا، ووضع فيها أبو الأسود الدّؤلي بعض أبواب النحو، جاءت المرحلة الثانية التي تُعدّ بحقّ بداية وضع النحو بمفهومه العلمي. ويتصدّر هذه المرحلة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وتلاميذه.

1- عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرَميّ[1]: هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي (ت:117هـ). ويعد أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ويتبعه في هذه الأولية المبكرة جيل من تلاميذه في مقدمتهم عيسى بن عمر (ت: 149 هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت: 154 هـ)، ويونس بن حبيب (ت: 182)[2].

يقول ابن سلّام: «كان أول من بَعَجَ (فتق) النحوَ ومدّ القياس والعلل»[3]. وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو؛ إذ كان أول من اشتق قواعده، وأول من طرَد فيها القياس، بحيث يُحْمَل ما لم يُسمع عن العرب على ما سُمِع عنهم. وقد قيل: «فَرَعَ عبد الله بن أبي إسحاق النحو، وقام وتكلم في الهمز، حتى عُمل فيه كتاب مما أملاه»[4].

ويروى أن يونس بن حبيب سأله عن كلمة "السُّوَيْق" -وهو الناعم من دقيق الحنطة- هل ينطقها أحد من العرب "الصُّوَيْق" بالصاد؟ فأجابه: نعم، قبيلة عمرو بن تميم تقولها. ثم قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطَّرِدُ ويَنْقاس[5].

ولم يُعْنَ ابن أبي إسحاق بالقياس على قواعد النحو، فحسب، بل عُني أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يُمَكِّن لها في أذهان تلاميذه. وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعلِّلَة والقياس عليها قياسا دقيقا، بحيث لا يصح الخروج عليها، يُخطِّئ كلَّ من ينحرف في تعبيره عنها[6]. وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق (ت: 114 هـ) لِمَا كان يرد في شعره من بعض الشواذ النحوية. ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان [من الطويل]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا بْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ***مِنَ المَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَرَّفُ[7]

---

[1] تراجع ترجمة ابن أبي إسحاق في: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص25. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص31 وما بعدها. وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998، ص27-28. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 2/ 104 وما بعدها.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص23.

[3] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، (د ط)، (د ت)، 14/1.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت)، 2/ 398.

[5] ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 15/1.

[6] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص23.

[7] مُسْحَتٌ ومُجَرّفٌ: مُسْتَأْصَل.

اعترضه؛ لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب؛ لأنها معطوفة -كما يتبادر- على كلمة "مُسْحَتًا" المنصوبة[1]، أو بعبارة أدق: لأن القياس النحوي يحتّم ذلك ويوجبه. ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف؛ حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الروي في القصيدة[2].

وسمعه مرة يصف رحلته إلى الشام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك [من البسيط]:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا***بِحاصِبٍ كَنَديفِ القُطْنِ مَنْثورِ

عَلَى عَمائِمِنا يُلْقَى، وَأَرْحُلُنا***عَلَى زَواحِفَ تُزْجَى، **مُخُّها رِيرِ**[3]

فقال له: أسأت، إنما هو "**مُخُّها رِيرُ**"(بالرّفع)، مشيرا بذلك إلى قياس النحو في هذا التعبير؛ لأنه يتألف من مبتدأ وخبر.

وما زال ينحى على الفرزدق باللائمة حتى جعل الشطر: "عَلى زَواحِفَ نُزْجيها مَحاسِيرِ"[4].

وكانت مراجعته المستمرة له تغضبه، فهجاه بقصيدة يقول فيها [من الطويل]:

فَلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى، هَجَوْتُهُ***وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى **مَوالِيا**[5]

وما كاد يسمعه منه حتى قال له: «ولقد لحَنْتَ أيضا في قولك: "مولى مواليا" وكان ينبغي أن تقول: "مولى موالٍ"»[6]، يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة "مَوالٍ" المضافة مجرى الممنوع من الصرف؛ إذ جرها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطقت به العرب في مثل: جَوارٍ، وغَواشٍ؛ إذ يحذفون الياء مُنوّنين في الجر والرفع[7].

ويبدو من هذه المحاورات بينه وبين الفرزدق مدى احتكامه للقياس، وما ينبغي للقاعدة من الاطراد، بحيث لا يجوز للشاعر -مهما كان فصيحا- أن يخرج عليها.

وواضح أن عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرَميّ فتح لنحاة البصرة من بعده بمراجعاته للفرزدق أن يُخطّئوا الشعراء الفصحاء، لا من الإسلاميين مثل الفرزدق، فحسب، بل ومن الجاهليين أيضا.

ولم يُؤْثَر عن ابن أبي إسحاق كتاب في النحو، وكأنه كان يكتفي بمحاضراته وإملاءاته على تلاميذه، وكلّ ما أُثِرَ عنه كتاب في الهمز، ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها حين توصل، وحين تقطع، وحين تسهل، وحين تدخل على همزة أخرى، وحين تتصل بحروف العلة، مما يتصل بالدقة في كتابة الذكر الحكيم؛ إذ كان من القراء النابهين في موطنه[8].

---

[1] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص28.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص23.

[3] الشمال: الريح. الحاصب: الريح التي تحمل الحصباء. الزواحف: الإبل العجفاء التي أعيت فجرت خفافها. تزجى: تساق. رير: ذائب.

[4] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص21.

[5] كان ابن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي، وكانوا بدورهم موالي لبني عبد شمس القرشيين.

[6] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص28.

[7] ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 4/ 167.

[8] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص25.

2- **عيسى بن عمر الثّقَفي (ت: 149 هـ)**[1]: من موالي آل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، فنُسب إليها، وهو من أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق، وعنه أخذ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175 هـ).

ولعيسى بن عمر كتابان: "الجامع" والإكمال". قال الخليل:

ذَهَبَ النَّحْوُ جَميعًا كُلُّهُ***غَيْرَ ما أَحْدَثَ عيس بْنُ عُمَرْ

ذاكَ إِكْمالٌ وَهذا جامِعٌ***فَهُما لِلنّاسِ شَمْسٌ وَ قَمَرْ[2]

وقد مضى عيسى بن عمر على نهج أستاذه ابن أبي إسحاق يطرد القياس ويعمّمه. ومن أقيسته ما حكاه عنه سيبويه (ت: 180 هـ) في قول الأحوص (ت: 105 هـ) [من الوافر]:

سَلامُ اللهِ يا **مَطَرًا** عَلَيْها***وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

كان يقيس النصب في كلمة "يا مَطَرًا" على النصب في كلمة "يا رَجُلًا"، وكأنه يجعل "مطرا" في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة[3].

وكان مثل ابن أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء، إذا خالفوا القياس، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي. ومن ذلك تخطئته النابغة (ت: 18 ق هـ) في قوله [من الطويل]:

فَبِتُّ كَأَنّي ساوَرَتْني ضَئيلَةٌ***مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِها السُّمُّ **ناقِعُ**[4]

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر، وهو الجار والمجرور، وكأن النابغة ألغاهما؛ لتقدمهما وجعل "ناقع" الخبر[5].

ومن أقيسته في القراءات أنه كان يقرأ الآية الكريمة: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ **وَالطَّيْرَ**﴾[سبأ/10] بنصب كلمة الطير، وكان يقول: هو على النداء، كما تقول: "يا زيدُ والحارثَ"، لما لم يمكن القائل: "يا زيدُ ويا الحارثُ" نصبَ الكلمة؛ لأن "يا" لا تدخل في النداء على المعرف بالألف واللام[6].

ويروى أنه كان يخالف جمهور القراء في قراءة الآية الكريمة: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ **أَطْهَرُ** لَكُمْ﴾ [هود/78]، إذ كان يقرؤها **بنصب "أَطْهَرَ"**[7] على الحال وجعل "هُنّ" ضمير فصل.

ويبدو أنه **كان يتوسّع في تقدير العوامل المحذوفة**، ومن ذلك ما رواه عنه سيبويه من أنه كان يلفظ قولهم: "ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ" برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنهما مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره: "لِيَدْخُلْ"، فحمله على المعنى[8].

---

[1] ينظر ترجمته في: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص33. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص25-26. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص40 وما بعدها. وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص29. والقفطي، إنباه الرواة، 374/2 وما بعدها.

[2] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص30.

[3] سيبويه، الكتاب، 203/2.

[4] ساورتني: واثبتني. ضئيلة: حية دقيقة. الرقش من الأفاعي: المنقطة بالبياض والسواد. ناقع: قاتل.

[5] سيبويه، الكتاب، 89/2. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص41.

[6] ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 1/ 21. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص41.

[7] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص65

[8] سيبويه، الكتاب، 1/ 398.

وقد وضع "عيسى بن عمر" أصلا مهما يدل على دقة حسه اللغوي، وهو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة[1]. قال شوقي ضيف: «وكأنه أحس في وضوحٍ أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع؛ لخفته، فجعل النصب فوق الرفع وعده الأساس.

وليس ذلك كل ما تحقق للنحو عنده من رقي، فقد خطا به خطوة كبيرة، إذ ألف فيه رسائل ومصنفات مختلفة، اشتهر منها لعصره مصنفان مهمان هما: "الجامع" و"الإكمال" وكأنه جمع مسائل النحو وقواعده في أولهما، ثم رأى إكمال تلك القواعد والمسائل في الكتاب الثاني. وقد أقام قواعده في الجامع على الأكثر في كلام العرب، وسمّى ما شَذَّ عن ذلك لغات»[2].

3- <u>أبو عمرو بن العلاء (70 هـ - 154 هـ)</u>[3]: في بعض الروايات اسمه: زبّان بن العلاء المازني التميمي، ولد سنة 70 هـ بمكة، ونشأ وعاش بالبصرة وتوفي بها. وقد تتلمذ لابن أبي إسحاق.

وهو أحد القراء السبعة المشهورين. وعني بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة، كما عني بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيامها ووقائعها.

يقول الجاحظ عنه: «حدثني أبو عبيدة قال: كان أبو عمرو أعلم الناس بالغريب والعربية، وبالقرآن والشعر، وبأيام العرب وأيام الناس»[4]. وهو أقربُ إلى اللغويين والقرّاء منه إلى النحاة، غير أنه نُقلت عنه بعض الآراء النحوية[5]. وقد قال ابن جني بأنه كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا[6].

ولم يروِ عنه "سيبويه" شيئا مهما في النحو ومسائله، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، وإنما أخذها عن تلميذه "يونس بن حبيب"، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه[7].

وفي أخباره ما يدل على أنه كان يأخذ بالاطراد في القواعد، ويتشدد في القياس، فقد قال له بعض معاصريه: «أخبرني عمّا وضعتَ ممّا سميتَه عَربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[8].

ورُويت له في كتب النحاة بعض الآراء النحوية، ومن ذلك أنه:

---

[1] ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 1/ 19.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص26.

[3] ينظر ترجمته في: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص27 وما بعدها. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص22 وما بعدها. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص35 وما بعدها. وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص32 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة، 131/4 وما بعدها.

[4] الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، 321/1.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص27.

[6] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 1/ 249.

[7] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص27.

[8] الزُّبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص39.

- كان يرى أن المنصوب في قولهم: "حبّذا محمدٌ **رجلًا**" تمييز، لا حال[1].

- وكان يترك صرف "سبأ" في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[النمل/22]، وكأنه جعله اسما للقبيلة حمْلا على المعنى. قال الشاعر:

مِنْ سَبَأَ الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ*يَبْنونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا[2].

- وكان يذهب إلى أن بني تميم تهمل "ليس" مع "إلّا" حملا على "ما"، كقولهم: "لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا **المِسْكُ**"، بِالرَّفْع على الإهمال، وَلَا ضمير فِيهَا. "وَقد نازعه فِي ذَلِك عِيسَى بن عمر، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرو: نِمْتَ يَا أَبَا عُمَرَ وأَدْلَجَ النَّاسُ. لَيْسَ فِي الأَرْض حجازي إِلَّا وَهُوَ ينصب، وَلَا تميمي إِلَّا وَهُوَ يرفع. ثمَّ وَجه أَبُو عَمْرو خَلَفًا الأَحْمَرَ، وَأَبا مُحَمَّد اليزيدي إِلَى بعض الحِجَازِيّينَ، وجهدا أَن يُلَقِّناهُ الرّفْعَ، فَلم يفعل. وَإِلَى بعض التّميميين، وجهدا أَن يلقناه النصب، فَلم يفعل. ثمَّ رجعا، وأخبرا بذلك عِيسَى وَأَبا عَمْرو، فَأخْرج عِيسَى خَاتمه من أصْبعه، وَرمى بِهِ إِلَى أبي عَمْرو، وَقَالَ: هُوَ لَك بِهَذَا فُقْتَ النَّاسَ»[3].

ويرى شوقي ضيف أن أبا عمرو «لم يكن نحويا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وإنما كان لغويا وراويا ثقة من رواة الشعر القديم، إذ كان قد سمع عن العرب وأكْثَرَ من السماع»[4].

4- <u>يونس بن حبيب (94 هـ- 182 هـ)</u>[5]: من موالي بني ضَبَّة، وهو من تلاميذ ابن أبي إسحاق. ويظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر، وقد لزم أبا عمرو بن العلاء. رحل إلى البادية، وسمع عن العرب كثيرا؛ مما جعله راويا كبيرا من رواة اللغة والغريب، ولعل ذلك ما جعله يُصنّف كتابا في اللغات.

وكانت حلقته في البصرة تغصّ بالطلاب، وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي، وسيبويه الذي يذكره كثيرا في كتابه، ولكن غالبا في شواهد اللغة، لا في الآراء النحوية، فسيبويه -على ما يبدو- لم يكن يعجب بتلك الآراء[6]. كما سمع منه الكسائي والفرّاء[7].

وكان "يونس بن حبيب" في نحوه وما وضعه من أقيسة أُمّة وحده. وقد تنبه إلى ذلك القدماء، فقالوا: «كان له مذاهب وأقيسة تفرد بها»[8].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط) 1991، 2/ 535.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، 2/ 65.

[3] ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 136/4 وما بعدها. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 2/ 80.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص28.

[5] ينظر ترجمته في: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص34. والسيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص27 وما بعدها. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص51 وما بعدها. وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص52 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة، 74/4 وما بعدها.

[6] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص28.

[7] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص27.

[8] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص52.

ومن آرائه التي تخالف آراء سيبويه وأستاذه الخليل:

- أن الخليل كان يرى أنّ الزائد في مثل: "قطّع" هو الحرف الأول، وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني[1].

- وكان الخليل يرى أن مفعول "نَنْزِع" محذوف في الآية الكريمة: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّعَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم/69]، والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ الفَرِيقَ الذينَ يُقالُ فيهم: أَيُّهُمْ أَشَدُّ، وقال يونس: جملة "أَيُّهُمْ أَشَدُّ" هي المفعول[2].

- وكان الخليل وسيبويه يريان أن تصغير قبائل: قُبَيْئل، وكان يونس يرى أن تصغيرها: قُبَيِّل[3].

- وكان يذهب إلى أن "تاء" أخت و"بنت" ليستا للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء[4].

لقد كان يونس بن حبيب من كبار رواة اللغة والغريب، وعلى الرغم من أقيسته النحوية التي تفرّد بها إلا أنه لم يكن له أثرٌ كبير في تطور نظرية النحو العربي. قال شوقي ضيف: «وعلى هذا النحو وقع يونس بعيدا عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في الكتاب عند سيبويه. والنحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم: ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ثم الخليل بن أحمد، وسيبويه»[5].

---

[1] ابن جني، الخصائص، 2/ 61.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 91.

[3] سيبويه، الكتاب، 439/3.

[4] ابن هشام، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 1/ 72.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص29.

المحاضرة الثالثة: الخَليلُ بْنُ أحمدَ الفَراهيديّ (100 هـ - 175 هـ).

التعريف بالخليل[1]: هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، عربي من أزد عمان، ولد سنة (100هـ)، وتوفي سنة (175 هـ). وُلِدَ ونشأ وعاش بالبصرة. وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحَدِّثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو، فلزم حلقات أستاذيه "عيسى بن عمر" و"أبي عمرو بن العلاء"، كما أكب على ما نُقل من علوم الشعوب المستعربة، وخاصة العلوم الرياضية، وكان صديقا لابن المقفع مواطنه، فقرأ كل ما ترجمه، وخاصة منطق أرسطاليس. كما قرأ ما ترجمه غيره من علم الإيقاع الموسيقي عند اليونان، وحذق هذا العلم حذقا جعله يؤلف فيه كتابا كان الأصل الذي اعتمد عليه إسحاق الموصلي في تأليف كتابه الذي صنفه في النغم واللحون.

وكان الخليل دقيق الاستنباط، ويظهر ذلك جليا في وضعه عروضَ الشعر، ورفعه صرحَ النحو، ورسمه المنهجَ الذي ألَّف عليه معجم "العين" الذي يُعَدُّ أول معجم في العربية.

لم يستغل الخليلُ شهرتَهُ لتحقيق الثراء، كما فعل كثير من معاصريه، واكتفى بكفاف العيش. وفي ذلك يقول النَّضْر بن شميل أحد تلاميذه: «أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال»[2].

1- نشاطه العلمي:

1- 1- اكتشافه علم العروض[3]: اكتشف الخليلُ علم العروض، واستطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاريعه، غير مُبْقٍ لمن جاؤوا بعده شيئا يضيفونه إليه. وهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلا رائعا للنغم وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره، علما وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، فقد اشتق له تفاعيل خاصة، وأدارها في دوائر كدوائر المهندسين، مستخدما إشارات من النقط والحلقات تصور ما يجري في التفعيلات من زحافات، كما تفسح لأجزائها في التقدم والتأخر، بحيث تجمع الأوزان العروضية التي عرفها العرب، وأوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها؛ مما أتاح للعباسيين أن ينظموا على أوزان جديدة أهملها أسلافهم، ولم ينظموا عليها[4].

---

[1] ينظر في ترجمة الخليل: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص45 وما بعدها. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1964، 557/1 وما بعدها. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص47. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 244/2.

[2] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 380/1.

[3] ينظر: عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989، ص95 وما بعدها.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص31.

1- 2- صناعته معجم "العين":

استغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية أيضا في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور؛ إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها، وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، فـ "كتب" -مثلا- يوضع معها: كبت، وتكب، وتبك، وبكت، وبتك. وبذلك حصر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية، مميزا بين ما استعملته العرب منها، وما أهملته ولم تنطق به، على نحو ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة[1].

1- 2- 1- ترتيب مواد معجم "العين": رتَّب الخليل المواد في معجمه حسب مخارج الأصوات ومواقعها من الجهاز الصوتي، وهي: الحلق، واللسان، والفم، والشفتان، بادئا بحرف العين، وبه سماه. وهو صنيع يلتقي فيه بصنيع الهنود في ترتيبهم لحروف لغتهم السنسكريتية، وربما عرف ذلك من بعض نازلتهم في موطنه، وهي في معجمه مرتبة على هذا النحو[2]: العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد، الصاد، السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال، الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الياء، الواو، الألف.

وهو ترتيب أساسه كما ذكرنا آنفا مخارج الأصوات ومدارجها، وهي عنده سبعة عشر مخرجا، موزعة على: الجوف، والحلق، وأول الفم، ومناطق اللسان، وحافته، وطرفه، والثنايا، والشفة السفلى، والشفتين.

وجديرٌ بالذكر أن من القدماء من رأى بِأن مادة هذا المعجم ليست من عمله، وإنما هي من عمل تلميذه "الليث بن نصر"، باسطين في ذلك أدلة قوية[3]، غير أنهم اتفقوا على أنه هو الذي رسم منهجه له، لِمَا لاحظوه من التقاء منهجه بمنهج علم العروض الذي رسمه، وقيام المنهجين جميعا على أساس نظرية التباديل والتوافيق الرياضية.

ويبدو أن الخليل قد عرف المباحث الصوتية عند الهنود، وكانت قد نمت عندهم نموًّا واسعا، وأضاف على ضوئها مادة صوتية غزيرة، نقل منها تلميذه "سيبويه" (ت: 180 هـ) في كتابه نُقولا كثيرة، كما نقلت منها الكتب المتأخرة[4].

وهي ترد إلى ثلاثة جوانب:

أ) ذوق أصوات الحروف عن طريق فتح الفم بألف مهموزة يليها الحرف المذاق ساكنا، فيقال في الباء: أبْ، وفي التاء: أتْ، وهلم جرا[5]. وبذلك يتضح صوت الحرف بالوقوف عليه ساكنا والمكث عنده قليلا، بخلاف ما لو وُصِل بحرف بعده، فإننا حينئذ لا نتمكن من إشباع الصوت؛ إذ نتهيأ للنطق بصوت الحرف التالي له.

---

[1] ينظر: مقدمة كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، (د ط)، (د ت)، ص9 وما بعدها.

[2] ينظر: المصدر نفسه.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت)، 1/ 77 وما بعدها.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص32.

[5] ينظر: مقدمة كتاب العين، 1/ 47.

ب) وصف الأجراس الصوتية للحروف من همس، وجهر، وشدة، ورخاوة واستعلاء، واستفال، مما يتناثر في صحف كتاب سيبويه، وجعله ذلك يقف عند أصوات الحركات وما يداخلها من إمالة وروم وإشمام.

- الإمالة: هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء من غير قلب خالص.

- الرَّوْم: حركة مختلسة ضعيفة. أما الإشمام، فهو أن تذيق الحرف الضمة أو الكسرة بحيث لا تكاد تُسمَع، وإنما تُرَى في حركة الشفة، فهو أقل من الروم همسا وخفة.

ج) ما يحدث للصوت في بنية الكلمة من تغير يفضي إلى القلب، أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو الإدغام.

د) أدخل على النقط أو الإعجام التشديد والهمزة والرَّوْم، والإشمام[1]، محاولا صياغة شكل الأصوات صياغة دقيقة.

هـ) اخترع رسما للهمزة؛ إذ لم يكن لها رسم في الخط العربي، فرمزلها برأس عين (ء).

و) اخترع علامات الضبط التي لا نزال نستعملها إلى اليوم؛ إذ أخذ من حروف المد صورها مصغرة للدلالة عليها، فالضمة واو صغيرة في أعلى الحرف؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء متصلة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوقه[2].

2- **<u>جهوده النحويّة والصرفيّة:</u>** اكتشف الخليل قوانين اللسان العربي في النحو والتصرف، وفيما عدا معجم "العين"، فإنه لم يترك فيها كتابا جامعا، إنما ترك – إن صح ما ذكره المترجمون له- كتابات فرعية، كتاب "الشواهد"، وكتاب "العروض"، وكتاب "النقط والتشكيل"، وكتاب "النّغم"، وكتاب في "العوامل". ويظن القفْطي أنه منحول عليه[3].

ولئن لم يترك الخليل في النحو والتصريف كتابا مأثورا يضم فروعهما وشعبهما الكثيرة، فقد نقل معارفه وآراءه تلميذه "سيبويه" الذي نقل في كتابه كثيرا آرائه النحوية والصرفية، وكأنه لم يترك له رأيا مهما يتصل بقواعد العِلْمين ومسائلهما إلا دوّنه، حتى قال القدماء: إن كتابه من تصنيفه وتصنيف أستاذه الخليل، وعبروا عن ذلك بعبارات مختلفة، من مثل قول ثعلب: «الأصول والمسائل في الكتاب للخليل»[4]. ويقول أبو الطيب اللغوي في سيبويه: «وهو أعلمُ الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[5]. ويقول السيرافي: «وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل؛ وكل ما قاله سيبويه: "وسألته" أو "قال" من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل»[6].

---

[1] أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط2، 1997، ص6.

[2] نفسه، ص7.

[3] القفطي، إنباه الرواة، 381/1.

[4] نفسه، ص347.

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين واللغويين، ص73.

[6] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، مصر، (د ط)، (د ت)، ص31.

وكل من يقرأ كتاب سيبويه يحس في وضوح بما قاله ثعلب من أن الأصول وأمهات المسائل النحوية والصرفية من عمل الخليل.

وإن كان الخليل قد سُبِقَ في النحو والتصريف بخطوات مهمة، وخاصة عند ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، إلا أنه هو الذي رفع قواعدهما وأركانهما بضبط مصطلحاتهما، ورسم قواعدهما، وتشعيب فروعهما. ونستطيع أن نقول في إجمال: إن مُجمَل ما وضعه سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما، إنما هو من صنيع أستاذه. ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال في العلمين وتتميم، ولكن المهم أن واضع تخطيطهما، إنما هو الخليل[1].

2- 1- <u>علم النحو</u>: تتضح آراء الخليل النحوية في كتاب تلميذه سيبويه الذي نقلها عنه، حيث تدور في الكتاب مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما، من مثل: المبتدأ والخبر، و"كان" و"إنّ" وأخواتهما، والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل، والفاعل، والمفاعيل على اختلاف صورها، والحال والتمييز، والتوابع، والنداء والندبة والاستغاثة والترخيم، والممنوع من الصرف، وتصريف الأفعال والمقصور والممدود، والمهموز والمضمرات، والمذكر والمؤنث، والمعرب والمبني...

وهو الذي سمى علامات الإعراب في الأسماء باسم **الرفع والنصب والخفض**، وسمى حركات المبنيات باسم **الضم والفتح والكسر**، أما سكونها فسماه **الوقف**، وسمى الكسرة غير المنونة في مثل: مررت بعبدِ اللهِ باسم **"الجر"**، كما سمى السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم **"الجزم"**[2].

وكان يرى أن **الألف والياء والواو في التثنية وجمع المذكر السالم هي نفس حروف الإعراب**[3]. كما كان يرى أن **أسماء الأفعال مبنية** ولا محل لها من الإعراب، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل[4].

2- 2- <u>علم التصريف</u>:

2- 2- 1- <u>المجرد والمزيد</u>: قسم الخليل الكلمة إلى مجردة ومزيدة، ملاحظا أن المجردة لا تزيد على خمسة، ولا تقل عن ثلاثة[5].

2- 2- 2- <u>الميزان الصرفي</u>: وضع للأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفي المشهور. وقد اتخذ فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجردة أصلا هو "فعل"، وأضاف إليها لاما في وزن الرباعي المجرد مثل: جعفر، فوزنه: "فَعْلَلْ". ولامين في وزن الخماسي المجرد مثل: سَفَرْجَل، فوزنه: "فَعَلَّل".

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص34.

[2] ينظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989، ص65-66.

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص130-131. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،(د ط)، 2009، المسألة (3)، 1/ 47 وما بعدها.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 571/2.

[5] الخليل، العين، 1/ 49.

أما الكلمات المزيدة، فلاحظ أن حروف الزيادة فيها عشرة، وتجمعها حروف كلمة "**سألتمونيها**"، وقد رأى أن تنطق في الميزان بلفظها؛ ليمتاز الأصلي من المزيد، فمثلا: "أَكْرَمَ" وزنها "أَفْعَلَ"، و"تَكَرَّمَ" وزنها "تَفَعَّلَ". و"انْتَصَرَ" وزنها "افْتَعَلَ"، و"انْكَسَرَ" وزنها "انْفَعَلَ"...[1]

2- 2- 3- <u>وضع قوانين الإعلال والقلب</u>: ومنها:

- **صيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف** مثل: مَقُول ومَبِيع، فقد كان يرى أن "واو مفعول" الزائدة هي المحذوفة من الصيغتين؛ لأن الزائد أولى بالإعلال من الأصلي، وبذلك يكون وزن الكلمتين عنده "مَفْعُل" و"مَفْعِل"، بينما يذهب بعض النحاة الذين خالفوه إلى أن عين صيغة اسم المفعول هي المحذوفة، وأن وزنهما لذلك: "مَفول"[2].

- **صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز**، مثل: "جائي" من جاءَ، حيث كان يرى أنه حدث في الصيغة قلب؛ إذ قدمت "ياء" لفظة "جائي" على الهمزة، وذلك أن اسم الفاعل من الفعل الأجوف الثلاثي تقلب عينه همزة مثل: سائِل، فلو لم تقدم الياء، لأدى ذلك إلى انقلابها همزة وأن تجتمع همزتان في كلمة واحدة، وهو شيء تكرهه العرب في لغتها؛ ومن أجل ذلك قدر حدوث قلب في الصيغة، فأصبحت "جايئ": "جائي"، وذلك مما جعلها تُعَلُّ إعلال كلمة قاضٍ، فأصبحت "جاءٍ". ودعم رأيه في هذا الإعلال والقلب بقياس كلمة "جاءٍ" على كلمة "شاكٍ" في قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ***شَاكٍ سِلَاحِي فِي الحَوَادِثِ مُعْلَمُ

فإنه قدم الكاف على الهمزة في الصيغة الأصلية لكلمة "شاك"، إذ أصلها: "شائك"، فأصبحت "شاكئ" ثم أعلها فأصبحت "شاكٍ" ووزنها إذن "فَالِع"، لا "فاعِل"[3].

- **كلمة "أَشْياء"**: جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف، مع أنها جمع "شَيْء"، وصيغة جمعها وهي "أَفْعال" لا تمنع من الصرف، ومن أجل ذلك ذهب الخليل إلى أنه حدث فيها قلب، وأنها ليست على وزن "أَفْعال" كما يتبادر، فقد جُمعت "شَيْئاء" على وزن "فَعْلاء" الممنوع من الصرف، مثل "خَضْراء" بعلة ألف التأنيث الممدودة. فالكلمة إذًا اسم جمع، لا جمع، وحدث فيها قلب مكاني، إذ قدمت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة على فائها، وبذلك أصبح وزنها "لَفْعاء"، لا "فَعْلاء". وظلت ممنوعة من الصرف. واستدل الخليل على رأيه بأن الكلمة تجمع على "أَشاوَى"، كما تجمع "صَحْراء" على "صَحارَى"، وأصلها عنده "أَشَايا"، فأبدلت الياء واوا[4].

2- 2- 4- <u>النحت</u>: وعلى هذا النحو من التحليل للقلب والإعلال في الأمثلة السابقة، كان الخليل يحلل تحليلا واسعا عبارات اللغة، كما كان يحلل أدواتها، وصيغها اللفظية تحليلا جعله يلتفت فيها إلى النحت، وأن من الممكن أن تكون الكلمة استُخلصت من كلمتين، من ذلك **اسم الفعل "هَلُمَّ"**، فإنه ذهب إلى أنه مركب من "ها"

---

[1] وردت أوزان المجرد والمزيد مفرقة في أبواب معجم العين.

[2] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 2/ 66.

[3] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 3/ 466، و4/378.

[4] نفسه، 4/ 380 – 381.

للتنبيه وفعل "لُمّ" أي: لُمَّ بنا، ثم كثر استعمال الصيغة، فحذفت الألف من "ها" تخفيفا؛ لأن اللام بعدها، وإن كانت متحركة، فإنها في حكم الساكنة، وكأنها حذفت لالتقاء الساكنين فصارت "هَلُمَّ"[1].

ومن ذلك تحليله للفظة **"مَهْما" الشرطية**، فقد كان يرى أن أصلها "ما"، ثم دخلت عليها "ما" التي تدخل على أخواتها الشرطيات، مثل: "أَيْنَما"، واستُقبح التكرار في "ما ما"، فأبدلت الألف الأولى هاء؛ لأنها من مخرجها، وحسن اللفظ بها. قال سيبويه: «وسألت الخليل عن "مَهْمَا"، فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما" لَغْوًا، بمنزلتها مع "متى" إذا قلت: مَتَى ما تَأْتِنِي، آتِكَ، وبمنزلتها مع "إنْ" إذا قلت: إنْ ما تَأْتِنِي، آتِكَ، وبمنزلتها مع "أَيْنَ" كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[النساء/78]...ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مَهْ" كـ "إِذْ" ضُمَّ إليها "ما"»[2].

ومن ذلك **"لَنْ" الناصبة للمضارع**، فأصلها عنده: "لا أَنْ"، وحُذفت الهمزة تخفيفا؛ لكثرة دوران الصيغة في الكلام، على نحو حذفها في مثل: "خُذْ"، و"كُلْ"، و"مُرْ"، و"سَلْ". ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها، أو بعبارة أخرى: حذفت لالتقاء الساكنين[3].

ومن ذلك **تحليله لكلمة "لَيْسَ"** فأصلها عنده: «لا أَيْسَ"، فطرحت الهمزة وألصقت اللام بالياء. «قال الخليل: معناه: لا أيس، فطُرِحتِ الهمزةُ وأُلزِقَتِ اللاّم بالياء، ودليلُه: قولُ العَرَبِ: ائتني به من حيث أيس وليس، ومعناه: من حيثُ هو ولا هو»[4].

لقد امتاز الخليل بحس لغوي دقيق جعله يفقه أسرار العربية ودقائقها في العبارات والألفاظ فقها لم يبلغه أحد من معاصريه. ومن ذلك ملاحظته حكاية العرب لصوت الجُنْدُب بقولهم: "صَرَّ"، وحكايتهم لصوت البَازِيّ بقولهم: "صَرْصَرَ"، فقد قال: إنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومَدًّا فقالوا: صَرَّ، بينما توهموا في صوت البازي تقطيعا، فقالوا: "صَرْصَرَ"[5].

3- **<u>العوامل والمعمولات</u>:** من يقرأ كتاب سيبويه يتبيّن له أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاما، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور.

فقد ذهب الخليل إلى أنه لا بدّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلهما الأسماء المبنية.

والعامل عادةً ما يكون لفظيّا، مثل: المبتدأ، وعمله في الخبر الرفع. والفعل وعمله في الفاعل الرفع، وفي المفعولات النصب.

وقد يكون العامل معنويا على نحو ما نص تلميذه سيبويه في باب المبتدأ؛ إذ جعله معمولا للابتداء.

ولنستعرض بعض المسائل التي عالجها الخليل في باب العامل والمعمول.

---

[1] ابن جني، الخصائص، 3/ 35.

[2] سيبويه، الكتاب،3/ 59 - 60.

[3] نفسه، 3/ 5. وابن جني، الخصائص، 3/ 151.

[4] الخليل، العين، 7/ 300.

[5] ابن جني، الخصائص، 2/ 152.

3- 1- <u>الحروف والأدوات</u>: ومن العوامل أدوات وحروف، منها ما يجزم الفعل، وهي: "لَمْ" وإنْ" وأخواتهما، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده، وهي: "أَنْ" و"لَنْ" وبابهما. ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل، وهي: "إنّ" وأخواتها. يقول سيبويه: «زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلتَ: كانَ أخاك زيدٌ، إلا أنه ليس لك أن تقول: "كأنَّ أخوك عبدَ الله" تريد: كأنَّ عبدَ اللهِ أخوك؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في كان، ومن ثم فرقوا بينهما، كما فرقوا بين "ليس" و"ما"، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»[1].

3- 2- <u>إلغاء عمل العامل</u>: قال: إذا دخلت "ما" على "إنّ" هي وأخواتها كُفَّت عن العمل أو ألغي عملها، ما عدا "ليت"؛ فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل، إذا وليتها "ما"، نحو قول النابغة:

قَالَتْ: **أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ** لَنَا***إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ، فَقَدِ

فقد رُوي بنصب الحمام ورفعها[2].

وفي ذلك ما يؤكد أن الخليل هو صاحب فكرة الإلغاء والإعمال في العوامل، لا في باب "إنّ" وحده، بل أيضا في باب "ظنّ" وأخواتها وغيره من الأبواب[3].

3- 3- <u>حروف الجر الزائدة</u>: والخليل هو الذي فتح مباحث حروف الجر الزائدة التي تعمل عملا لفظيا فيما بعدها، بينما ينبغي ملاحظة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه. يقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[الرعد/43]: إنما هو كفى اللهُ بالرفع، ولكنك لما أدخلت الباء عملت[4].

3- 4- <u>"إنْ" الشرطية</u>: وكان يذهب إلى أن "إنْ" الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله، وكان يقول: إنها هي أم الباب الخاص بأدوات الجزاء الجازمة؛ لأنها لا تخرج عن بابها، بينما غيرها يفارق الباب، مثل "مَنْ"، فهي تأتي شرطية وتأتي استفهامية مثلا. ومعروف أن جواب الشرط إمّا أن يكون فعلا، وإذن لا يحتاج إلى رابط يربطه بما قبله، وإمّا أن يكون جملة اسمية، وحينئذ لا بد له من الفاء، ولاحظ أن "إذا" الفجائية قد تَسُدُّ مَسَدَّها في الربط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم/36][5].

وعرض سيبويه لما انجزم بالأمر في مثل: "ائتني آتك". وبالنهي في مثل: "لا تَفْعَلْ، يَكُنْ خَيْرًا لك". وبالاستفهام في مثل: "أَلَا تَأْتيني، أُحَدِّثْكَ"؟... ثم نُقل عن الخليل أنّ كل هذه الصيغ فيها معنى "إنْ" الشرطية؛ لأن القائل إذا قال: "ائتني، آتك" فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان، آتك، وهكذا الصيغ التالية. وجعل من ذلك قوله عز وجل: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾[الصف/10- 11]، فلما انقضت الآية قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بجزم المضارع[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 131/2.

[2] نفسه، 2/ 137، وما بعدها.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص38.

[4] سيبويه، الكتاب، 1/ 92.

[5] نفسه،3/ 64.

[6] نفسه، 3/ 94.

3- 5- حذف العامل: والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة، وكثيرا ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر؛ طلبا للإيجاز. ويكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف، مثل: مَرَرْتُ بِهِ المسكينُ، أي: هو المسكينُ، ومثل: إنه -المسكينُ- أحمقُ، أي: هو المسكينُ أيضا[1].

ومواضع حذف الفعل الناصب للمفعول كثيرة، منها ما يجوز فيه الحذف والإضمار لقيام القرينة، نحو قول الشاعر:

أَلا رَجُلًا جَزاهُ اللهُ خَيْرًا***يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ[2]

إذ جعل تقديره: ألا تروني رجلًا هذه صفتُه، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى[3].

وقد يحذف وجوبا على نحو ما هو معروف في التحذير والاختصاص.

ومن مواضع حذف العامل أيضا المدح والذم، كما في الآية الكريمة: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[النساء/162]، فقد جاءت كلمة "وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ" بالنصب، ولو كانت معطوفة على ما قبلها، لكان حقها الرفع، ويقول الخليل: إنها منصوبة بفعل محذوف قصدا للثناء والتعظيم، كأنه قيل: اذْكُرْ أَهْلَ ذاك واذْكُرِ المُقيمينَ. ويقول: وهذا شبيه بقولهم "أي: في الاختصاص": إنّا بَنِي فُلَانٍ نَفْعَلُ كذا؛ لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدري بأنهم من بني فلان، وإنما يذكرون ذلك افتخارا. ويعلق على قول أمية بن أبي عائذ:

وَيَأْوي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ***وَشُعْثًا مَراضيعَ مِثْلَ السَّعالي

فيقول: إنه نصب "شُعْثًا" بإضمار فعل لا يصح إظهاره؛ لأن ما قبله دل عليه، فوجب حذفه على ما يجري عليه تعبيرهم في الذم والمدح[4].

وتحذف حروف الجر أحيانا، وهي تحذف قياسا مع "أَنَّ" و"أَنْ" وصلتهما في مثل قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران/18]، وقولك: "أَرْغَبُ أَنْ أَراكَ". فالتقدير: **شهد الله بأنه، وأرغب في أن أراك أو عن أن أراك.** وكان الخليل يذهب إلى أنهما وصلتهما منصوبان على تقدير نزع الخافض[5].

3- 6- حذف المعمول: على نحو ما تحذف العوامل تحذف المعمولات، فالخبر قد يحذف، ويكثر حذف المفعول به، إذا قامت قرينة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى، وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾[الضحى/6-7-8]، فقد حذف المفعول به "ك" الخطاب، في: آوى، وهدى، وأغنى.

وكان يذهب إلى أن الحذف في بيت الأخطل:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتاةِ بِمَنْزِلٍ***فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرومُ

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 76.

[2] مُحَصِّلة: تُحَصِّلُ الخيرَ لصاحبها.

[3] سيبويه، الكتاب، 2/ 308.

[4] نفسه،2/ 66.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط) 1991، 2/ 603.

ليس على إضمار "أنا" مع المرفوعين في الشطر الثاني، أي: أنا لا حَرِجٌ ولا مَحْرومُ، وإنما هو على سبيل الحكاية، أي: فَأَبيتُ بِمَنْزِلَةِ الذي يُقالُ لَهُ: لا حَرِجٌ ولا مَحْرومُ[1]. وواضح أنه جعل الجار والمجرور محذوفين هما وما يتبعهما.

ومما خرّجه على الحكاية أيضا قولهم: "اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ" (بضم أيُّ)، كأنهم قالوا: اضرب الذي يقال له: أيُّهم أَفْضَلُ[2]، وبذلك يكون المفعول به محذوفا.

وكان يذهب إلى أن المضاف قد يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه، وجعل من ذلك قولهم: "لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الحِمارِ"، فهو يرى أن كلمة "صَوْتُ الحِمارِ" صفة للصوت، بتقدير "مِثْلُ" أي: إنها حُذفت وأقيم المضاف إليه مقامها، وأصل التعبير: "له صوتٌ مثْلُ صَوتِ الحِمارِ"[3].

3- 7- تخريج ما خالف القاعدة: مما يتصل بالعوامل والمعمولات كثرة تحليله للعبارات، وكثرة تخريجه لها إذا اصطدمت بالقواعد، وكثرة إدلائه بوجوه مختلفة من الإعراب في لفظة واحدة، فمن تحليله للعبارات:

- **تحليله لصيغة التعجب** في مثل: "مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!"، فقد ذكر أنه بمنزلة قولك: شَيءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ، ودخل "ما" معنى التعجب، ويقول: إنه تمثيل ولم يتكلم العرب به[4]، ومن ثم قال النحاة: إن "ما" نكرة تامة بمعنى "شيء" وأعربوها مبتدأ، والجملة بعدها خبرا.

ومن ذلك تحليله للفظة "اللَّهُمَّ" في النداء، فقد كان يقول: إن الميم في آخرها بدل من "يا"[5]؛ ولذلك لا يجمع بينهما. وقد وردت "يا اللَّهُمَّ" بالجمع بين الياء والميم اضطرارا في الشعر، ومنه قول الراجز:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا

أَقُول يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[6]

- **الحال المعرفة**: كان الخليل كلما اصطدم مثالٌ أو تعبيرٌ بقاعدة نحوية استظهرها حاول أن يجد له تأويلا، ولعل خير ما يصور ذلك "الحال"، فقد وضع له قاعدة التنكير المعروفة، فلا بد أن يكون نكرة، ولا يصح أن يكون معرفا بالألف واللام ولا مضافا، فلا يقال: "كَلَّمْتُهُ المُسْتَبْشِرَ"، تريد: "كَلَّمْتُهُ مُسْتَبْشِرًا"، ولا يقال: "كَلَّمْتُهُمْ مُسْتَبْشِريهِمْ"، تريد: "كَلَّمْتُهُمْ مُسْتَبْشِرينَ".

وقد جاءت عبارات على لسان العرب معرفة، ومضافة وموضعها حال، من ذلك: "أَرْسَلَهَا العِراكَ" أي: مُعْتَرِكَةً، و"مَرَرْتُ بِهِمُ الجَمَّاءَ الغَفيرَ" أي: جَمًّا غَفيرًا. وخرَّج الخليل ذلك على أن العرب تكلمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نيّة طرح الألف واللام، وكأنهم قالوا في المثل الأخير: "مَرَرْتُ بِهِمْ قاطِبَةً، ومررت بهم طُرًّا"[7] أي: جميعًا.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 84-85.

[2] نفسه، 2/ 399.

[3] نفسه، 1/ 361.

[4] نفسه، 1/ 72.

[5] نفسه، 2/ 196.

[6] ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988، ص83.

[7] سيبويه، الكتاب، 1/ 375.

ومن ذلك: "مررتُ به وحدَه، ومررتُ بهم وحدَهم". وما جاء في لغة أهل الحجاز من قولهم: "مررتُ بهم ثلاثَتَهُمْ وأَرْبَعتَهُمْ، وكذلك إلى العشرة"، و"مررت بهم قَضَّهم بقضيضهم". وخرّج الخليل المثال على معنى التَّفَرُّد، فكأن القائل قال: مررت به منفردا، أو بهم ومنفردين[1].

3- 8- <u>اختلاف وجوه الإعراب</u>: لعل الخليلَ أولُ من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات؛ إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها، وتتضح آثار ذلك في مواضع من الكتاب، على نحو:

- **<u>باب النعت</u>**، إذا كان في تعظيم أو مدح أو ذم، فقد كان يجيز فيه الإتباع لسابقه، والقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعولا به لفعل محذوف، نحو: الحمدُ للهِ **أهلَ** الحمد؛ إذ يجوز جرّ **"أهلِ"** على أنها نعت، ويجوز رفعها **"أهلُ"** على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره "هو". ويجوز نصبها **"أهلَ"** على المدح بتقدير فعل لا يجوز إظهاره "أمدح"[2].

- **<u>جواز النعت والحال</u>**: نقل عنه سيبويه في قولهم: "هذا رجلُ صدقٍ معروفٌ صلاحُهُ" أنه يجوز في كلمة "معروف" أن تكون نعتا لـ "رجل"، وأن تكون حالا منصوبة، كأن كلمة "رجل" نالها شيء من التعريف بإضافتها إلى "صدق"، فيُقال: "هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحُهُ". كما جوّز أن تكون خبرا مقدما لكلمة "صلاحه"[3].

وعلى هذا النحو، كان الخليل يُكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات، كما كان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها، وهو في تضاعيف ذلك يحلّل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير.

ومن طريف تفسيراته ما ذكره سيبويه من أنه سأله عن قوله تعالى:﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ﴾[الزمر/64]، فإن ظاهر العبارة أن "غَيرَ الله" منصوبة بـ "تأمروني"، وفي ذلك فساد واضح في المعنى، فأجابه بأن "غير" منصوبة بـ "أعبدُ"، وتأمروني غير عامل فيها، كقولك: "هو يقول: ذاك بلغني"، فبلغني لَغْوٌ، وكذلك تأمروني، وكأنه قال: فيما تأمروني[4].

4- <u>السماع والتعليل والقياس</u>: اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس.

4- 1- <u>السماع (النقل)</u>: عرفه ابن الأنباري بقوله: «النّقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»[5].

وقد اعتمد الخليل في السماع على نَبْعَيْنِ كبيرين:

أ- **<u>النقل عن قراء الذكر الحكيم</u>**، وكان هو نفسه من قرائه وحَمَلته.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 373.

[2] ينظر: نفسه، 2/ 62 وما بعدها.

[3] نفسه، 2/ 92.

[4] نفسه، 3/ 100.

[5] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص81.

ب- **الأخذ عن أفواه العرب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم**؛ ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم، ويشافههم، ويأخذ عنهم الشعر واللغة. ويروى أن الكسائي سأله، وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[1].

وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عنه تلميذه سيبويه. ويظهر أنه هو الذي ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللّحن يدخل على ألسنتهم.

وكل ما نقله الخليل من كلام العرب إنما يراد به أن يكون دليلا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده، فكل حكم نحوي وكل أصل لا يلقى إلقاء، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم. فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة؛ إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذا، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل على نحو ما مر بنا آنفا.

وقد مكّنه استقراؤه للغة العرب من أن تستقر في نفسه سليقتهم؛ ممّا مكّنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية. ويكفي أن نمثل لذلك بهذين المثالين:

أ) ملاحظته أن "إنْ" الشرطية إذا وليها مضارع مجزوم لم يحسن دخول لام اليمين في الجواب، فلا يقال: "إنْ تَأْتِني، لَأُكْرِمَنَّكَ"؛ لأن اللام تعوق "إنْ" عن العمل، وقد ظهر عملها في فعل الشرط. أما إذا كان فعل الشرط التالي لها ماضيا، فإن عملها لا يكون حينئذ ظاهرا فيه؛ ولذلك يجوز دخول لام اليمين على جوابها، فيقال: "إنْ أَتَيْتَني، لَأُكْرِمَنَّكَ".

ويعلق الخليل على ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر، من مثل الآية: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف/23] بخلاف قوله جل وعز: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾ [هود/47]؛ لأن "إنْ" عملت في فعل الشرط، فوجب عملها في الجواب، ويستدل أيضا بقول زهير:

وَإِنْ أَتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ***يَقولُ: لَا غَائِبٌ مالي، وَلَا حَرِمُ

فقد توقف عملها في الجواب؛ لأن فعل الشرط ماضٍ[2].

ب) منع العلم من الصرف إذا كان على وزن "فَعْلَان" مثلثة الفاء والنون فيه زائدة، مثل: عُثْمان وغَطَفان، يقول سيبويه: «وسألته عن رجل يسمى "دِهْقان" فقال: إن سميته من التَّدَهْقُنِ، فهو مصروف ... وإن جعلته من الدَّهْق لم تصرفه ... وسألت الخليل عن رجل يسمى "مُرَّانًا"، فقال: أصرفه؛ لأن المُرَّانَ إنما سمي للينه، فهو "فُعَّال" كما يسمى الحُمّاضُ لحموضته وإنما المرانة اللين. وسألته عن رجل يسمى "فَيْنانا" فقال: مصروف، لأنه "فَيْعال"، وإنما يريد أن يقول: لشِعْره فُنونٌ كأفنان الشجر. وسألته عن ديوان فقال بمنزلة قيراط؛ لأنه من

---

[1] القفطي، إنباه الرواة، 2/ 258.

[2] سيبويه، الكتاب، 3/ 66.

دَوَّنت. وسألته عن رُمّان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر؛ إذ لم يكن له معنى يعرف. وسألته عن سعدان والمرجان فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل: سَرْداحٍ و فَعْلالٌ إلا مُضعَّفا»[1].

وواضح من خلال هذه التعليلات أنه يعتمد في أحكامه على محفوظاته اللغوية، وهي محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتها.

4- 2- التّعليل: كان الخليل يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم، وفي ذلك يقول الزبيدي: إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[2].

وقد لفت كثرة ما كان يورده في النحو من علل انتباه بعض معاصريه، فسأله: أَعَنِ العرب أخذتَ هذه العلل، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفتْ مواقعَ كلامها وقام في عقولها عللُه، وإن لم يُنقَل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علّلته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له (أخرى)، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا؛ لعلة كذا وكذا ...فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علّلته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها»[3].

4- 2- 1- نماذج من علل الخليل:

- **الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال والحروف**، والطرفان لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة. أما الأسماء، فإنها تبنى حين تعترضها علة شَبَهها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أُعرب المضارع لشَبَهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون، مثل: أَخْرُجُ ومُخْرِج، وأَكْتُبُ وكاتِب.

وقد ظلت الحروف مبنية على أصلها؛ لأن شيئا منها لا يشبه الاسم[4].

- **عدم دخول الألف واللام على المنادى**، إذ لا يصح أن يقال: "يا الحارثُ" مثلا، بل لا بد أن يقال: "يا أيُّها الحارثُ" بتوسط "أَيُّ"، يقول: إن الألف واللام، إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قِبَل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أن المتكلم إذا قال: "يا رجلُ" فمعناه كمعنى: "يا أيُّها الرّجلُ"، وصارت معرفة؛ لأنك أشرت إليه، وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما كما استغنيت بقولك: "اضْرِبْ" عن "لِتَضْرِبْ"، وكما صار المجرور "بالكسرة" بدلا من التنوين

---

[1] سيبويه، الكتاب، 3/ 218.

[2] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص47.

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص66.

[4] نفسه، ص77.

"أي: في حالة الإضافة"، وكما صارت الكاف في "رَأَيْتُكَ" بدلا من "رَأَيْتُ إِيَّاكَ". وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، لم يجعلوه واحدا من أمة، فقد استغنوا عن الألف واللام فمن ثم لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء، ومما يدلك على أن يا فاسقُ معرفة قولك: يا خَباثِ ويا لَكاعِ ويا فساقِ، تريد يا فاسقةُ ويا خبيثةُ ويا لَكعاءُ، فصار هذا اسما لهذا كما صارت جَعارِ اسما للضّبُع، وكما صارت حَذامِ ورَقاشِ اسما للمرأة، وأبو الحارث اسما للأسد"[1].

- **الحال المؤَكّدَة**: امتاز الخليل بدقته في التعليل؛ مما جعله يتنبه إلى مواقع الكلم في العبارات واستعمالاتها الدقيقة، ونضرب مثلا لذلك تفرقته الدقيقة بين قولك: "هو زيدٌ مَعْروفًا"، و"هذا عبدُ اللهِ مُنْطَلِقًا". فـ"معروفا" و"منطلقا" كلاهما حال، ولكن الحال الأولى مؤكدة، ولا يأتي وراء "هو" في الصيغة الأولى إلا مثل هذه الحال المؤكدة، مثل: "هو الحقُّ بَيِّنًا ومَعْلومًا"؛ ومن أجل ذلك لا يصح أن تقول: "هو زيد منطلقا"؛ لأن الانطلاق لا يؤكد هوية الشخص وماهيته، فلا يصلح لأن يكون مؤكدا، كما تصلح الصفة العامة التي تفيد مدحا أو تهديدا وما إلى ذلك[2].

3-القياس: عرفه ابن الأنباري بقوله: «هو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع...»[3].

لا نكون مبالغين إذا قلنا بأن أقيسة الخليل كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو العربي. وهذه نماذج منها:

- **المنادى**: من النماذج التي تبيّن القياس عند الخليل رفع المنادى إذا كان مفردا، ونصبه إذا كان مضافا أو نكرة غير مقصودة، وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه، وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف. ويظهر ذلك في هذا الحوار بينه وبين تلميذه سيبويه: «زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: "يا عبدَ اللهِ" و"يا أخانا"، والنكرة حين قالوا: يا رَجلًا صالحًا"، حين طال الكلام، كما نصبوا: هُو قَبْلَكَ، وهُوَ بَعْدَكَ. ورفعوا المفرد كما رفعوا: "قَبْلُ" و"بَعْدُ" وموضعهما واحد، وذلك قولك: "يا زيدُ"، و"يا عَمْرُو". وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في "قَبْلُ". قلت: أَرأيتَ قولهم: "يا زيدُ الطويلَ"، علام نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصِبَ؛ لأنه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصْبا على "أَعْني". فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو، إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألستَ قد زعمتَ أن هذا المرفوع في موضع نصب؟ فلِمَ لا يكون كقوله: لَقَيْتُهُ أمسِ الأَحْدَثَ؟ قال: من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته. قلت: أفرأيت قول العرب كلهم:

أَزيدُ أَخا وَرْقاءَ، إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا***فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ، فَخاصِمِ

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويلُ (يريد عبارة: يا زيدُ الطويلُ السابقة) قال: لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف، فهو بمنزلته، إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد،

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 198.

[2] نفسه، 2/ 77 – 78.

[3] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص93.

وهذا لحن، فالمضاف إذا وُصف به المنادى، فهو بمنزلته إذا ناديته؛ لأنه وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى؛ لأنه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في (كلمة) الطويل لطوله. وقال الخليل: كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل كقولك: إِنَّ أَمْسَكَ قَدْ مَضَى»[1].

والحوار السابق زاخر بالأقيسة القائمة على علة المشابهة، فالمنادى يشبه "قَبْلُ" و"بَعْدُ" ويأخذ لذلك حكمهما، فهو إذا كان مفردا، رُفع وحُرم التنوين مثل "قَبْلُ" و"بَعْدُ" اللتين تبنيان على الضم في حال إفرادهما، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم/ 4]. وإذا طال إما بالإضافة أو لأنه نكرة غير مقصودة موصوفة نُصب، كما تنصب "قَبْلُ" و"بَعْدُ" حين تضافان، فيقال: "قَبْلَكَ" و"بَعْدَكَ". وإذا نُعت المنادى المفرد بمفرد، جاز في النعت النصب؛ لأن محل هذا المنادى المضموم لفظا النصب، ولك أن تقول: إنه نعت مقطوع بتقدير "أَعْني". ويجوز في هذا النعت الرفع باعتبار لفظ المنادى، وساغ ذلك لاطراد الرفع في المنادى المفرد اطراده في المبتدأ والفاعل.

أما إذا وُصف المنادى المفرد بنعت مضاف، فإنه يتحتم فيه النصب ولا يجوز الرفع؛ لأنه بمنزلته لو كان منادى، والمنادى المضاف حقه النصب، فلا يجوز فيه إلا اعتبار المحل المنصوب.

ويلاحظ الخليل ملاحظة دقيقة في كلمة "أَمْسِ"، فإن أصلها النصب، وهي تبنى على الكسر إذا كانت مفردة، فإذا أضيفت رُدَّت إلى أصلها من النصب الذي يجري في الظروف.

ونلاحظ أن قياس الخليل كان يبنى على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصه دائما على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا، من ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعا؛ لأنه لو كان هو المنادى لتقدمته أي، مثل: يا عَمْرُو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ...[2]، وبذلك يكون القياس في مثل: "يا زيدُ والحارثُ" الضم، يقول سيبويه: «قال الخليل: من قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدّ فيها الشيء إلى أصله "أي: إذا كان المعطوف مضافا"، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ/ 10]، فرفع، ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل: هو القياس كأنه قال: وَيَا حارِثُ»[3].

- **<u>الشاذ والمهمل</u>**: اتبع الخليل في إرسائه قواعد النحو والصرف المنهج نفسه الذي رسم به علم العروض، والمنهج الذي ألّف به معجم العين؛ حيث لاحظ في العروض الأوزان المهملة، كما نص في معجم العين على الألفاظ المهملة غير المستعملة التي لم تجر على لسان العرب. وسار على المنهج نفسه في بنائه للنحو وأقيسته، فقد كان ينص على الشاذ كما أسلفنا آنفا، وكان ينص على المهمل من أساليب العرب مما لا يدخل في أقيسة لغتهم، ومر

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 182 وما بعدها.

[2] نفسه، 2/ 187.

[3] نفسه،2/ 187.

بنا أنه كان ينكر مثل: "هو زيد منطلقًا". ويتضمن كتاب سيبويه عنه مادة واسعة من مثل هذا الأسلوب الذي لم يسمع عمن يوثق بعربيتهم[1].

ومن ذلك نصه على أن كلمة "أُخَر" وحدها هي التي تمنع من الصرف للوصفية والعدل دون أخواتها مثل: الطُّوَل والوُسَط والكُبَر والصُّغَر؛ لأنهن لا يكن صفة إلا وفيهن الألف واللام، بخلاف "أُخَر"، فإنها تجيء صفة بدونهما، ونراه ينص على أنه لا يقال: نِسْوَةٌ صُغَرُ، ولا هؤلاء نسوة وُسَطُ، ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر، فكل ذلك لم يأت في اللغة، أما "أُخَرُ" فقد خالفت هذا الأصل وجاءت صفة للمنكّر غير مقترنة بالألف واللام، ومن ثم تركوا صرفها[2]، ومن أجل ذلك قال النحاة بعده: إنها منعت من الصرف؛ لأنها معدولة عن الآخر ذات الألف واللام.

ولعله مما سبق يتضح بأن الخليل يُعدُّ بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته: الظاهرة والمقدرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة. كما أنه نصّ على العبارات المهملة، والشاذة، وأحدث تمارين نحوية يقصد بها إلى التمرّن والتدريب.

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص54.

[2] سيبويه، الكتاب، 3/ 224 – 225.

المحاضرة الرابعة: سيبويـه (ت 180 هـ).

1- التعريف بسيبويه[1]: هو عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، اشتهر بلقبه "سيبويه"، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى. قدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة "حماد بن سلمة بن دينار" المحدث المشهور حينئذ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصمّم على التفقّه في اللغة والنحو.

لزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم "عيسى بن عمر"، و"الأخفش الكبير"، و"يونس بن حبيب"، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا، متبعا في ذلك طريقتين:

- طريقة الاستملاء العادية.

- طريقة السؤال والاستفسار، مع كتابة كل إجابة وكل رأي يدلي به الخليل، وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية.

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: "سمعنا بعض العرب يقول"، و"سمعنا العرب تنشد هذا الشعر"، و"سمعنا من العرب"، وهو "كثير في جميع لغات العرب"، و"عربي كثير"، و"عربي جيد"، و"قد سمعناهم"، و"قال قوم من العرب ترضى عربيتهم"، و"سمعنا من العرب من يوثق بعربيته" يدل على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز وأخذ عن الأعراب. وكتابه مليء بأقوال العرب وأشعارهم التي لا يرويها عن شيوخه؛ مما يؤكد أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستقي منها المادة اللغوية الفصيحة الصحيحة.

ولما توفي الخليل خلفه -على ما يظهر- في حلقته؛ إذ نجد كتب طبقات النحاة تنص على طائفة من تلاميذه، مثل: الأخفش الأوسط، وقطرب.

وأكبّ حينئذ على تصنيف "الكتاب"، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو، فحسب، بل في بغداد أيضا التي رحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة.

2- السماع والتعليل والقياس:

2- 1- السّماع: اتّبع سيبويه في السماع الأسس التي وضعتها مدرسته البصرية، كما عند ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والخليل؛ فمصادر السماع عنده هي:

- النقل عن القراء.

---

[1] ينظر في ترجمة سيبويه: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص66، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 2/ 346. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 463/3. والفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تح: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2001، ص133.

- النقل عن علماء اللغة الموثوقين.

- النقل عن العرب الذين يوثق بفصاحتهم.

وقد اتبع سيبويه سُنّة مدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه رُوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن.

2-1-1- <u>النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثوقين</u>: يقول ابن الجزري: إن سيبويه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، ويظهر -إن صح ذلك- أنه لم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن بعض تلاميذه؛ إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ، وخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقه. ونظن ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل، وغيره من أئمة القراءات في البصرة، مثل، يعقوب بن إسحاق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات العشر. وكان سيبويه يقول: القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة[1]؛ ولذلك قلما يذكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها.

ومما وقف عنده الآية الكريمة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس/82]، وكان ابن عامر يقرأ "يكونَ" بالنصب، وهو بذلك يخالف القياس؛ لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر، على نحو ما يقرر ذلك سيبويه، إلا إذا كان جوابا له، ولم يُرِدِ اللهُ -في رأيه- أنه يقول للشيء "كُنْ فَيكونَ"، وإنما أراد أنه يقول للشيء "كُنْ" فحسب، ثم أخبر أنه يكونُ، ومعنى ذلك أن قوله: "فيكونُ" كلام مستقل ليس مترتبا على الأمر. قال: «كأنه قال: إنّما أمرُنا ذاكَ، فيكونُ»[2]. ومن هنا نرى سيبويه يذكر في الآية قراءة الجمهور بالرفع، ولا يعرض لقراءة ابن عامر.

ومن ذلك أن نراه لا يعرض لقراءة حمزة في قوله: ((تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ)) [النساء/1][3] بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، بل لا بد من أن يقال: مررت بك وبزيد، أي: إنه لا بد في العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر[4].

ويتردد في الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثوقين في موطنه، وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، ويليه يونس بن حبيب الذي نقل عنه أكثر من مائتي (200) مرة، ثم الأخفش الكبير، ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون (47) نقلا، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعا وأربعين (44) رواية، ثم عيسى بن عمر، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون (22) مرة، ثم ابن أبي إسحاق، وقد نقل عنه أربع(4) مرات، وهو لا ينقل عنه ولا عن أبي عمرو بن العلاء مباشرة[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 1/ 148.

[2] نفسه، 39/3.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت)، 2/ 247.

[4] سيبويه، الكتاب، 2/ 381.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص81.

ونقل أيضا عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات، ومنها قوله: «وحدّثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: ((ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا))، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ»[1].

2- 1- 2- <u>النقل عن العرب الذين يوثق بفصاحتهم</u>: سافر سيبويه إلى بوادي نجد والحجاز، وقيّد كثيرا عن الأعراب الفصحاء، وكتابه زاخر بما قيده عنهم شعرا ونثرا.

وكان موقفه من العرب دائما أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير، معتمدا عليها في تقرير قواعده. ولم يكن يسجلها وحدها، بل كان يسجل أيضا ما جاء شذوذا على ألسنتهم، وهو ينعته تارة بالضعف، وتارة بالشذوذ، أو القبح أو الغلط، ويقصد بذلك إلى أنه يخالف القياس الذي ينبغي اتباعه[2].

ومن ذلك قوله: «واعلم أن ناسا من العرب يَغْلَطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم»[3]. وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم "إنّ" والمعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعا منصوبين؛ لأنهما يتبعان منصوبا.

- <u>ومنه أيضا نصبهم المضارع بعد الفاء</u>، فالمعروف أن الفاء لا يُنصَب المضارع بعدها إلا إذا كانت -كما قرر هو نفسه- جوابا لأمر، أو نهي، أو تمنّ، أو استفهام، أو نفي، أو عرض، أو تحضيض، أو دعاء، فإن نصب معها في كلام ولم يكن جوابا لأحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذا وضعفا إن جاء عن العرب في بعض أشعارهم، يقول: «وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ... فمما نُصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر[من الوافر]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ***وَأَلْحَقُ بِالحِجازِ، **فَأَسْتَرِيحَا**

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس [من الطويل]:

ثُمَّتَ لَا تَجْزونَني عِنْدَ ذاكُمُ***وَلَكِنْ سَيَجْزِيني الإِلَهُ، **فَيُعْقِبَا**

وهو ضعيف في الكلام»[4].

- <u>التصغير</u>: يقول في باب التصغير: «من العرب من يقول في ناب: نُوَيْب، فيجئ بالواو؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم»[5]. وأساس الغلط عنده أن ما ثانيه حرف علة مقلوب عن الياء أو الواو يرد إلى أصله في التصغير، فـ "نابٌ" تُصَغَّرُ على "نُيَيْب" و"بَابٌ على "بُوَيْب". ولذا كان يرى أن "نُوَيْبا" غلط، وأنه ينبغي أن تكون "نُيَيْبا". ويشير إلى العلة في إجراء هؤلاء العرب "نابًا" على مثال "بَاب"؛ إذ الألف الزائدة في التصغير، إذا كانت ثانية في اللفظة تقلب واوا، ولمّا كان ذلك يجري في كثير من الكلمات مثل: كاتب وكُوَيْتِب وشاعر وشُوَيْعِر، توهموا أن من حقهم أن يقلبوا ألف "ناب" في التصغير واوا.

---

[1] سيبويه، الكتاب،2/ 399.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص81.

[3] سيبويه، الكتاب، 2/ 155.

[4] نفسه، 3/ 39.

[5] نفسه، 3/ 462.

وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على القياس النحوي، وما خالف المشهور الذي استنبطت منه القواعد، ينعته بالغلط، وهو يريد بذلك أن يثبت عليهم التوهم فيه.

2- 2- **التعليل**: تكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة، أو للأمثلة الشاذة. يقول في فواتح كتابه: «وليس شيء يضطَرون [العرب] إليه، إلا وهم يحاولون به وجها»[1]. فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب، ولا توجد قاعدة بدون علة. ومن أمثلة ذلك:

- **تعليل عدم جزم الأسماء**: يقول: «وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»[2]. قال الزجاجي موضحا هذه الفكرة: «وذلك أنك لو أردت جزم "جعفر" لزمك إسكان الراء، وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين؛ لأنه ساكن وقبله الراء ساكنة، فكان يختل الاسم لذلك»[3].

- **تعليل عدم جر الفعل**: يقف سيبويه عند إعراب المضارع، من حيث إنه يرفع، وينصب مع أدوات النصب، ويجزم مع أدوات الجزم، ويلاحظ أنه لا يُجرّ، ويحاول التعليل لذلك، فيقول: «وليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه مُعاقِبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال»[4]، أي إن الجرّ لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة إلى الأفعال مستحيلة؛ فامتنعت الأفعال من الجر لذلك السبب[5].

- **تعليل إعراب المضارع وتسميته**: يعلل إعراب المضارع وتسميته بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه، فإنك تقول: إِنَّ عبدَ اللهِ لَيَفْعَلُ، كما تقول: إِنَّ عبدَ اللهِ لَفاعِلٌ فيما تريد من المعنى. وأيضا فإنك تلحق به لام الابتداء، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس الجملتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية. وبهذا كله استحق المضارع أن يعرب، وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم[6].

- **تعليله بناء الفعل الماضي على الفتح**: يُستشف من كلام سيبويه على الفعل الماضي كأنه يستشعر أن الواجب أن يكون آخر الماضي ساكنا، وكأن الأصل في الأفعال أن تكون ساكنة الآخر، فيعلل لفتح آخر الماضي بأن فيه بعض المضارعة؛ ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعا، إذ تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَ محمدًا، كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ محمدًا، وتقول: إِنْ فَعَلَ، فعلتُ، كما تقول: إنْ يَفعلْ، أَفْعَلْ. ولذلك فارق الماضي السكون إلى الفتح، ولم يعرب إعرابا كاملا، مثل المضارع؛ لأن مضارعته ناقصة، إذ لا تدخل عليه لام الابتداء[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب،1/ 32.

(2) نفسه، 1/ 14.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص102.

(4) سيبويه، الكتاب، 1/ 14.

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص108.

(6) سيبويه، الكتاب،1/ 14.

(7) ينظر: نفسه،1/ 16.

ومعنى ذلك أن الأفعال ثلاثة أقسام: قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة فأعرب، وهو الفعل المضارع، وقسم ضارعها أو شابهها مشابهة ناقصة، فبني على الفتح وهو الماضي، وقسم ثالث بقي على أصله من السكون وهو فعل الأمر.

- **تعليل دخول التنوين على الأسماء دون الأفعال**: يعلل سيبويه دخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة، فضلا عن غيرها من الأفعال، بسبب خفة الاسم وثقل الفعل. يقول: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأُولى (يريد ما ذهب إليه من أن المصادر أصل الأفعال؛ ولذلك كانت الأسماء تتقدم الأفعال في الرتبة)، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها (أي: الأفعال) تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء (أي: إنها مشتقة من المصادر) ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم (أي: إنه تابع له، إذ لا يوجد فعل بدون فاعل) وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا»[1].

- **تعليل جزم المضارع في جواب الطلب** (الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض): علل ذلك معتمدا رأي الخليل، يقول: «وزعم الخليل أنك إذا قلت: إِنْ تَأْتِنِي، آتِكَ، فَآتِكَ انجزمت بإِنْ تَأْتِنِي، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائْتِنِي، آتِكَ»[2]، فهو يرى بأنهم جعلوه معلقا بما سبقه غير مستغن عنه، كما يكون الشرط، فقولك: ائْتِنِي، آتِكَ، هو كقولك: إِنْ تَأْتِنِي، آتِكَ؛ ولذلك جزموه كما جزموا جواب الشرط، وكأن هناك شرطا مقدرا.

2- 3- **القياس**: من الطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطّرادها. وهو يعتمد عنده على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والتراكيب المختلفة. ومن أمثلة ذلك:

- **قياسه حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة**، متمثلا بقول جرير [من الوافر]:

أَبَحْتُ حِمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ***وَما شَيْءٌ حَمَيْتُ بِمُسْتَباحِ

يريد الهاء **"أي: حَمَيْتُه"**، وقول الحارث بن كلدة [من الوافر]:

فَمَا أَدْري أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ***وطولُ العَهْدِ، أَمْ مَالٌ أَصابُوا؟

يريد: **أصابوه** ... يقول: كما لم يكن النصب (أي: الضمير المنصوب) فيما أتممت به الاسم، يعني الصلة. ويقول: إنّ حذفه في الصلة أحسن؛ لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد فكرهوا طولها، أما في الصفة فحذفه حسن، ولكنه لا يبلغ في الحسن مبلغ حذفه في الصلة؛ ولذلك جعل الحذف في الصلة الأصل، وقاس عليه الحذف في الصفة، وضعّف حذف العائد في الخبر؛ لأن الخبر غير المخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، كما هو الحال في الصلة والصفة[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 20 – 21.

[2] نفسه، 3/ 63.

[3] نفسه، 1/ 87 – 88.

- **قياسه عمل "إن" وأخواتها على عمل الفعل المتعدي**، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع، دلالة على أنها ليست أصلا في عمل الرفع والنصب[1].

والصرف عند سيبويه كله أقيسة. قال ابن القطاع (ت: 515 ه): «فإني رأيت العلماء قد صنفوا في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا فيها المقال، وما منهم مَن استَوْعَبَهَا، ولا أتى على جملتها، واضطربوا في أبنيتها وخلطوا في رتبتها، على أن سيبويه أول من ذكرها، وأوفى من سطّرها، فجميع ما ذكر منها في كتابه ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه ذكر جملتها»[2].

وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة، ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه، ومن ذلك:

- **كلمة عِزْويت**، أَيْ: قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرا في صيغتها، فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها، وهو "فِعْوِيل"، وحملها أو قاسها على "فِعْلِيت" لوجود النظير في هذا المثال، وهو عِفْريت ونِفْريت[3]. وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة، وإذا وُجد مثال شاذّ حُمل على غيره ودخل في قياسه.

- **إيثاره المقيس على الشاذ**: إذا نطقت العرب كلمة على صيغتين، وكانت إحداهما مقيسة والثانية شاذة، نص على ذلك في وضوح مؤثرا بناءَ المقيسة على الشاذة، ومن ذلك: كلمة "ثور"، فقد جمعها العرب على "ثِوَرة" جمعا قياسيا، كما تقول في كُوز: كِوَزَة وعود: عِوَدَة وزَوْج: زِوَجَة، وجمعوها أيضا على "ثِيَرة" جمعا شاذا، يقول: «وقد قالوا: ثِوَرَة وثِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا ذلك، كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم، وهذا ليس بمطرد يعني: ثِيَرة»[4].

- **وعنده أن جمع صائم صُوَّم**؛ لأنه واوي الأصل، ويقول: إنه سمع من العرب من يقول في جمعها: "صُيَّم" بالياء حملا لها وقياسا على عِصِيّ[5].

- **ويقول: إنهم يجمعون "حَلْقَة" على "حَلَق" شذوذا**، محدثين فيها هذا النقص وتغيير حركة اللام، كما صنعوا في النسب؛ إذ نسبوا إلى ثَقِيف قائلين: ثقفيّا بحذف الياء وفتح القاف، والقياس فيها عنده ثَقِيفِيّ[6].

3- العوامل والمعمولات: تسيطر نظرية العامل على كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، حتى يبدو لنا أنها الأساس الذي تُبنى عليه مباحث النحو. وهي تقابلنا منذ السطور الأولى في الكتاب، فقد عقب على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى: عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يُحْدِثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه -

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 131 – 132.

[2] ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية القاهرة، (د ط)، 1999، ص89.

[3] سيبويه، الكتاب، 4/ 316.

[4] نفسه، 4/ 361.

[5] نفسه، 4/ 362.

[6] نفسه، 583/3، وينظر نفسه: 3/ 335.

وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[1]. فالعامل هو الذي يحدث الإعراب وعلاماته من الرفع، والنصب، والجر والسكون.

ويبدو أن سيبويه قد قسّم الأبواب النحوية باعتبار العوامل، حيث بدأ بالفعل، ووزع الأبواب الأولى على لزومه وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل، ثم تحدث عما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر[2].

- **عمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد:** لا يقف سيبويه عند المفعول به في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، بل يضيف إلى ذلك عمله في المصادر، أي: المفاعيل المطلقة، مثل: ذهب الذهابَ الشديد، وقعد القُرْفُصاء، ورجع القَهْقَرى. كما يضيف عمله في المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان)، نحو: قعد شهرين، وذهبتُ أمسِ[3].

ويذكر عمله في المجرور عن طريق الجار، ويلاحظ هنا أن حرف الجر الأصلي قد يحذف، وينصب المجرور على نزع الخافض، مثل: نُبِّئْتُ زَيْدًا يَقولُ ذاكَ، أي: عَنْ زَيْدٍ. ويفرق بين مثل هذا الحرف المنوي تقديره وحرف الجر الزائد، فإنه إذا حذف من مثل: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء/ 79]، أصبح لفظ الجلالة فاعلا، ولم تقدر باء محذوفة[4].

- **الفعل المبني للمجهول المتعدي إلى مفعولَيْن:** يعرض لصيغ المبني للمجهول إذا كان متعديا لمفعولين، ويقول: إن أولهما هو الذي ينوب عن الفاعل، مثل: كُسِيَ عبدُ الله الثّوبَ[5].

- **"كان" وأخواتها:** وقف عند كان وأخواتها: صار، وما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل، ويقول: إن المنصوب بعدها ليس مفعولا، وإنما هو خبر لها، وهي بذلك أفعال ناقصة، وقد تأتي تامة، فتكتفي بفاعل كغيرها من الأفعال مثل: كان الأمر، أي: وقع، وأصبح محمدٌ، أي: دخل في الصباح، ويقول: إن "ليس" لا تأتي إلا ناقصة[6].

- **باب التنازع:** عالج سيبويه في كتابه ظاهرة "التنازع"، حيث تصل نظرية الفعل العامل الذروة، في مثل: "زُرتُ وزارني زيدٌ"، و"زارني وزُرتُ زيداً"، حيث يُحتّم إعمال الفعل الثاني في كلمة "زيد" لقربه، ويضمر في الأول؛ حتى لا يكون الفاعل الواحد فاعلا لفعلين، فيجتمع بذلك عاملان على معمول واحد. يقول: «تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأمّا في المعنى، فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ»[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 13.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص65.

[3] سيبويه، الكتاب، 1/ 35.

[4] نفسه،1/ 38. ويسمي سيبويه هنا حرف الجر باسم حرف الإضافة.

[5] نفسه،1/ 41.

[6] نفسه، 1/ 45 وما بعدها.

[7] نفسه، 73/1.

وجدير بالذكر أن الكوفيين يرون بأن العامل في هذا الباب هو الفعل الأول[1].

3- 1- إعمال العامل وإلغاؤه: أفرد سيبويه في كتابه بابا لبيان الإعمال والإلغاء في الأفعال، ومنه:

- **باب "ظن وأخواتها"**، أما الإعمال، فيتحتم إذا تقدم الفعل في مثل: "ظننت محمدا منطلقا"، وأما الإلغاء، فيجوز إذا تأخر الفعل عن مفعوليه، أو توسط مثل: "محمدا منطلقا ظننت"، و"محمدا ظننت منطلقا"، ويجوز الرفع في المفعولين على أنهما مبتدأ وخبر، وحينئذ يلغى عمل ظن، فيقال: "محمدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ"[2].

- **باب "إنَّ وأخواتها"**: تابع سيبويه الخليل في دخول "ما" عليها على "إنّ" وأخواتها، وجواز إلغاء عملها، فيقول: إن "إنّ" حين تخفف تلغى وتدخلها اللام الفارقة بينها وبين "إنّ" العاملة، مثل: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس/32]. ويذكر أن بعض العرب يُعملها وهي مخففة فيقول: "إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ"[3].

3- 2-حذف العامل: تعمل العوامل مذكورة ومحذوفة، ومن مواضع حذف العامل :

- **حذف الفعل**: يكثر حذف الفعل وبقاء عمله؛ مما جعل سيبويه يفرد لذلك صفحات كثيرة، حاول فيها أن يستقصي صور حذفه استقصاء دقيقا، وهداه ذلك منذ بادئ الأمر إلى اكتشاف **باب الاشتغال** الذي يُشغَل فيه الفعل أو شبهه بضمير أو بملابسه عن العمل في الاسم مثل: زيدا كلمته، وقد جعل "زيدا" مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور[4].

- **باب الإغراء والتحذير والاختصاص**: تعرض لحذف الفعل في باب التحذير، مثل: الأسدَ الأسدَ[5]، وإياك والأسدَ[6]، أي: احذر الأسد. وفي باب الاختصاص مثل: "إنّا معشرَ العرب كرامٌ"، وهو على تقدير: أعني[7].

- **حذف الفعل بوجود قرينة**: ويتطرق سيبويه إلى حذف الفعل جوازا، إذا دلت عليه قرينة، ومنه قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء/ 171]، أي: ائتوا خيرا لكم. يقول: «وقال الخليل: كأَنَّك تحملُه على ذلك المعنى، كأَنّك قلتَ: انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه؛ لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ؛ فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام، ولعلْم المخاطَب أَنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انتَهِ، فصار بدلاً من قوله: ائتِ خيراً " لك "، وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لكَ»[8].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 13، 86/1.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 118 وما بعدها.

[3] نفسه، 2/ 139 - 140.

[4] نفسه، 1/ 81.

[5] نفسه،1/ 253.

[6] نفسه، 1/ 273.

[7] نفسه، 2/ 233.

[8] نفسه،1/ 283-284.

ومنه قولهم: "مرحبا وأهلا وسهلا" أي: أدركتَ مرحبًا، وأصبتَ أهلًا، ونزلتَ سهلا، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه[1].

- **حذف الفعل مع المفعول المطلق**: وقد أكثر سيبويه من عقد الأبواب التي تصور حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوبا، وهو إنما يجب إذا جاء بدلا من فعله، كقولهم في الدعاء له: "سَقْيًا ورَعْيًا"، يقول: «وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك اللهُ رعياً»[2]. وقولهم: "سبحان الله ومعاذ الله"، كأَنّه قال: تَسْبيحاً، فَنصَبَ هذا على أُسَبِّحُ اللهَ تَسْبيحًا. وقولهم: "مَعاذَ اللهِ"، كأنه قال: عِياذاً باللهِ. وعياذاً انتَصب على أَعوذُ باللهِ عِياذًا، ولكنهم لم يُظْهِرُوا الفعل ههنا[3].

ومما اطرد فيه حذف الفعل قولهم: "ما أنت إلا سيرا"، و"ما أنت إلا السيرَ" بالنصب، فكأَنه قال في هذا كلِّه: ما أنت إلاّ تَفْعَلُ فعلاً، وما أنت إلاّ تَفعَلُ الفعلَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل[4].

- **حذف الفعل مع الصفات**: قال سيبويه إنهم استخدموا في هذا الباب من الصفات، مثل: أقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ، ومثل ذلك: "عائذاً بالله من شرّها"، كأَنَّه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتَّى صار بمنزلة الذى رآه في حال قيامٍ وقُعودٍ؛ لأنه يَرَى نفسَه فيتلك الحال، فقال: عائذاً " بالله "، كأَنّه قال: أَعوذُ باللهِ عائذاً بالله، ولكنَّه حذف الفعل؛ لأنَّه بدلٌ من قوله: أَعوذُ بالله، فصار هذا يَجرى ها هنا مجرى عِياذاً بالله[5].

- **حذف الفعل مع المصادر المثناة**: ومما حذف معه الفعل المصادر المثناة، مثل: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فانتَصب هذا، كما انتَصب سبحانَ اللهِ[6].

- **حذف الفعل للمدح والتعظيم أو الذم**: ويحذف الفعل مع قطع النعت ونصبه للتعظيم والمدح في مثل: "الحمدُ للهِ **الحميدَ**" بالنصب، أي: أُعظِّمُ أو أَمدحُ الحميدَ[7].

كما يحذف الفعل للذّم أيضا، كما في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[المسد/4]، أي: أَذُمُّ حمّالةَ الحَطَب.

- **العامل في المنادى**: يرى سيبويه أن "يا" ليست هي العاملة في النداء والندبة وما إليهما، وإنما العامل الفعل المحذوف، والياء بدل منه؛ إذ التقدير في مثل: يا عبدَ الله، يا، أُريدُ عبدَ الله[8]، وكأن المنادى عنده بمنزلة المفعول به.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 1/ 295.

(2) نفسه، 1/ 312.

(3) نفسه، 1/ 322.

(4) نفسه،1/ 335.

(5) نفسه، 1/ 340 – 341.

(6) نفسه،1/ 349.

(7) نفسه،2/ 62.

(8) نفسه، 1/ 291.

- **حذف الفعل الناقص**: وليس الفعل التام وحده الذي يحذف، فـ"كان" الناقصة تحذف في مواضع، منها قولهم: "الناس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شَرًّا فَشَرٌّ" أي: إن كان الجزاء خيرا فخير، وإن كان شرا فشر. وأجاز أن يقال: إنْ خيرٌ فخيرٌ، أي: إن كان في أعمالهم خيرٌ، فالذي يُجزون به خير، هكذا قدر العبارة[1].

- **حذف المبتدأ**: مما يصح أن يدخل في حذف المبتدأ قول الله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[محمد/21] على تقدير: أمري طاعةٌ وقولٌ معروفٌ[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾[يوسف/18]، على تقدير: الأمرُ صبرٌ جميلٌ. وقول الله عزّ وجلّ: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ﴾[الأحقاف/35]، أي: ذاك بلاغ[3].

ومما يطرد فيه حذف المبتدأ النعت المقطوع لمدح أو ذم، مثل: مررت بمحمدٍ الفاضلُ[4]، أي "هو الفاضلُ".

3- 3- حذف المعمولات: على نحو ما اتسع سيبويه في الحديث عن حذف العوامل، اتسع أيضا في الحديث عن حذف المعمولات، ومن ذلك:

- **حذف الخبر بعد مرفوع "لولا"**: في مثل: "لولا عبدُ الله للقِيتُك"، أي: لولا عبد الله موجودٌ، لَلَقَيْتُكَ. ويفهم من كلامه فيها أن جوابها أغنى عن الخبر[5].

- **حذف المضاف**: يحذف المضاف تخفيفا، ويحل المضاف إليه محله في مثل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف/82]، أي: أَهْلَ القرية[6].

ويخيل لمن يتابع سيبويه أنه ليس في اللغة معمول لا يحذف، فحتى الجملة تحذف، ويطرد ذلك في مواضع، منها:

-**حذف جواب الشرط إذا اجتمع مع القسم وكان القسم مقدّما عليه**: في مثل: وَاللهِ إِنْ زُرْتَني، لَأُكْرِمَنَّكَ. فهو يجعل الجواب للقسم، أما جواب الشرط، فقد حذف؛ لدلالة جواب القسم عليه[7].

- حذف جواب الشرطإذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل عليه، وكان فعل الشرط ماضيا: وكان يقدر جواب الشرط محذوفا في مثل: إِنْ قامَ زَيدٌ، أَقومُ، ويرى بإنَّ الفعل المضارع مؤخر في هذا المثال من تقديم، وأنّ الأصل: أقوم إن قام زيد، وحذف الجواب؛ لدلالة "أَقومُ" عليه. قال: «وقد تقول: إِنْ أَتَيْتَني، آتيكَ، أي: آتيك إن أَتَيْتَني»[8].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 258، وما بعدها.

[2] نفسه،1/ 141.

[3] نفسه، 1/ 382.

[4] ينظر: نفسه،62/2.

[5] نفسه، 2/ 129.

[6] نفسه، 3/ 247.

[7] نفسه، 84/3.

[8] نفسه، 66/3.

3- 4- احتمالات الإعراب: من يقف على تحليلات سيبويه في الكتاب، يتّضح له ما تحمله تلك التحليلات من دقة الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها، ومن هنا كان كتاب سيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب، بل يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية، فهو لا يسجل القواعد فقط، وإنما يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها، ويدخل في هذا التحليل للعبارات وفرة الاحتمالات في إعرابها[1]، من ذلك:

- **"دخلوا الأولَ فالأولَ":** جعله حالا مثل: دخلوا واحدًا، فواحدًا. وجوز أن يقال: دخلوا الأولُ فالأولُ بالرفع، على أن الأول بدل من الضمير[2].

- ومن ذلك قولك: **"إنَّ زيدًا مُنطلقٌ العاقلُ اللبيبُ"**، فقد جوز فيه النصب نعتا لزيد، كما جوز الرفع على وجهين: أن يكون "العاقلُ" بدلا من الضمير العائد على "زيد" في "منطلق"، أو يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وكأنه جواب على سؤال مقدر، كأنه قيل: من هو؟ فأجيب بأنه العاقل اللبيب. وإنشاء نصَبَه على الاسم الأول المنصوب. وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيوب﴾[سبأ/ 48]، و"عَلَّامَ الغُيوبِ"[3].

- ومن ذلك **نعت اسم لا النافية للجنس**، مثل: لا غُلامَ **ظريفَ** لكَ، فقد جوز في النعت أن يكون مبنيا على الفتح غير منون مثل الاسم، وقال: لأنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد، وجوز أن يكون منصوبا منونا، أي: لا غلامَ **ظريفًا** لكَ، يقول: كأنهم جعلوا الاسم و"لا" بمنزلة اسم واحد[4].

- **حروف الجر الزائدة:** وقد هدتْه تلك التحليلات إلى تبيُّن حروف الجر الزائدة، وكلما وردت في تعبير نصَّ عليها. ومن ذلك "من" الزائدة مع الاستفهام والنفي في المبتدأ أو الفاعل مثل: هل من طعام؟ أي: هلْ طعامٌ؟ وما من طعام، أي: وما طعام، ومثل: ما أتاني من رجلٍ، أي: ما أتاني رجلٌ[5].

ومن ذلك الباء الزائدة في "حسْبُكَ"، مثل قولهم: بحسبِك قولُ السّوءِ، يقول: كأنهم قالوا: حسبُك قولُ السُّوء[6]. وكما تدخل الباء على "حسبك"، تدخل على المبتدأ بعدها إن قدرت خبرا مقدما، مثل: مَررتُ برجلٍ حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ، فـ"به" هنا بمنزلة "هو" في رأيه، ورأي أستاذه الخليل[7].

4- الكتاب: يُعدّ كتاب سيبويه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف. ومن المؤكد أن "سيبويه" بدأ تأليف الكتاب بعد وفاة الخليل، إذ نجده في كثير من المواضع يعقب على ذكره الخليل بكلمة "رحمه الله". وقد حمله عنه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت: 211 هـ)، وأذاعه في الناس باسم "الكتاب" عَلَما

---

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص78.

(2) سيبويه، الكتاب، 1/ 398.

(3) نفسه، 2/ 147.

(4) نفسه، 2/ 289.

(5) نفسه، 2/ 130.

(6) نفسه، 2/ 293.

(7) نفسه، 2/ 26.

اختص به هذا المصنَّف وحده دون بقية المصنفات في عصره، بحيث كان يقال في البصرة: "قرأ فلان الكتاب"، فيُعلم أنه كتاب سيبويه دون شك[1].

وقد نوه به النحاة وغيرهم تنويها عظيما، ومن ذلك قول أبي عثمان المازني (ت: 247 هـ) تلميذ الأخفش: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فلْيَستحِ»[2]، ويقول الجاحظ (ت: 255 هـ): «أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك "الزيات وزير المعتصم"، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئا، ففكرت، فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من "كتاب سيبويه"، وهذا "كتاب سيبويه" اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديتَ إليّ شيئا أحبّ إليّ منه»[3]. وكان المبرد (ت: 286 هـ) إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيما له، استعظاما لما فيه[4]. ويقول أبو الطيب اللغوي (ت: 351 هـ) فيه وفي كتابه: «هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو»[5]. ويقول السيرافي (ت: 368 هـ): «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»[6].

ولعل أول ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له عنوانا، وربما أعجلته وفاته عن تسميته كما أعجلته عن وضع مقدمة وخاتمة، فنحن نفاجأ بأن الكتاب يبدأ بهذا العنوان: "هذا باب علم ما الكلم من العربية". وفيه تحدث عن أقسام الكلمة، وأنها اسم وفعل وحرف.

والقارئ لكتاب سيبويه يحس كأنه كانت لا تزال في نفسه بقية يريد أن يضيفها إليه في بعض المواضع. ومن ذلك ما ورد في آخر الكتاب، حينما ذكر بيان حذف بعض العرب لحروف في بعض الأبنية تخفيفا على اللسان. قال: «مثل هذا قول بعضهم "عَلْمَاءِ بَنو فُلانٍ" فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلان. وهي عربية»[7]. حيث يبدو لنا أن الحديث قد انقطع.

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقح الكتاب ويخرجه إخراجا نهائيا. وربما كان هذا هو السبب الحقيقي في أننا نجد عنده أحيانا شيئا من الاستطراد، كأن يتحدث في بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية، وكأن يتعرض لبعض الصيغ التي ليست من الباب، كتعرضه لبعض صيغ الحال في حديثه عن النعت، وقد يتحدث عن باب في موضعين، على نحو ما صنع بجموع التكسير في الجزء الثاني من الكتاب[8].

---

[1] القفطي، إنباه الرواة، 351/2.

[2] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998، ص62.

[3] القفطي، إنباه الرواة، 351/2.

[4] نفسه، 348/2.

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص73.

[6] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، مصر، (د ط)، (د ت)، ص37.

[7] سيبويه، الكتاب، 475/4.

[8] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص60.

4-1- منهج سيبويه في الكتاب: مع أن سيبويه لم تكن له فرصة مراجعة كتابه وتنقيحه، إلا أنه ينبغي ألّا نظن من ذلك أن الكتاب لم يُكْفَل له منهج سديد في التصنيف، فقد نسَّق سيبويه أبوابه وأحكمها إحكاما دقيقا، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف.

وقد جعله في قسمين كبيرين:

- القسم الأول: خصّه بالنحو ومباحثه، فهو لا يكاد يترك في مباحثه جانبا إلا استقصاه من جميع أطرافه في الجزء الأول من الكتاب وأوائل الجزء الثاني.

- القسم الثاني: خصصه للمباحث الصرفية، محيطا بكل تفاصيلها إحاطة تامة، واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإبدال، والإمالة، والوقف، والروم، والإشمام، والإشباع وما إلى ذلك.

4- 2- المصطلح النحوي في الكتاب[1]: كان لكتاب سيبويه الفضل الأول في إشاعة كثير من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا. وما كان ممن جاء بعده إلا يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة؛ لغرض الدقة في التوضيح، فمن ذلك أنه:

- عرض لأبواب التوابع عرضا واسعا، وجرت على لسانه مصطلحات: النعت، والبدل، والتوكيد، والعطف ويريد به عطف البيان، ولكنها جميعا يتداخل بعضها في بعض، بحيث يسميها أحيانا صفة، وقد يسمي عطف البيان نعتا[2].

- قد لا يضع سيبويه الاصطلاح الخاص المميز، كأن نجده يقول: **"هذا باب نظائر ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً، وَرَمَيْتُهُ رَمْيَةً"**[3]، وسمى النحاة الباب بعده **"اسم المرة"**.

- ومنه: **"هذا بابُ ما عالَجْتَ بِهِ"**[4]، وسماه النحاة بعده **"اسم الآلة"**.

- ومنه كذلك: **"هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها"**[5]، مثل: مَجْلِس، وسمى النحاة بعده ذلك **"باسم المكان المشتق"**.

- ومنه أيضا: **"هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"**[6] مثل: كلَّمْتُ وكَلَّمني محمدٌ، وسمى النحاة هذا الباب باسم **"باب التنازع"**.

- ومن ذلك أيضا: **"هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم"**[7]، وسمى النحاة الباب باسم **"باب الاشتغال"**.

---

[1] للاستزادة في المصطلح اللغوي عند سيبويه، يراجع: كمال رقيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

[2] ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص140.

[3] سيبويه، الكتاب، 4/ 86.

[4] نفسه، 4/ 94.

[5] نفسه، 4/ 87.

[6] نفسه، 73/1.

[7] نفسه، 80/1.

4- 3- <u>الغموض والإبهام في الكتاب</u>: نجد في مواطن مختلفة من الكتاب بعضا من الغموض والإبهام، وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبيعي أن يتعسّر عليه التعبير أحيانا، وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام. وكثيرا ما يوجز في موضع يفتقر إلى شيء من البسط.

ويبدو ذلك في بعض المواضع، كأن نجده يتحدث عن الحذف في الكلام وما قد يجري فيه حذف الفعل، ويمثل لذلك بقوله: «قالوا: حينَئذٍ الآنَ، وإنما يريد: حينئذ واسمع إليّ الآن، فحذف "واسمع"»[1].

كما يمثل للحذف في موضع آخر بقوله: «"وما أغفلَهُ عنك، شيئا"، أيْ: دعِ الشكّ عنه؛ فحُذف هذا لكثرة استعمالهم»[2]. وظل النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة، ولا يعرفون بالتالي موضع حذف الفعل حتى جاء أبو إسحاق الزجاج (ت: 310 ه)، فقال: «معناه على كلام قد تقدم، كأنّ قائلا قال: زيدٌ ليس بغافل عني، فقال المجيب: بلى، ما أغفله عنك. انظر شيئا، أي: تفقَّدْ أمرك، فاحتجّ به على أن الحذف –يريد حذف انظر- الناصب شيئا، كأنك لما قلت: ما أغفلَهُ عنك، أردت أن تبعثه على أن يعرف صحة كلامك، فقلت له: انظر شيئا فإنك تعرف ما أقوله لك، كما تقول: انظر قليلا؛ أي تفقّد»[3]، وبذلك فُهمت العبارة واتضحت بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز.

4- 4- <u>شروح الكتاب</u>: كان ذلك الغموض في جوانب من الكتاب سببا في أن يتناوله كثير من النحاة بالشرح والتفسير، والتعليق. وفي مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجَرْمي والمازني. وكلما تقدمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرّماني.

وقد عُنُوا عناية واسعة بشرح شواهده الشعرية ونسبة المجهول منها إلى أصحابها. وكان أول من عُنِيَ بذلك الجرمي، وفي ذلك يقول: «نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف، فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[4]. وعني بعده كثيرون بشرح هذه الشواهد، وفي مقدمتهم المبرّد، والزجّاج، والسّيرافي.

وكان سيبويه من الثقة بحيث لم يطعن أحد في شيء مما أنشده من الأشعار مجهولة القائل، ولا علق عليه باتهام أو إنكار، وفي ذلك يقول صاحب الخزانة: «الشاهد المجهول قائله وتتمّته إن صدر من ثقة يُعتَمَد عليه قُبِل، وإلا فلا؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتا عديدة جُهل قائلوها وما عِيب بها ناقلوها»[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 224/1.

[2] نفسه، 2/ 129.

[3] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد لي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، 461/2.

[4] البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 17/1، و369/1.

[5] نفسه، 1/ 16.

4- 5- التعريفات: وترد التعريفات في الكتاب على النحو الآتي:

4- 5- 1- التعريف بالمثال: يغلب على سيبويه أن يعنى في توضيح الباب الذي يتطرق إليه بذكر أمثلته التي توضّحه. يقول - مثلا - في باب التنازع بعد ذكر عنوانه "هذا باب الفاعلَين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك" : «وهو قولك: ضَرَبْتُ وَضَرَبَني زَيْدٌ، وضَرَبَني وضَرَبْتُ زَيدًا؛ تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى، فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يُعْمَلُ في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ. وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقُضُ معنىً، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قد وقع بزَيْدٍ »[1].

ويقول في باب الإمالة: «هذا باب ما تُمَال فيه الألفات، فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابِدٌ، وعالِمٌ، ومساجِدُ، ومفاتيحُ، وعُذافِرٌ، وهابيلُ، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها»[2].

4- 5- 2- التعريف بذكر الأقسام المنطوي عليها الباب: وقد يعمد إلى ذكر الأقسام التي ينطوي عليها الباب، ومن ذلك:

- **أقسام الكلم**: يقول في فاتحة كتابه: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[3].

- **المنادى**: يقول مقسما المنادى إلى منصوب ومبني على ما يرفع به: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب»[4].

- **التصغير:** يقول في باب التصغير مبينا له في أمثلته أو صيغه: «اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل»[5]، ثم يذكر الأمثلة مثل: جُبَيْل، وجُعَيْفِر، ومُصَيْبيح. وكأنه في كل ذلك آثر المنهج التحليلي الذي يعنى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفريعاته مباشرة[6].

4- 5- 3- التعريف بالحدّ: وقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرد، فيحاول أن يحد ما يتطرّق إليه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع، ومن ذلك:

- **تعريف الفعل**: عرف الفعل في بداية الكتاب بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث (مصادر) الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[7]. وهو تعريف دقيق؛ إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أي: المصدر ودلالته على الزمان الماضي والمستقبل والحاضر، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر. وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين البصريين والكوفيين، وهي مسألة أيهما هو الأصل: المصدر أو الفعل؟ أو بعبارة أخرى: أيهما اشتُق من

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 73.

[2] نفسه، 4/ 117.

[3] نفسه، 12/1.

[4] نفسه، 2/ 182.

[5] نفسه، 3/ 415.

[6] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص64.

[7] سيبويه، الكتاب،1/ 12.

صاحبه؟ وواضح من قول سيبويه: «أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» أن المصدر -في رأيه- هو الأصل، وأن الفعل مشتق منه. ورأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل واشتق منه المصدر[1].

- **تعريف المبتدأ**: عرّفه بقوله: «فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ»[2]، ثم بيّن إعرابه، وعلاقته بالخبر، فقال: «والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه»[3].

- **تعريف الترخيم**: قال: «والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفا»[4]. وأضاف مبيّنا المواضع التي يكون فيها الترخيم: «واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء»[5].

ومما سبق يبدو كأن سيبويه هو الذي وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفا جامعا يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة، وإن لم يتوسع في ذلك كما فعل النحاة بعده[6].

5- التمارين النحوية والصرفية: إذا كان الخليل قد فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما، فإن سيبويه قد توسع في فتحه سعة شديدة، فهو يصوغ في كتابه أمثلة توضح تلك القواعد والمقاييس.

وهو لا يتسع في التمارين النحوية كما اتسع به في التمارين الصرفية؛ فقد كان يحتذي في النحو بما سمعه عن العرب وشيوخه وما ثقفه من قراءات الذكر الحكيم، وقلما عمد إلى وضع الأمثلة. أما في الصرف، فقد اتسع في ذلك اتساعا كبيرا[7]، ومن ذلك:

- **الممنوع من الصرف**: عرض في الممنوع من الصرف أبنية كثيرة لم تُسمع عن العرب، يقول مثلا: «وإن سميت رجلا ضَربوا، فيمن قال: أكلوني البراغيث (أي: من يعامل الواو معاملة تاء التأنيث) قلت: هذا ضَرَبونَ قد أقبل، تُلحق النون كما تُلحقها في "أولي" لو سميت بها رجلا من قوله عز وجل: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾[فاطر/1][8].

وتكثر مثل هذه الأبنية المصنوعة في الصرف، حتى إنه يعقد لها أحيانا فصولا برمتها، ومن خير ما يصور ذلك عنده "باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل"[9]، و"باب ما قِيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره"[10].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 28، 206/1.

[2] سيبويه، الكتاب،2/ 126.

[3] نفسه، 2/ 126.

[4] نفسه، 2/ 239.

[5] نفسه، 2/ 239.

[6] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص64.

[7] نفسه، ص91.

[8] سيبويه، الكتاب، 3/ 209.

[9] نفسه، 4/ 406.

[10] نفسه، 4/ 427.

وعلى هذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة النحوية، فحسب، بل يوسّع بحثه فيها إلى كل صيغة ممكنة.

وبهذا رسم سيبويه أصول العربية، وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية. يقول ابن جني: «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقُصُودهم آمّين، جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذي جمع شَعَاعه، وشَرَع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أَغْفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فَوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذَوا، لا سيما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل[1]»[2].

- **المسألة الزّنبورية**[3]: ونختم هذه المحاضرة بالحادثة الشهيرة التي وقعت لسيبويه مع لأبي حمزة الكسائي، أو ما يعرف بـ"المسألة الزّنبورية". فقد رُويَ أن سيبويه التقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن هارون الرشيد، وكان ذلك في دار يحيى البرمكي، وقيل: بل في دار الرشيد، ولم يلبث الكسائي أن تعرض له بالسؤال: كيف تقول: **"قد كنت أظنّ أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها؟ "**، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. قال الكسائي: لحنت، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه. فدفع سيبويه قوله، وطال بينهما الجدال، وكان بالباب نفرٌ من عرب الحطمة النازلين ببغداد، ممن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي سؤالهم، ولما سُئلوا، أجابوا بقول الكسائي، فانكسر سيبويه كما يقول الرواة.

والحق في هذه المسألة كان في جانب سيبويه؛ لما يقتضيه القياس في هذا الموضع، ولأنه يطرد الرفع فيه في آي الذكر الحكيم من مثل: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾[الأعراف/108]، وقوله:﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌفَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: 13 – 14]، ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس/ 29].

وكان سيبويه ونحاة البصرة لا يعتدّون بما يجري على لسان عرب الحُطَمة؛ لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم في الحاضرة، بل لقد كانوا يهدرون ما جاء على ألسنة بعض البدو من لغات شاذة لا تجري مع القياس المستنبط من كثرة ما يدور على ألسنة الفصحاء، كالجر بـ"لعلّ" والجزم بـ"لن".

---

[1] شَعَاعَهُ: مُتَفَرِّقَهُ. - أغفاله: جمع غفل، وهو ما لا سمة له. - خلج: جذب، أشطانه: جمع شطن، وهو الحبل الطويل. - بعج: فتق. أفاء الفوارد: رجع الشوارد. - الأغفال: جمع غفل: ما لا سمة له. - خلج: جذب، الأشطان: ج: شطن، وهو الحبل الطويل.

[2] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)،1/ 308

[3] ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 358/2 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة:99، 224/2 وما بعدها. وابن هشام، مغني اللبيبعن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط) 1991، 1/ 103 وما بعدها.

المحاضرة الخامسة: أبو حمزة الكسائي (119هـ – 189 هـ).

1-التعريف بالكسائي[1]: هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، وُلد بالكوفة سنة 119 هـ. نشأ بها، وأكب على حلقات القراء مثل: سليمان بن أرقم راوي قراءة الحسن البصري، وأبي بكر شعبة بن عياش راوي قراءة عاصم بن أبي النجود إمام قراء الكوفة في الجيل السابق للكسائي، وسفيان بن عُيَيْنة راوي قراءة عبد الله بن كثير إمام قراء مكة. ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات (ت: 156هـ) إمام قراء الكوفيين لعصره، حتى حذق قراءته. ويقال: إنه لقب بلقبه الكسائي في مجالسه؛ لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينا، ويقال: بل لقب بذلك؛ لأنه أحرم في كساء.

كان الكسائي فطنا ذكيا، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه، فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرواسي وإلى كتابه الفيصل، ثم رحل إلى البادية رحلته الأولى، ثم عاد إلى الكوفة.

رحل إلى البصرة، وتنقل بين حلقات عيسى بن عمر (ت: 149 هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت: 154 هـ)، ويونس بن حبيب (ت: 182 هـ). وعكف على حلقة الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)، وراعته روايته لأشعار العرب وأقوالهم، فسأله يوما عن ينابيع هذه الرواية، فقال له: إنها من ملابسة أهل البوادي في نجد والحجاز وتهامة، فمضى إليهم في رحلة ثانية، ومعه خمس عشرة قنّينة حبر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم ويدونه في صحفه، حتى أنفد كل ما حمله من حبر.

رجع إلى مسقط رأسه، وقد استقامت فصاحته وعربيته، وأخذ يستغل ذلك استغلالا حسنا في قراءته للذكر الحكيم بقراءة أستاذه حمزة الذي كان قد تُوفّي سنة 156هـ.

ذاعت شهرته، فطلبه الخليفة المهدي؛ ليتخذه مؤدبا لابنه هارون الرشيد الذي اتخذه أيضا مؤدبا لابنيه الأمين والمأمون بعد أن تولّى الخلافة.

وظل مدة يقرئ الناس في بغداد بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، صارت إحدى القراءات السبع المتواترة.

- وقد تقدم ذكر مناظرته سيبويه في المحاضرة الثالثة، فيما عرف بالمسألة الزّنبورية[2]. ويبدو أن هذه المناظرة قد أقنعت الكسائي بضرورة التزوّد من نحاة البصرة وعلمهم الغزير، وتصادف أن توفي سيبويه عقب

---

[1] تنظر ترجمة الكسائي في: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص127 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 2/ 256 وما بعدها. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965، 2/ 162 وما بعدها.

[2] ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 2/ 358 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 99، 224/2 وما بعدها. وابن هشام، مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 1/ 103 وما بعدها.

تلك المناظرة، وخلفه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة الذي كان يملي كتاب سيبويه على الطلاب ويدرسه لهم، فلحق به، وقرأ عليه الكتاب، فوجّه إليه خمسين دينارا وجُبّة وَشْي[1].

وقد لاحظ الكسائي أن الأخفش الأوسط يكثر من الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل، مستضيئا بمعرفته الواسعة بلغات العرب، فاستقر في نفسه أن يتابعه في هذا الاتجاه، وبذلك أعده الأخفش إعدادا حسنا لكي ينمي رغبته الملحة في مخالفة النحو البصري مخالفة تقوم على الاتساع في الرواية والقياس؛ مما حذا به إلى تأسيس مدرسة نحوية جديدة (الكوفة)، يعينه في ذلك تلاميذه، وخاصة الفراء[2].

ومن مصنفاته: "معاني القرآن"، وكتاب "القراءات"، وكتاب "مقطوع القرآن وموصوله"، و"مختصر في النحو"، وكتاب "العدد"، وكتاب "اختلاف العدد"، وكتاب "النوادر"، كتاب "النوادر الكبير"[3].

2- <u>تأسيسه للمدرسة الكوفية</u>: يُعدّ الكسائي إمام مدرسة الكوفة، فهو الذي وضع أسسها، ورسم منهجها، وفيه يقول أبو الطيب اللغوي(ت: 351 ه): «كان عالِمَ أهلِ الكوفة وإمامَهم، غَيْرَ مُدافَع فيهم أبو الحسن علي بن حمزة الكِسائي، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعوّلون في روايتهم»[4]. وقال الشافعي: «من أراد أن يتبحّر في النحو، فهو عِيال على الكسائي»[5].

وقد اعتمد الكسائي في تأسيس مذهبه النحوي على أربعة أسس:

- القرآن الكريم وقراءاته.
- مشافهة الأعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة والسماع منهم.
- التلقي عن العلماء وفي مقدمتهم شيوخ البصرة.
- اجتهاداته وتأملاته الشخصية[6].

3- <u>القياس</u>: كان الكسائي يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس وما يطوى فيه من علل وحجج تشدّه وتقيم أَوده، حتى إنه ليقول:

إِنَّما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَع*وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَع**[7]

---

[1] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص89. والقفطي، إنباه الرواة، 273/2.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص174.

[3] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998، ص69.

[4] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص89. والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت)، 2/ 407.

[5] القفطي، إنباه الرواة، 260/2.

[6] عبد الرحمن محمد إسماعيل، الإمام الكسائي وآراؤه في النحو، بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع:2، 1404ه/1405ه، ص430.

[7] السيوطي، بغية الوعاة، 2/ 164.

وقد توسّع الكسائي في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة، ولا عند أعراب البدو، بل مدّه ليشمل ما ينطق به عرب الحواضر ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين. ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام؛ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن[1].

وقد مدّ الكسائي النحو ليشمل الشاذّ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به، ولا يريان له قدرا؛ ذلك أنهما كانا يريدان أن يضعا في صورة صارمة قوانين النحو، بحيث لا يعتريها الاضطراب والخلل، وبحيث تطّرد، ولا تتأرجح بين موازين مختلفة. قَالَ ابْن درسْتوَيْه (ت: 347 هـ): «كَانَ الكسَائي يسمع الشاذّ الذِي لَا يجوز إِلَّا فِي الضَّرُورَة فَيَجْعَلهُ أصلا ويقيس؛ عَلَيْهِ فأفسد بذلك النَّحْو»[2].

وبرّر شوقي ضيف أخذ الكسائي بالشاذ النادر من كلام العرب بقوله: «وأكبر الظن أن الذي دفع الكسائي إلى هذا الموقف بأن يفسح في العربية للغات الشاذة النادرة أنه كان -كما عرفنا- من قرّاء الذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذّ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يُظَنَّ بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي اندثارها، وهي جميعا مروية عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- غير أن منها ما هو متواتر، وهو القراءات السبع، ومنها ما هو غير متواتر، وهو ما وراءها من قراءات، وجميعها صحيح، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشمله»[3].

ولم يكن الخليل وسيبويه ليوهنا من قراءة، بل إن سيبويه قال إن القراءة لا تُخالَف؛ لأنها السنة[4].

وقد تنبه الأخفش قبلُ للقضية، فوجّه ما اصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته. وهو اصطدام في الظاهر؛ لأن سيبويه احتفظ في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه، يريد أن ينص على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء، ولكنها لا تجري على القواعد الكلية العامة للنحو، كما تصوره هو وأستاذه، أو بعبارة أدق: يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة.

غير أن الكسائي -فيما يظهر- رأى أن يعيد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو، وأن يفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول. ولكنها على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع[5].

4- <u>آراؤه النحوية</u>: للكسائي آراء نحوية كثيرة تخالف آراء البصريين، بناها على التوسع في الرواية، والقياس حتى على الشاذ، ومن ذلك:

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص176.

[2] السيوطي، بغية الوعاة، 2/ 164.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص176.

[4] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 1/ 148.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص177.

- **جواز العطف على موضع "إن" واسمها، وموضعهما الابتداء**: ومنه الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة/ 69]، فقد لاحظ أن كلمة ((وَالصَّابِئُونَ)) عطفت بالرفع على اسم إن المنصوب قبل تمام الخبر، وهو ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ))، فوضع قاعدة عامة: أنه **يجوز العطف على موضع "إنّ" واسمها، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر**، فيقال: إنَّ محمدا وعليٌّ مسافران. ومنع ذلك البصريون، وأجابوا عن الآية جوابين:

أحدهما: أن خبر "إنَّ" محذوف تقديره: مأجورون أو آمنون أو فرحون، و"الصابئون" مبتدأ، وما بعده خبره، واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء [من الطويل]:

خَليليَّ: هَلْ طِبٌّ فَإنّي وَ أَنْتُما*وَإنْ لَمْ تَبوحا بِالهَوى دَنِفانِ**

أي: **فإني دَنِفٌ**، كما تدل على ذلك بقية العبارة.

والجواب الثاني: أن الخبر المذكور في الآية خبر "إن"، أما ((وَالصَّابِئُونَ))، فخبرها محذوف، تقديره: كذلك. واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابئ بن الحارث البرجمي [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدينَةِ رَحْلُهُ*فَإنّي وَقَيَّارٌ بِها لَغَريبُ**

ف"غريب": خبر "إن" بدليل دخول لام التوكيد عليه وخبر "قيّار": محذوف تقديره: "كذلك".

واشترط الفراء تلميذ الكسائي في ذلك خفاء الإعراب، أي: فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ"، وهو الاسم المبني مثل (الذِينَ) في الآية، وضمير المتكلم في بيت ضابئ[1].

- **"إنْ" النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس**: ومن ذلك الآية الكريمة:﴿إِنَّ الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثالُكُمْ﴾ [الأعراف/194] **في قراءة سعيد بن جبير**: ((إِنِ الذينَ تَدْعونَ مِنْ دُونِ الله **عِبَادًا** أَمْثالُكُمْ)) **بنون مخفّفة وبنصب كلمة "عبادا"**؛ مما جعل الكسائي يضع قاعدة عامة، وهي أنّ "إنْ" النافية، إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس، فرفعت الاسم ونصبت الخبر. وهي -في رأي سيبويه- لا تعمل بل تهمل دائما، وكأن قراءة سعيد بن جبير في رأيه شاذة فذّة، لا يصح أن تُتّخذ منها قاعدة[2].

ولعل من الطريف أنّ الفرّاء الكوفي كان يتابع سيبويه البصري في رأيه، بينما كان المبرد البصري يتابع الكسائي الكوفي فيما ارتآه من عملها[3]. وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأئمتهما لم يكن يراد به إلى المناقضة، وإنما كان يراد به إلى تبيّن وجه الصواب في إخلاص؛ ولذلك كثر بينهم الالتقاء في الآراء، وأن يتابع الكوفيُّ البصريين، والبصريُّ الكوفيين، وكأنهم جميعا أغصان من دوحة واحدة[4].

---

[1] ينظر: وابن هشام، مغني اللبيب، 546/2 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 23، 167/1.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 31/1. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 2/ 116.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، 31/1. والسيوطي، همع الهوامع، 116/2.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص178.

- **جواز عمل اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي:** ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف/ 18]، فقد لاحظ أن **اسم الفاعل (بَاسِطٌ)**، مع أنه بمعنى الماضي في الآية؛ لأنه يحكي قصة أهل الكهف، **عمل النصب في كلمة (ذِرَاعَيْهِ)**،فوضع قاعدة عامة، مفادها **أن اسم الفاعل يعمل النصب بمعنى الماضي وبمعنى الحال والاستقبال**، بينما يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية إذا كان بمعنى الماضي، وتأولوا (بَاسِطٌ) في الآية على حكاية الحال الماضية، بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق: (وَنُقَلِّبُهُمْ)، وكأن التقدير: وكلبهم يبسط ذراعيه. غير أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوزا مثل: "زيدٌ مُعْطٍ عَمْرًا أَمْسِ دِرْهَمًا" وتابعه في ذلك تلميذه هشام، بينما ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي[1].

- **حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم "قُلْ" عليه**: ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم/ 31]، أي: لِيُقيموها. فقد رأى المضارع فيها محذوف النون، فقال: إنها حُذفت على تقدير لام الأمر، واتخذ من ذلك قاعدة عامة، هي حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم "قُلْ" عليه كما في الآية، بينما كان البصريون يرون أن الفعل المضارع مجزوم بجواب الطلب (قُلْ)، مثله في نحو: "ائْتِنِي، أُكْرِمْك"[2].

- **تجويزه أن يليَ العَلَمُ "لا" النافية للجنس:** ومن ذلك قول بعض العرب: "لا عبدَ الله في الدار"، بإعمال لا عمل "إنّ" ونصب عبدَ الله، ومعنى العبارة: أنّ أحدا من الناس لا يوجد في الدار؛ لاستعمال عبد الله هنا للدلالة أي رجل كان، غير أنه قاس على عبد الله بقية الأعلام، منتهيا إلى قاعدة عامة، هي: أنّ "لا" النافية للجنس يجوز أن يليها العَلَم، فيقال: "لا زيدَ في الدار". فأجَاز إعمالها في العلم المُفْرد، نَحْو: "لَا زيدَ في الدار. والمضاف لِكُنية نَحْو: "لَا أَبَا مُحَمَّد..." أَو ما أضيف لله أَو الرَّحْمَن والعزيز، نَحْو: لَا عبدَ الله...، وَلَا عبد الرَّحْمَن... وعلل ذلك بكونه مُسْتَعْمل يُقَال لكل أحد اسمه عبد الله[3].

وقد ورد إعمال "لا" النافية للجنس في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "إِذا هَلَكَ كسْرى، فَلَا كسْرى بعده، وَإِذا هلك قَيْصرُ، فَلَا قَيْصرَ بعدَه"، وَقَوله: "قَضِيَّةٌ، وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا" وَقَول الشَّاعِر:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْتٍ***نَكِدْن وَلَا أُمَيّةَ فِي البلادِ

وَقَول الراجز:

لَا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لَلْمَطِيّ

ولا فَتًى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرِيّ

فقد أوّلوا كل ذلك باعتقاد تنكيره بِأَن جُعِل الاسم وَاقعا على مُسَمَّاهُ وعَلى كل من أشبهه، فَصَارَ نكرَة لعمومه أَو بِتَقْدِير: "مِثْل"[4]. قال سيبويه: «فأما قول الشاعر:

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 797/2.

[2] نفسه،251/1.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 194.

[4] نفسه، 2/ 195 - 196.

لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ

فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين»[1].

- **تجويزه تقدّم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا:** جوّز النحاة في التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه، مثل: "طابَ نَفْسًا محمدٌ"، أما تقدمه على عامله، مثل: "نَفْسًا طابَ محمدٌ"، فمنعه سيبويه وجمهور البصريين، وجوزه الكسائي، وتبعه في ذلك المازني والمبرد من البصريين؛ لوروده على لسان بعض الشعراء في قوله:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِراقِ حَبيبَها***وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطيبُ

واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة، ولا يُحتَجّ بالضرورة؛ لأنها تبيح ما لا يباح[2].

- **تجويزه إضافة "حيث" إلى المفرد:** كان سيبويه يذهب هو وجمهور البصريين إلى أن "حيث" تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، بل جعله قياسيا؛ لقول بعض الشعراء [من الطويل]:

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ***بِبيضِ المَواضي **حَيْثُ لَيّ** العَمائِمِ

وقول آخر [من الرجز]:

أَمَا تَرى **حَيْثُ سُهَيلٍ** طَالِعًا***نَجْمًا يُضيءُ كَالشِّهابِ لَامِعا[3]

والبصريون يجعلون ذلك من النادر الذي لا يصح أن يتخذ منه القياس والأحكام النحوية الكلية العامة.

وواضح مما سبق أن الكسائي كان يتوسع كثيرا في القياس، وأنه كان يدلي أحيانا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ومما جرى في الندرة على ألسنة بعض العرب.

وتدور للكسائي في كتب النحو آراء كثيرة لا تسندها الشواهد، فمن ذلك:

- **تجويزه تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة**: مثل: "**خَيْرًا** إِنْ تَفْعَلْ، يُثِبْكَ اللهُ"، و"**خَيْرًا** إِنْ أَتَيْتَني، تُصِبْ". وقال أبو حيان: وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب[4].

- **تجويزه فتح همزة "إنّ" في جواب القسم:** والبصريون كانوا يوجبون فيها الكسر حين تقع جوابا لقسم، مثل: "والله إنّ زيدا قائمٌ"؛ لكثرة ذلك في السماع عن العرب، وخالفهم الكسائي، فجوز الكسر والفتح، واختار فتحها مع ندرته في السماع[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 296.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 120، 324/2. وابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 42/2-43.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، 152/1. والسيوطي، همع الهوامع، 206/3.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 332/4.

[5] نفسه، 166/2.

- **المنادى المفرد العلم:** كان يرى بأن «المنادى المفرد المعرفة مُعربٌ مرفوع؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلا بد فيه من الإعراب»[1]، وذلك خلافا للبصريين الذين يرون بأنه مبني في محل نصب.

ولعل مما سبق تتضح لنا بعض الأسس التي أقام عليها الكسائي مدرسة الكوفة النحوية، وهي أسس تقوم على الاتساع في الرواية والقياس، ولذلك كانت له أحكام وآراء تخالف أحكام البصريين وآراءهم، سواء سندتها الشواهد أو لم تسندها.

[1] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 1/ 349.

المحاضرة السادسة: قُطْرُب (ت: 206 ه).

1- التعريف بقُطْرب[1]: هو محمد بن المستنير، بصري المولد والمنشأ. وقد أقبل مبكرا على دراسة اللغة والنحو، ولزم "سيبويه"، ويقال: إنه هو الذي سماه قُطْرُبًا؛ إذ كان يبكر للأخذ عنه، حتى كان سيبويه كلما خرج من داره سَحَرا رآه ببابه، فقال له يوما مداعبا: "ما أَنْتَ إِلَّا قُطْرُبُ لَيْلٍ". والقطرب: دُوَيْبَةٌ تَدبّ ولا تفتر.

وليس بين أيدينا ما يدل دلالة قاطعة على أنه تتلمذ للأخفش، غير ما يروى من أنه أخذ عن جماعة من العلماء البصريين، ويُعتَقَدُ أنه أخذ عن الأخفش؛ لأنه كان الطريقَ إلى كتاب سيبويه بعده، وعنه حمله العلماء[2].

اتخذ قُطْرُب النّحو حرفة وأداة لتكسبه في تعليم أبناء الطبقات الراقية ببغداد. وذاعت شهرته في ذلك، فاتخذه الرشيد مؤدبا لابنه الأمين، وقربه منه أبو دُلَف العِجْلي أحد قواد الرشيد والمأمون النابهين، واتخذه مؤدبا لأولاده، وظل يعنى بتأديبهم إلى وفاته سنة 206ه.

2- أهم تصنيفاته: له في النحو والصرف كتب مختلفة، منها: كتاب "معاني القرآن" وكتاب "الاشتقاق" وكتاب "القوافي" وكتاب "النوادر" وكتاب "الأزمنة" وكتاب "الأصوات" وكتاب "غريب الحديث" وكتاب "الهمز" و"فَعَلَ وأَفْعَلَ" وكتاب "خَلْق الفرس"، وكتاب "خَلْق الإنسان"، وكتاب "المثلث"، و"كتاب العلل في النحو"، وكتاب "فعل وأفعل"، وكتاب "ما خالف فيه الإنسان البهيمة".

3- آراؤه النحوية: لم يصلنا كتاب قطرب في العلل النحوية، غير أن الكتب المتأخرة احتفظت ببعض آرائه فيه، ومن ذلك:

3- 1- تعليله لدخول الإعراب في الكلام: عارض قُطرب ما ارتآه سيبويه وغيره من النحاة في كون الإعراب دخل الكلام في العربية؛ لبيان الفارق بين المعاني التي يريدها المتكلمون للكلمات؛ إذ تكون فاعلة ومفعولة ومضافة أو مضافا إليها، يقول: «لم يُعْرَب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متَّفقةً في الإعراب مختلفةَ المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنَّ زيدًا أَخوك، ولَعَلَّ زَيدًا أخوك، وكأَنَّ زَيْدًا أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائمًا (أي: في لغة الحجازيين)، وما زيدٌ قائمٌ (أي: في لغة بني تميم)، اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ومُنْذُ يَوْمانِ. ولا مَالَ عِنْدَكَ، ولا مالٌ عِنْدَكَ. وما في الدارِ أَحَداً إِلَّا زَيْدٌ، وما في الدارِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْداً. ومثله: إِنَّ القومَ كلَّهُمْ ذاهبونَ، وإِنَّ القَوْمَ كلُّهمْ ذاهبون،

---

[1] تراجع ترجمة قطرب في: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص38، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص99، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 219/3. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1994، 4/ 312.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص108.

ومثله: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران/154]، و((إِنَّ الأَمْرَ كلُّهُ للهِ)) قرئ بالوجهين جميعا[1]. ومثله: لَيْسَ زَيْدٌ بِجبانٍ ولا بَخيلٍ ولا بَخيلًا. ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه.

فلو كان الإعرابُ إنّما دخل الكلامَ للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنًى إعرابٌ يدل عليه لا يزول إلا بزواله. وإنما أَعْرَبَتِ العربُ كلامَها؛ لِأَنَّ الاسمَ في حال الوقف يلزمُه السكونُ للوقف، فلو جعلوا وَصْلَهُ بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريكُ، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتَدِلَ الكلامُ، أَلَا تراهم بنَوا كلامَهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»[2].

وقيل له: فَهَلَّا لزموا حركة واحدة؛ لأنها مُجزِئة لهم؛ إذ كان الغرض إنما هو حركة تَعتقِب سكونا؟ فقال: «لو فعلوا ذلك، لَضَيَّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساعَ في الحركات، وأَلّا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»[3].

3- 2- <u>تعليله ظاهرة الترادف في اللغة</u>: وعلى نحو ما علَّل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع في الكلام، علَّل لظاهرة الترادف في اللغة بالعلة بنفسها، إذ يقول: «إنما أوقعت العربُ اللفظتين على المعنى الواحد؛ ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشِّعر؛ ليدلّوا على أن الكلامَ واسعٌ عندهم، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب»[4].

3- 3- <u>خلافُهُ سابِقيه</u>: لم يكن قُطرُب يعنى بالخلاف على سيبويه والخليل في آرائهما النحوية والصرفية عنايةَ الأخفش، ومع ذلك نجد له طائفة من الآراء خالفهما فيها معا، أو خالف أستاذه سيبويه وحده، أو خالف الأخفش. ومن ذلك:

3- 3- 1- <u>رأيه في أقسام الكلام</u>: ذهب جمهور النحاة وأهل البيان إلى أن الكلام: خبر وإنشاء. ومنهم من قسمه إلى: خبر، وطلب، وإنشاء. أما قطرب، فقد قسمه أربعة أقسام: «خبر، واستخبار -وَهُوَ الِاسْتِفْهَام- وَطلب، ونداء. فأدرج الأَمر والنَّهْي تَحت الطّلب»[5].

3- 3- 2- <u>رأيه في إعراب المثنى والجمع المذكّر</u>: كان الخليل وسيبويه يريان أن إعراب المثنى والجمع المذكر إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، وأن الأخفش كان يرى أن إعرابهما بحركات مقدرة فيما قبل الألف

---

[1] قرأ أبو عمرو ويعقوب "كلُّه" بالرفع على الابتداء، وقرأ الباقون بالنصب على التوكيد. ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2006، 370/5.

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص70-71.

[3] نفسه، ص71.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت)، 1/ 400.

[5] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 1/ 34.

والواو والياء، أي: على الدال في مثل: الزَّيْدانِ والزَّيْدَيْن، والزَّيْدُونَ والزَّيْدينَ، وذهب قطرب إلى أن إعرابهما بنفس هذه الحروف، وهو نفسه رأي الكوفيين؛ إذ مثلها مثل حركات الإعراب في مفردها تتغير بتغير مواقع الكلمات وعواملها في العبارات[1].

3- 3- 3- رأيه في علامات إعراب الأسماء الستّة: كان سيبويه يرى أن الأسماء السّتة: "أبوك" وأخواتها، معربة بحركات مقدرة في حروف الواو والألف والياء، رفعا ونصبا وجرا. وكان الأخفش يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الواو والألف والياء أسوة برأيه في المثنى والجمع، وذهب قطرب كما ذهب في الجمع والمثنى، إلى أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت فيها عن الحركات[2].

3- 3- 4- رأيه في دلالة واو العطف: يرى قطرب أن واو العطف قد تفيد الترتيب؛ لأن الترتيب في اللفظ، فإذا قلت مثلا: جاء زيدٌ وعمرٌو، فإن ذلك يستدعي سببا، وهو الترتيب في المجيء. ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران/18]. وهو بذلك يوافق رأي الكوفيين، وما ذهب إليه الشافعي[3].

3- 3- 5- مجيء "إنْ" النافية بمعنى "قد": وَخَرّج عَلَيْهِ قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأَعْلَى/9][4].

3- 3- 6- كيف الشرطية: يتفق النحاة على أنّ "كيف" قد تأتي شرطية، فتقتضي فعلين متفقي اللَّفْظ وَالمعْنَى غير مجزومين، نَحْو: "كَيْفَ تَصنَعُ، أَصْنَعْ". ولم يجوّزوا "كَيفَ تجْلِسُ، أذهبُ" بِاتِّفَاق، وَلَا كَيفَ "تجْلِسْ، أَجْلِسْ" بِالجَزْمِ عِنْد البَصرِيين؛ لمخالفتها أدوات الشَّرْط بِوُجُوب مُوَافقَة جوابها لشرطها، وخالفهم قطرب، حيث جوّز ذلك مُطلقًا[5].

3- 3- 7- مجيئ "لعلّ" بمعنى لام التعليل: يرى النحاة أن "لعلّ" تفيد الترجي، وذهب قطرب إلى أنها قد تفيد التعليل في مثل قوله تعالى: ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج/77]، فمعنى "لعلكم تفلحون" في رأيه بمعنى: لتفلحوا[6].

4- كتاب المثلث: يعدّ قطرب «أول من وضع المثلث في اللغة، وكتابه وإن كان صغيرا، لكن له فضيلة السبق، وبه اقتدى أبو محمد عبد الله بن السيّد البطليوسي»[7].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 03، 1/ 47.

[2] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 123.

[3] الرماني، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2005، ص37. وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 2/ 409.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 118. وابن هشام، مغني اللبيب، 33/1.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، 229/1.

[6] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)، 1978، 333/4.

[7] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 312/4.

وكتاب المثلث لقطرب رسالة نثرية تحتوي على اثنين وثلاثين (32) لفظا. وكان يُظنّ أن النظم لقطرب، وهو لسديد الدين أبي القاسم المعلبي البلنسي (ت: 685 هـ) الذي يقول:

لمّا رأيتُ دَلَّهْ***وهجْرَه ومَطْلَهْ

نَظَمْتُ في وَصْفي لهْ***مُثَلَّثا لقُطرب[1].

وعرّف ابن السيد البطليوسي (ت: 521 هـ) المثلث في اللغة بأنه: «ما اتّفقت أوزانه، وتعادلت أقسامه، ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط، كالغَمْر والغِمْر والغُمْر، أو بحركة عينه، كالرَّجَل، والرَّجِل والرَّجُل، أو كانت فيه ضمتان تقابلان فتحتين وكسرتين، كالسَّمْسَم والسِّمْسِم والسُّمْسُم، والجَرْجار والجِرجير والجَرجور، والهَمْهام والهِمْهيم والهُمْهوم»[2].

أمثلة عن المثلث في اللغة:

- الغَمْرُ: الماء الكثير، والغِمْرُ: الحِقد، والغُمْرُ: الرّجُل الجاهل.
- القَطْرُ: المطر، والقِطْرُ: النحاس المُذاب، والقُطرُ: البلد.
- الكَلام: الحديث، والكِلام: الجُرح، والكُلام: الأرض الصلبة.
- الحَمام: الطائر، والحِمام: الموت، والحُمام: السيّد الشّريف.

---

[1] عبد الحي بن أحمد الحنبلي، منظومة في شرح مثلثات قطرب، تح: وليد عبد الله المنيس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2007، ص15.

[2] ابن السيد البطليوسي، المثلث، تح: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، بغداد، (د ط)، 1981، 298/1.

المحاضرة السابعة: الفَرّاء (114 هـ – 207 هـ).

1-التعريف بالفراء[1]: هو يحيى بن زياد بن عبد الله، من أصل فارسي من الدّيْلَم، ولد بالكوفة سنة 144هـ، ونشأ بها. ارتاد منذ نشأته حلقات المحدّثين والقُرّاء أمثال "أبي بكر بن عياش"، و"سفيان بن عُيَيْنَة"، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام. وأكثر من الاختلاف إلى حلقة "أبي جعفر الرّواسي".

رحل إلى البصرة وتتلمذ على "يونس بن حبيب" وأخذ عنه كثيرا مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم.

ويظن الدكتور شوقي ضيف أنه اختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة، وأنه تلقن حينئذ مبادئ الاعتزال؛ مما جعل مترجميه يقولون: إنه كان متكلّما يميل إلى الاعتزال، وآثار اعتزاله واضحة في كتابه "معاني القرآن"؛ إذ نراه فيه يتوقف مرارا للرد على الجبرية[2].

قرأ كتاب سيبويه، وكتابات الأخفش في النحو، ومن طريف ما يروى عنه أنه مات وتحت رأسه "كتاب سيبويه".

لزم الكسائي منذ عصر المهدي، وأخذ كل ما عنده. ويبدو أن أستاذه قدّمه إلى "هارون الرشيد"؛ إذ كان يحضر مجالسه.

سار الفرّاء على نهج أستاذه "الكسائي" يكثر من الرواية عن الأعراب الذين نزلوا بغداد، غير ملتفت لطعن البصريين فيهم وفي أمثالهم ممن اختلطوا بأهل الحضر، حيث ينقل في كتابه "معاني القرآن" روايات كثيرة عنهم.

يقول ثُمامة بن أشرس، وقد جلس إليه في أواخر حياته: «جلست إليه، ففاتَشْتُه على اللغة، فوجدته بحرا، وفاتَشْتُه عن النحو، فوجدته نسيج وحدِه، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا باختلاف القوم، وبالنجوم ماهرا، وبالطب خبيرا، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا»[3].

وقال أبو العباس ثعلب (ت: 291هـ): «لولا الفراء، لما كانت عربية، لأنه خلّصها وضبطها، ولولا الفراء، لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع، ويدّعيها كلُّ من أراد، ويتكلّمُ الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم، فتذهب»[4].

---

[1] ينظر في ترجمة الفراء: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص131. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965، 2/ 333. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 4/ 7 وما بعدها. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 176/6.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، ص192.

[3] القفطي، إنباه الرواة: 4/ 19.

[4] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 176/6.

ويروى أن الفراء قال: قلَّ رجلٌ أنعَمَ النظر في باب من العلم فأراد غيره إلا سهل عليه. فسأله ابن خالته محمد بن الحسن الفقيه عن باب في الفقه: ما تقول في رجل صلّى فسها، فسجد سجدتين للسهو، فسها فيهما؟ ففكر الفراء، ثم قال: لا شيء عليه. فقال له محمد: ولمَ؟ فأجاب: لأنّ التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام. فقال محمد: ما ظننت آدميا يلد مثلك[1].

- **تصانيفه**: للفراء تصانيف كثيرة، ومنها: "لغات القرآن"، و "المصادر في القرآن"، و"الجمع والتثنية في القرآن"، و"اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف"، وكتاب "الوقف والابتداء في القرآن"، وكتاب "النوادر"، وكتاب "مشكل اللغة"، وكتاب "المقصور والممدود"، وكتاب "فعل وأفعل" وكتاب في النحو سماه "الكتاب الكبير". وكتابه الشهير "معاني القرآن" الذي أملاه بين: 202هـ و204هـ. وهو فيه لا يفسر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة، وإنما يتخير من الآيات على ترتيب السّوَر ما يُدير حوله مباحثه اللغوية والنحوية. وبذلك يحل مشكلها ويوضح غامضها، مدليا دائما بآرائه النحوية، ومعبرا بما اختاره للنحو من مصطلحات جديدة، موردا من حين إلى حين آراء أستاذه الكسائي، وآراء النحويين البصريين.

ومن تصانيفه أيضا "كتاب الحدود" الذي ألّفه بطلب من "المأمون"، وهو كتاب يجمع أصول النحو.

وبقي الفراء يواصل جهوده العلمية حتى تُوفّي في طريقه إلى مكة سنة 207هـ.

2- إتمامه وضع النحو الكوفي ومصطلحاته: رسم الكسائي النحو الكوفي على أسس ثلاثة هي:

- الاتساع في الرواية: حيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة.
- الاتساع في القياس: فهو يعتد في قواعد النحو بالشاذ والقليل النادر.
- الاتساع في مخالفة البصريين اتساعا قد يؤول إلى مدّ القواعد وبسطها بآراء قد لا تسندها الشواهد اللغوية.

ومضى الفراء في أثر أستاذه الكسائي يتسع في هذه الأسس. وقد كان له قدرة كبيرة على الاستنباط، والتحليل، والتركيب، واستخراج القواعد والأقيسة، والاحتيال للآراء وترتيب مقدماتها. وذلك ما أعطى النحو الكوفي صورته النهائية، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول.

كما كان له الأثر الكبير في وضع مصطلحات النحو الكوفي.

2-1- مخالفته البصريين في الأصول: خالف البصريين فيها في أربع مسائل أساسية[2]:

- **المسألة الأولى: عدم تفرقته بين ألقاب الإعراب والبناء:** فقد ميّز البصريون بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية، فجعلوا الرّفع والنصب والجر والجزم للمعربة، وجعلوا الضم والفتح والكسر والوقف (السكون) للمبنية، بينما خالفهم الفراء والكوفيون، فسموا الحركات اللازمة بنفس أسماء الإعراب، فسمّوا

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 179/6.

[2] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص196.

الضمّة اللازمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا[1]. وكان حريا به أن يفصل بينهما كما فصلت مدرسة البصرة؛ تمييزا للألقاب التي يتبعها التنوين من الأخرى التي لا يتبعها.

- **المسألة الثانية: المصدر مشتق من الفعل:** ذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، وذهب الفراء إلى أن المصدر هو المشتق من الفعل. وكان يؤيد رأيه هو والكوفيون بأن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله؛ فتقول: قِوام من قاوم، وقيام من قام، وأن الفعل يعمل فيه النصب، تقول: كتب كتابةً، وأنه يؤكده كالمثال المذكور، والمؤكد يتلو ما يؤكده، كما أنه توجد أفعال لا مصادر لها مثل: نِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، إلى غير ذلك من حجج تحاور معهم فيها البصريون طويلا، مؤيدين رأيهم ببراهين كثيرة[2].

- **المسألة الثالثة: الإعراب أصل في الأفعال، كما في الأسماء**، لا أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال. وكان سيبويه والبصريون يذهبون إلى الرأي الثاني؛ لأن الاسم تتعاوره معانٍ مختلفة، هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولولا الإعراب ما استبانت هذه المعاني في صيغة الاسم، ولوقع اللبس، بخلاف الفعل، فإن اختلاف صيغه في التركيب يؤمَن من اللبس فيه.

وذهب الفراء إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كالأسماء، واحتج بأنها هي الأخرى تختلف معانيها الزمنية، فقد تدل على الحال، وقد تدل على الاستقبال، وقد تدل على المضي. ومعروف أن المضارع قد يدل على الاستمرار في مثل "يقوم"، إذ تقوم مقام "قائم"، وفي هذه الحالة يصبح المضارع مثل الاسم الذي يلزم المسمى ولا يُزايله[3].

- **المسألة الرابعة: الأفعال و أقسامها**: يقسّم البصريون الفعل القسمة المعروفة إلى: ماض، ومضارع، وأمر. أما الفراء، وتبعه الكوفيون، فقسمه إلى: ماض، ومضارع، ودائم، وهو لا يريد بالدائم فعل الأمر، وإنما يريد **اسم الفاعل المضاف الدال على المضي، وكذا العامل الدال على الاستقبال**. ومن ذلك قوله: «...والقائم قد يكون لشيء ولِمَنْ فيؤدى عَنْهُمَا وهو موحَّد؛ ألا ترى أنك قد تقول: الجيْشُ مقبلٌ والجُنْد منهزمٌ، فتوحِّد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجالٌ والجند رجالٌ ففي هذا تبيان»[4]. وواضح أنه يرى أن "مُقبِل" ومُنهزِم" فعلين.

ويتضح مفهوم "الفعل الدائم" عند الفراء حينما عرض لتفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾[الزمر/38]، حيث يقول: «وقوله: هَلْ هُنَّ كاشِفاتُ ضُرِّهِ ومُمْسِكاتُ رَحْمَتِهِ، نوّن فيها عاصم والحسن وشيبة المدنيّ، وأضاف يحي بن وثّاب. وكلٌّ صواب. ومثله: ((إِنَّ اللهَ بالِغُ أَمْرِهِ))، و((بالِغٌ أمْرَه)) و((موهِنُ كَيْدِ الكافرينَ))، و((موهِنٌ كَيْدَ

---

[1] ينظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 1/70-71. وابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 1/197-198.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 28، 1/ 206 وما بعدها. والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص56 وما بعدها.

[3] ا لزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص80.

[4] الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 1/ 33.

الكافرين)). وللإضافة معنى مضيّ من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فآثرِ الإضافة فيه، تقول: أخوك أَخَذَ حقَّه، فتقول هاهنا: أخوك آخِذُ حقِّهِ. ويقبح أن تقول: آخِذٌ حقَّهُ؛ فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد، قلتَ: آخِذٌ حقَّه عن قليل، وآخِذُ حَقِّه عن قليل: ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزةَ مُبغّضا؛ لأنّ معناه ماض، فقبح التنوين؛ لأنه اسم»[1].

وقد وضح أبو العباس ثعلب فكرة الفراء في مناظرة له مع أبي العباس المبرد: «قال ثعلب: كلّمت ذات يوم محمد بن يزيد البصريّ، فقال: كان الفراء يُناقض، يقول: قائمٌ: فعل، وهو اسم؛ لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلا، لم يكن اسما، وإن كان اسما، فلا ينبغي أن نسميه فعلا. فقلت: الفراء يقول: قائم: فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه يَنصب، فيُقال: قائمٌ قياما، وضاربٌ زيدا، فالجهة التي هو فيها اسم، ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل، ليس هو فيها اسما. فأنت لمَ نصبتَ به وهو عندك اسم؟ فقال: لمضارعته يَفْعَلُ...»[2].

- <u>فعل الأمر</u>: يرى الفراء بأنه مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر، يقول: «...إلّا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل (المضارع في مثل: لِتَضْرِبْ). وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهبْتَ باللام، وأحدثتَ الألف في قولك: اضربْ وافرحْ؛ لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن؛ فأدخلوا ألفا خفيفة (يريد ألف الوصل) يقع بها الابتداء، كما قال: ((ادَّارَكُوا)) و((اثَّاقَلْتُمْ)). وكان الكسائي يعيب قولهم: "فَلْتَفْرَحُوا"؛ لأنه وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل (يريد أصل الأمر). ولقد سمعت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال في بعض المشاهد: "لتأخذوا مصافَّكم"، يريد به: خذوا مصافكم»[3]. وبذلك يكون الأمر عنده مجزوم الآخر لا مبنيا، فهو معرب إعراب أصله المقتطع منه.

2- 2- <u>المصطلحات النحوية</u>: سعى الفراء إلى تغيير كثير من المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه، وأضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة، ومن تلك المصطلحات[4]:

- **<u>التقريب</u>:** ويريد به اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة، في مثل: "هذا زيدٌ شاعرًا"، و"هذا الأسدُ مخوفًا"، فإنه لم يكن يعرب الجملة على نحو ما كان يعربها سيبويه، بل كان يجعل اسم الإشارة كأنه مشبّه بـ "كان" إذ يليه -مثلها- مرفوع ومنصوب، ويقول: إن المنصوب ينصب بخلوه من العامل، كما نصب خبر كان، أي: لعدم وجود رافع له يرفعه[5]، ولعل ذلك ما جعل بعض من جاء بعده من الكوفيين يجعل "هذا" من أخوات "كان"، وما وراءها اسمها وخبرها، أما "هذا"، فيعرب تقريبا[6].

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 420/2.

[2] الزجاجي، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص265.

[3] الفراء، معاني القرآن، 1/ 469 - 470.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986، ص306 وما بعدها.

[5] الفراء، معاني القرآن، 1/ 12- 13.

[6] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 63/2.

- **الصرف:** ويقصد به النصب في بابين هما: باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء و"أو"، وباب المفعول معه، إذ يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله، فلا تكون الواو فيهما عاطفة، بل تكون واو صرف، ويشرح ذلك مع الواو[1] و"أو"، فيقول: «فإن قلت: وما الصرف؟ قلتُ: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك، فهو الصّرف، كقول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ **وَتَأْتِيَ** مِثْلَهُ***عَارٌ عَلَيْكَ، إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتيَ مِثْلَهُ"؛ فلذلك سمي صَرْفا؛ إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: "لو تُرِكْتَ والأسدَ، لَأَكَلَكَ"، و"لو خُلِّيتَ ورأيَكَ لَضَلَلْتَ" ... والعرب تقول: "لستُ لأبي إن لم أقتلْك، أو تذهبَ نفسي" ويقولون: "والله لأضربنَّك أو تَسْبِقَنِّي في الأرض"، فهذا مردود "معطوف" على أول الكلام ومعناه الصرف؛ لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بلم، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقَنّي، فتجد ذلك إذا امتحنتَ الكلام»[2].

ويقول في موضع ثانٍ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران/ 142]: «خفض الحسَن "ويعلَمِ الصّابرينَ" يريد الجزم. والقراءُ بعدُ تنصبه. وهو الذي يسميه النحويون الصرف؛ كقولك: "لمْ آتِهِ وأُكرمَه إلا استخَفَّ بي". الصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد (نفي)أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يُكَرَّ في العطف، فذلك الصرف»[3].

- **الخلاف: وهو عنده عامل معنوي عند الكوفيين**[4]. وهو مصطلح يقترن بمصطلح "الصّرف" عند الفراء.

وقد قال بالخلاف في أربعة مواضع:

- نصب المفعول معه. نحو: استيقظتُ **وطلوعَ** الفجر.
- الظرف الواقع خبرا. نحو: خالدٌ **عندَك.**
- المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب. وبعد أو. نحو: لا تأكلِ السمكَ **وتشربَ** اللبنَ.
- المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر:

عَلى الحَكَمِ المَأْتِيّ يَوْمًا إذا قَضَى***قَضِيَّتَهُ أَلّا يَجُورَ، **وَيَقْصِدُ**[5]

---

[1] معلوم أن الواو والفاء الناصبتين للمضارع لا تنصبانه إلا بعد نفي أو طلب، وتسميان عند البصريين واو المعية وفاء السببية، و"أو" لا تنصب المضارع إلا إذا كان معناها "إلى" أو "إلا"، وثلاثتها لا تنصبه عند البصريين مباشرة، وإنما تنصبه بأن مضمرة وجوبا.

[2] الفراء، معاني القرآن، 1/33- 34.

[3] نفسه، 1/ 235.

[4] القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص187.

[5] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص294 وما بعدها.

وقد أوّل سيبويه رفع الفعل "يقصدُ" على أنه منقطع عما قبله، قال: «كأنّه قال: عليه غيرُ الجورِ، ولكنّه يَقْصِدُ، أو هو قاصدٌ؛ فابتدأ ولم يحمل الكلام على "أَنْ"»[1].

يقول الرضي: إن الأفعال المضارعة تُنْصَبُ بعد الواو والفاء وأو عند الفراء على الخلاف، ويشرح رأيه، فيقول: «أي: إن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لمّا خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما؛ لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى أو معنى النهاية والاستثناء»[2].

- **الفعل الواقع**: وهو مصطلح أطلقه على ما يُعرف بـ **"الفعل المتعدي"**[3]. ويتردد في كتابه معاني القرآن "أوقعتَ عليه الفعل" بدلا من "عدّيت إليه الفعل، و"الفعل الواقع"، بدلا من "الفعل المتعدي"[4].

- **المكني و"الكناية":** مصطلح أطلقه على ما يُعرف بـ **"الضمير"**. يقول: «...وأما من قال: "عَلَيْهِمْ" فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: "عَلَيْهِمْ" لكثرة دور **المَكْنِيّ** في الكلام. وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل "بِهِمْ" و "بِهُمْ"، يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة»[5].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص/53]: «و(مِنْ قَبْلِهِ) هَذِه الهَاء للنبي عَلَيْهِ السَّلَام. ولو كانت **الهاء كناية** عن القرآن كان صوابًا؛ لأنهم قد قالوا: إنه الحق من ربنا، فالهاء هاهنا أيضًا تكون للقرآن ولمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[6].

- **العماد:** ويقابل ما يعرف **بضميري الشأن والفصل**، في مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[البقرة/85]، أي: الحال والشأن أنّ الإخراج محرم عليكم. يقول: «إن شئت جعلت "هُوَ" كناية عن الإخراج ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِنْكُمْ مِنْ دِيارِهِمْ﴾، أي وهو محرم عليكم؛ يريد: إخراجهم محرم عليكم، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريرا على "هُوَ" لمّا حال (بين الإخراج وبين «هُوَ» كلام) ، فكان رفع الإخراج بالتكرير على «هُوَ». وإن شئت جعلت «هُوَ» عمادا[7]ورفعت الإخراج بمحرم»[8]. وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[الأنفال/ 32]. يقول: «في (الحَقَّ) النصب والرفع؛ إن جعلت "هو" اسما رفعت الحق بـ"هو". وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة (أي الحشو) نصبت الحق. وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظن وأخواتها؛

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 56/3.

[2] شرح الرضي على الكافية، 4/ 54.

[3] القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص180.

[4] ينظر: معاني القرآن في مواضع منها: 1/ 21، 40، 121، 168، 169.

[5] ينظر: الفراء، معاني القرآن في مواضع منها: 1/ 5 و1/ 19.

[6] نفسه، 2/ 307.

[7] مراده بالعماد الضمير المسمى عند البصريين ضمير الفصل، وسُمّي ضمير فصل؛ لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والنعت. ويسميه الكوفيون عمادا؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة؛ إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع. وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يُدعم به الكلام، أي: يُقوّى به ويُؤكّد.

[8] الفراء، معاني القرآن، 1/ 50 - 51.

كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾[سبأ/6] تنصب (الحَقَّ)؛ لأن "رأيت" من أخوات ظننت»[1].

- **التبرئة**: مصطلح أطلقه على **"لا" النافية للجنس**[2]. يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ﴾ [البقرة/197]: «يقال: إنّ الرفث الجماع، والفُسوقُ السِّبابُ، والجِدالُ المُماراةُ "فِي الحَجِّ"، فالقُرّاء على نصب ذلك كله **بالتبرئة** إلا مجاهدا، فإنه رفع الرّفث والفسوق، ونصب الجدال. وكل ذلك جائز»[3].

- **الصفة**: مصطلح يقابل ما يعرف بـ **"حرف الجر"**. يقول في تفسير قوله عز وجل: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾[البقرة/ 230]: «يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، و(أَنْ) في موضع نصب إذا نُزعت الصفة»[4]. وواضح أنه يقصد بالصفة حرف الجر "في".

- **المفسّر**: يسمّي الفراء **التمييز** مفسِّرا، يقول في تفسيره قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران/91]: «نصبت الذهب؛ لأنه مفسِّر، لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهما، ولك خيرُهما كبْشًا، ومثل قوله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾. وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكر قبله، مثل: مِلْءُ الأرضِ أو عَدْلُ ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصبْ ما أتاك على هذا المثال ما أُضيف إلى شيء له قدر...»[5].

3- العوامل والمعمولات: أخذ الفراء يعيد النظر في العوامل والمعمولات التي فرضها البصريون على النحو وقواعده، فكان أحيانا يلتقي بهم، وبخاصة الأخفش، وأحيانا يفترق معهم. ويهمنا أن نقف عند بعض مواضع افتراقه معهم؛ لأنها هي التي تميّز النحو الكوفي من النحو البصري.

3- 1-العوامل:

- **عامل رفع المضارع**: كان أستاذه الكسائي يرى بأن العامل في رفع المضارع هو حروف المضارعة، أي إن العامل فيه لفظي، أما الفراء، فقد ذهب إلى أنّ العامل في رفعه هو تجرده من العوامل، أي من الناصب والجازم[6].

- **العامل في المفعول به**: كان البصريون يذهبون إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل السابق له أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل. وكان الكسائي يذهب إلى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل. وذهب الفراء إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معا، وبذلك عدَّدَ العامل فيه[7].

---

(1) الفراء، معاني القرآن، 1/ 409.

(2) القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص172.

(3) الفراء، معاني القرآن، 1/ 120.

(4) نفسه، 1/ 148.

(5) نفسه، 1/ 225 - 226.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 2/ 273.

(7) شرح الرضي على الكافية، 1/ 335. والسيوطي، همع الهوامع، 7/3.

- **رفع اسم "كان" ونصب خبرها**: كان الفراء يذهب إلى أن "كان" يليها فاعل مرفوع وحال منصوب، وقد يسمي اسمها شبه فاعل، وخبرها شبه حال. فـ: كان زيدٌ ضاحكا، مشبّه عنده بـ: جاء زيدٌ ضاحكا[1].

- **"حاشى" الاستثنائية**: كان الفراء يرى بأنها في مثل: "جاء القوم حاشى زيدٍ" فعل لا فاعل له، و"زيدٍ" مجرورة بلام مقدرة، والأصل "حاشى لِزَيْدٍ"، وحذفت اللام لكثرة الاستعمال. وكان سيبويه يذهب إلى أنها دائما حرف جر. وجمع المبرد بين الرأيين، فقال: إنها تكون حرف جر كما ذهب سيبويه، وقد تكون فعلا ينصب ما بعده بدليل تصرفه؛ إذ يقال: حاش وأحاشي[2].

- **"نعم" و"بئس"**: كان البصريون وأستاذه الكسائي يذهبون إلى أن "نعم" و"بئس" فعلان ماضيان لا يتصرفان، وخالفهما ذاهبا إلى أنهما اسمان مبتدآن؛ لقبولهما علامات الاسم، كدخول حرف الجر عليهما، في مثل قولهم: ليس زيدٌ بنعْمَ الرّجل، وكقول حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ***أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مَصْرِمَا

وكقول أعرابي بُشِّر بمولودة: "والله ما هي **بنِعْمَ** المولودة، نُصْرَتُها بُكاءٌ، وبِرُّها سرِقةٌ". وكذلك دخول حرف النداء عليهما، فيقال: يا نعْم المولى، ويا نعم النصير، زيادة على عدم تصرفهما، قال: «..لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا»[3]. وقال في موضع آخر: «والعرب تُحّد نعم وبئس، وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون: أمّا قومك، فنِعمُوا قوما، ونعْمَ قوما، وكذلك بئس. وإنما جازَ توحيدها؛ لأنهما ليستا بفعل يُلْتَمسُ معناه، إنما أدخلوهما لتدلا عَلَى المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ "فَعَل"(يريد الفعل الماضي) وليس معناهما كذلك، وأنه لا يُقال منهما يَبْأَسُ الرجلُ زيدٌ، ولا يَنْعَمُ الرجلُ أخوك...؟»[4].

- **"لولا"**: ذهب إلى أنها هي التي تعمل الرفع في مثل: "لولا السفرُ، لَزُرْتُكَ"؛ وذلك لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِساءٌ مُؤْمِناتٌ لَمْ تَعْلَمُهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ﴾[الفتح/ 25]: «رفعهم بـ"لولا"، ثم قال: ﴿أَنْ تَطَؤُوهُمْ﴾، فأن في موضع رفع بـ"لولا"»[5].

وكان الكسائي يذهب إلى أن المرفوع بعدها فاعل لفعل مقدر، وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر[6].

- **"حتّى"**: كان يذهب إلى أن"حتى" تنصب المضارع بنفسها، لا بأن مضمرة وجوبا كما ذهب إليه البصريون[7].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 2/ 62 و64.

(2) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 37، 1/ 239.

(3) الفراء، معاني القرآن، 1/ 268. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 14، 1/ 97.

(4) الفراء، معاني القرآن، 2/ 141.

(5) نفسه، 1/ 404.

(6) شرح الرضي على الكافية، 1/ 274.

(7) الفراء، معاني القرآن، 1/ 134 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 83، 2/141.

ويبدو أن هذا الحرف كان يؤرّق الفراء، فقال: «أموت وفي نفسي شيء من "حتّى"؛ لأنها تخفض وترفع وتنصب»[1].

3- 2- المعمولات: للفراء آراء كثيرة في المعمولات اعتمد فيها على التقدير والتخريج، ومنها:

- **المرفوع بعد "إنْ" و "إذا" الشرطية:** كان الفراء يذهب مذهب الأخفش في أن المرفوع بعد "إذا" و"إنْ" الشرطية في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق/1]، و قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[التوبة/6]، و ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[النساء/176] مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين[2].

- **الاسم المنصوب بالاشتغال:** وكان الفراء يرى أن الاسم المنصوب في باب الاشتغال في مثل: "محمدًا لقيْتُهُ" منصوب بالهاء التي عادت عليه من الفعل، بينما ذهب الكسائي إلى أن الضمير ملغى. وذهب البصريون إلى أن "محمدا" في المثال مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. أي "لقيتُ". قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء/74]: «نَصْبُ لوط من الهَاء التي رجعت عَلَيْهِ من (آتَيْناهُ)»[3].

- **التنازع:** ذهب الفراء إلى أن الفاعل في باب التنازع للفعلين معا، في مثل: "قامَ وَقَعَدَ محمدٌ"، بينما كان يرى الكسائي أن الفعل الأول فاعله محذوف، مع إعماله للثاني. وكان البصريون قد ذهبوا إلى أن محمدا فاعل للفعل الثاني، أما الفعل الأول ففاعله مضمر مستتر فيه[4].

- **المنادى:** كان الفراء يذهب إلى أن المنادى (المفرد العلم، والنكرة المقصودة) مبني على الضم، وليس محله النصب، كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين، وليس مرفوعا معربا كما ذهب إلى ذلك أستاذه الكسائي الذي كان يرى بأن "المنادى المفرد المعرفة مرفوع؛ لتجرده عن العوامل اللفظية[5].

- **تمييز "كم" الخبرية:** ذهب سيبويه والبصريون إلى أن تمييز "كم" الخبرية مجرور دائما وإن جاء منصوبا شذوذا، وتمييز "كم" الاستفهامية منصوب دائما إلا إذا جُرّت، مثل: "بِكَمْ دِينارٍ اشتريتَ الكتابَ؟ ". وذهب الفراء إلى أنه يجوز في تمييزها جميعا النصب والجر بـ"من" مضمرة[6]. وقد علق على "كم" التكثيرية في الآية الكريمة: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ﴾ [البقرة/ 249]، ملاحظا أن ما يليها قد يأتي مجرورا ومنصوبا ومرفوعا، يقول: «فإذا ألقيْتَ (مِنْ) كان في الاسم النكرة النصب والخفض. من ذلك قول العرب: كَمْ رَجلٍ كريم قد رَأَيْت، وكَمْ جيْشًا جَرَّارًا قَدْ هَزَمْتُ. فهذان وجهان، يُنْصبان ويُخْفضان، والفعل في المعنى واقع. فإن كان الفعل ليس بواقع[7] وكان للاسم، جاز النصب أيضا والخفض. وجاز أن تعمل الفعل فترفع به النكرة، فتقول: كَمْ رَجُلٌ

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 180/6.

(2) شرح الرضي على الكافية، 1/ 470. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 58، 156/2.

(3) الفراء، معاني القرآن، 2/ 207. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 12، 1/ 85.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1/ 206.

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة:45، 1/ 277. وشرح الرضي على الكافية، 1/ 350.

(6) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 209.

(7) يريد بالفعل الواقع المتعدي، وبغير الواقع اللازم.

كريمٌ قَدْ أَتاني، ترفعه بفعله، وتُعْمِلُ فِيهِ الفعل إن كان واقعا عليه؛ فتقول: كَمْ جيشًا جرّارًا قد هَزَمْتُ، نصبته بهزمت. وأنشدوا قول الشاعر:

كَمْ عمةً لَكَ يا جَريرُ وخالةً***فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلِيَّ عِشاري[1]

رفعا ونصبا وخفضا، فمن نصب قال: كان أصل "كم" الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسر (تمييز) كتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام؛ فنصبنا ما بعد "كم" من النكرات؛ كما تقول: عندي كذا وكذا درهما. ومن خفض قال: طالت صحبة "مِنْ" للنكرة في "كم"، فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كما قالت العرب: إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض، يريد: بخير، وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر ونوى تقديم الفعل، كأنه قال: كم قد أتاني رجلٌ كريمٌ"[2].

وعلى هذا النحو كان الفراء يحلّل تراكيب القرآن الكريم، مستخرجا منه من الآراء ما يخالف سيبويه والبصريين، وقد يخالف أستاذه الكسائي، ساعيا إلى تشكيل النحو الكوفي في صيغته النهائية.

4- <u>بَسْطُ السَّماعِ والقياسِ، وقَبضُهما</u>: كان الفراء يتوسع مثل أستاذه الكسائي في الرواية عن الأعراب المتحضرين، وإن كان يتتبع فصحاءهم. وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة؛ إذ يكثر في كتابه "معاني القرآن" قوله: "وسمعت العرب تقول"، أو يقول: أنشدني بعض بني أسد، أو بعض بني كلاب، أو بعض بني ربيعة، أو بعض بني عامر، أو بعض بني حنيفة إلى غير ذلك من قبائل كثيرة.

وأكثر أيضا من الرواية عن "المفضل الضبّي". أما "الكسائي"، فقد كان له الحظ الأوفر من الأشعار التي استشهد بها في "معاني القرآن".

وقلما يذكر الفراء اسم الشاعر الجاهلي أو الإسلامي الذي يستشهد بشعره؛ وقد يكون ذلك بسبب كونه معروفا متداولا بين علماء اللغة والنحو في عصره.

وقد سلك سبيل النحاة البصريين وأستاذه الكسائي لا يستشهد بالحديث النبوي في كتابه "معاني القرآن"، إلا ما جاء عرضا وعفوا[3]، بحيث لا يصح التعميم عنده، وأن يقال: إنه كان يستشهد به، فقد كانوا يصطلحون على أن روايته بالمعنى، وأنه رواه أعاجم غير ثقات في العربية.

أما القراءات فهي محور كتابه "معاني القرآن"، وقد أدار عليها توجيهاته لها من أساليب العرب، متحدثا عن لغاتهم التي تجري مع القياس، والتي تشذ عنه في رأيه؛ مما جعله يرد بعضها أحيانا، كما رد بعض القراءات.

وذلك لا يعني أنه لم يكن يتوسع في السماع من العرب، بل لقد كان يتوسع فيه إلى أقصى حد أمكنه، ملتمسا منه القياس، وخاصة إذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته. وقد يمد القياس إلى أحكام لم ترد في القرآن ولا على ألسنة العرب[4].

ومن الأمثلة التي بسط فيها القياس، معتمدا على القرآن وقراءاته وأشعار العرب:

---

[1] فدعاء: معوجة رسغ اليد من كثرة الحلب، والعشار: جمع عشراء، وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر.

[2] الفراء، معاني القرآن، 1/ 168 - 169.

[3] ينظر: نفسه، 1/ 266، و1/ 470.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص215.

- **اجتماع الشرط والقسم**: إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم جوّز الفراء أن يكون الجواب للشرط، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول، ويتضح الخلاف في مثل: "لَئِنْ قُمْتَ، أَقومُ، مَعَكَ"، فالبصريون يحتِّمون أن تكون "أقومُ" جوابا للقسم؛ لوجود اللام الموطئة له؛ وبذلك تكون مرفوعة[1]، ويُجوِّز الفراء أن تكون جوابا للشرط، فيقال: "لَئِنْ قُمْتَ، أَقُمْ مَعَكَ" بجزم المضارع في الجواب، واحتج لذلك بقول الأعشى:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ***لا **تُلْفِنَا** مِنْ دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[2]

قال: «فجزم «لا تُلْفِنا» والوجه الرفع كما قال اللَّه: «لَئِنْ أُخْرِجُوا لا **يَخْرُجُونَ** مَعَهُمْ»، ولكنه لما جاء بعد حرفٍ يُنْوى به الجزمُ صُيِّر جزما جوابا للمجزوم وهو في معنى رفع»[3]. والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن اللام زائدة.

- **تجويزه وقوع اللام المؤكّدة في خبر "لكنّ"**: على نحو ما تقع في خبر "إنّ"، في نحو: " ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عَمْرًا لَقائمٌ". وكان البصريون لا يجيزون وقوعها في خبر "لكنّ". واحتج بقول بعض الشعراء:

*وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها **لَكَميدُ**[4]*

واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يعول عليه[5].

- **تجويزه زيادة "كان" بلفظ المضارع**: وكان البصريون قد اشترطوا لمجيئها زائدة أن تكون بلفظ الماضي، وأن تتوسط بين مسند ومسند إليه مثل: "ما كان أَحسنَ زَيدا!"، وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع؛ لقول بعض الشعراء:

*أَنْتَ **تكونُ** ماجِدٌ نَبيلُ[6]*

وجوز أيضا زيادتها في آخر الكلام قياسا على إلغاء "ظنّ" آخره، فتقول: "زيدٌ مسافرٌ كان"، كما تقول: "زيدٌ مسافرٌ ظننتُ". ومنع ذلك البصريون؛ لعدم وروده في السماع[7].

ومما قبض فيه القياس:

- **منعه إعمال "إنْ" النافية**: كان الكسائي يُعْمل "إنْ" النافية عمل "ليس"؛ لسماع ذلك عن بعض العرب، ولقراءة سعيد بن جبير: "إِنِ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ" بتخفيف النون في "إنْ" ونصب

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، 84/3.

[2] منيت: بليت. عن غب: بعد عاقبة. ننتفل: ننتصل.

[3] الفراء، معاني القرآن، 68/1.

[4] رواه ابن عقيل: يَلومونَني في حُبِّ لَيلى عَواذِلي***وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 323/1.

[5] الفراء، معاني القرآن، 1/ 465. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة:25، 1/ 185.

[6] لفاطمة بنت أسد تُرقّص ابنها عقيل بن أبي طالب، وعجزه: *إِذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ* شرح ابن عقيل 261/1.

[7] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 99.

"عبادا". ومنع ذلك الفراء محتجا بأنها من الحروف التي لا تختص، فالقياس فيها أن لا تعمل، وكأنه بذلك قدم القياس على السماع[1].

- **<u>قبض القياس في مجيء مرفوعين بعد "كان":</u>** ومما قبض فيه الفراء القياس، مع عدم أخذه بالسماع، مجيء مرفوعين بعد كان. وقد جوز ذلك الجمهور على أنّ في "كان" ضمير شأن محذوفا هو اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها؛ لمجيء ذلك كثيرا على لسان الشعراء، كقول بعضهم:

إذا مِتُّ **كانَ النَّاسُ صِنْفَانِ**: شامِتٌ***وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

وذهب الكسائي إلى أنّ "كان" مُلغاة لا عمل لها[2].

وقد ينصّ الفراء على أن العرب قد يغلطون، يقول تعليقا على قراءة الحسن البصري آية يونس: ((وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ)) في مكان القراءة المشهورة: ﴿قُل لَوْ شاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس/16] بعد أن صحح قراءته: «فإن يكن فيها لغة سوى دريت وأدريت، فلعلّ الحسن ذهب إليها. وأمّا أن تصح من دريت وأدريت، فلا... وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز؛ سمعتُ امرأة من طيئ تقول: رَثَأْتُ زوجي بأبيات، ويقولون: لبَّأت (أي: لَبَّيْتُ) بالحج، وحَلَّأْتُ (أي: حَلَّيْتُ) السُّوَيْقَ، فيغلطون؛ لأن حَلَّأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولَبَّأْتُ: ذهب إلى اللَّبَأ (اللّبن عقب الولادة) الذي يؤكل، ورَثَأْتُ زوجي: ذهبت إلى رَثِيئَةِ اللَّبن، وذلك إذا حَلَبْتَ الحليب على الرائب»[3].

ومما سبق يبدو لنا أن الفراء كان تارة يبسط القياس ويمدّه، وتارة يقبضه غير ملتفت إلى السماع. كما يتّضح لنا موقفه من كلام بعض العرب، فهو قد يخطِّئهم، وقد يردّ بعض ما سمعه منهم، مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح اطّراده في العربية.

وبذلك يبدو أن القول الشائع بأن البصرة كانت تخطّئ العرب، بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم -حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة - غير صحيح؛ فالكوفة حقا قد تتوسع في القياس، ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد[4].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع،2/ 116.

[2] نفسه، 2/ 64.

[3] الفراء، معاني القرآن، 1/ 459.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص218.

المحاضرة الثامنة: الأخفش الأوسط (ت: 211هـ).

1-التعريف بالأخفش الأوسط[1]: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل. لزم سيبويه وتتلمذ له، وأخذ عنه كل ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه، بل كان الطريق الوحيدة إليه؛ إذ لا يُعرَف أحدٌ سواه قرأه على سيبويه، أو قرأه سيبويه عليه. ويروى عنه أنه كان يقول: «كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليَّ منه، فإن تصعَّب الشيء منه قرأته عليه»[2].

وقد جلس بعده للطلاب يمليه ويشرحه ويبينه، وعنه أخذه تلاميذه البصريون من مثل: أبي عمرو الجَرْميّ وأبي عثمان المازني. كما أخذه عنه علماء الكوفة، وعلى رأسهم إمامهم الكسائي.

2-أهم تصانيفه: لما رأى اهتمام تلاميذه الكوفيين جميعا بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف، صنع لهم "كتاب المسائل الكبير"، وله وراءه كتب أخرى، مثل: كتاب الأوسط في النحو، وكتاب "المقاييس"، وكتاب "الاشتقاق"، وكتاب "المسائل الصغير"، وكتاب "معاني القرآن"، و"كتاب العروض" الذي نوّه به القدماء، ويقال: إنه زاد فيه على الخليل بحر المتدارك أو الخبب، ويظهر أنه إنما زاد اسمه فقط؛ إذ نجد للخليل أشعارا على وزنه، فمما جاء على "فَعِلُنْ":

سُئِلُوا فَأَبوا فَلَقَدْ بَخِلوا***فَلَبِئْسَ لَعَمْرُكَ مَا فَعَلوا

والذي على «فِعْلُنْ» ساكنة العين قوله:

هَذَا عَمْرُو يَسْتَعْفِي مِنْ***زَيْدٍ عِنْدَ الفَضْلِ القَاضي[3]

وكان الأخفش يعنى بشرح الأشعار، وله فيها كتاب "معاني الشعر". قال أبو العباس ثعلب (ت: 291 هـ): إنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر[4].

وقال أبو عثمان المازني (ت: 249 هـ): «كان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل»[5].

ويقول الجاحظ (ت: 255 هـ): إنه كان يعمد إلى الغموض والعسر في مصنفاته، حتى يلتمس منه الناس تفسيرها؛ رغبة في التكسب بها[6].

---

(1) ينظر في ترجمة الأخفش: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 36/2. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص 72، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1964، 1/ 590. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 2/ 380.

(2) مقدمة كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 1/ 9.

(3) القفطي، إنباه الرواة: 1/ 377. ومهدي المخزومي، عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989، ص105 - 106.

(4) نفسه، 39/2.

(5) نفسه، 39/2.

(6) ينظر: الجاحظ، الحيوان، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003، 1/ 62- 63.

وقال أبو العباس المبرد (ت: 286 هـ): «أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم النّاشي، ثم قطرب»[1].

ويروى أن الفراء دخل على سعيد بن سلْم، قال: قد جاءكم سيّد أهل اللغة، وسيّد أهل العربية، فقال الفراء: أمّا مادام الأخفش يعيش، فلا[2].

وقد ترك البصرة إلى بغداد بأخرة من عمره. وما زال الطلاب يقبلون من كل حدب على دروسه وإملاءاته حتى توفي سنة 211 هـ.

ويُعَدُّ الأخفش الأوسط أكبرَ أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، ويرى الدكتور شوقي ضيف بأنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ، فيما بعد، مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة[3].

وقد كان عالما بلغات العرب، ثاقبَ النَّظر حاد الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم.

3- <u>التعريفات والحدود</u>: يبدو أن الأخفش قد عني بالحدود والتعريفات أكثر مما عني أستاذه سيبويه. ومنها:

<u>تعريفه الاسم</u>: كان سيبويه قد اكتفى بالتمثيل له قائلا: «فالاسم رجل، وفرس، وحائط»[4]، أما الأخفش، فقد عرّفه بقوله: «الاسم: ما جاز فيه نَفَعَني وضَرَبَني». يريد أن الاسم ما جاز أن يُخبَر عنه [5].

4- <u>التعليل</u>: عني الأخفش بالتعليلات، حتى إنه ليُعلّل ما لم يقع في اللغة، ومن ذلك:

- **<u>تعليل امتناع الفعل المضارع من الخفض</u>**: كان سيبويه يعلل لذلك بأن المجرور داخل في المضاف إليه، وأنه يعاقب التنوين، والمضارع لا ينون. ونرى الأخفش يتخذ من هذا التعليل موقفين: <u>موقفا</u> يشرحه فيه قائلا: «لا يدخل الأفعال الجر؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة. فلم يجز أن تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين؛ لأن الاسم لا يحتمل زيادتين، ولم يبلغ من قلة التنوين -وهو واحد- أن يقوما مقامه، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين»[6].

<u>والموقف الثاني</u> هو محاولة الإدلاء بعلة جديدة، إذ يقول: «لم يدخل الأفعال جر؛ لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه. وأما زيدٌ وعمرو وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة، 590/1.

[2] القفطي، إنباه الرواة، 2/ 39.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص95.

[4] سيبويه، الكتاب،1/ 12.

[5] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص49.

[6] نفسه، ص110 – 111.

إلى ما يدل عليه، وليس يكون جرٌّ في شيء من الكلام إلا بالإضافة»[1]. وهو يريد أن الفعل دليل على الفاعل والمفعول والحدث. والإضافة إنما تكون إلى هذه الأشياء، لا إلى ما دلّ عليها مما يُصَوِّرُ حركات الفاعلين[2].

- **تعليله إضافة اسم الزمان إلى الفعل**: عللها بقوله: «إنما أُضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء، فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال»[3].

5- **مخالفته الخليل وسيبويه**: ونعرض في إجمال لطائفة من آرائه الكثيرة التي خالف فيها الخليل وسيبويه إمامي البصرة، ومنها:

- **إعراب المثنى والجمع المذكر السالم**: كان الخليل وسيبويه يريان أن إعراب المثنى والجمع المذكر السالم إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، أي: إنها نابت عن حركات الرفع والنصب والجر، أما هو، فكان يذهب إلى أن حروف اللين هذه دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب[4].

- **إعراب الأفعال الخمسة**: كان سيبويه والخليل يريان أن إعراب الأفعال الخمسة في نحو: يكتبانِ، وتكتبانِ ويكتبونَ، وتكتبونَ، وتكتبينَ، إنما هو بالنون التالية لضمائر التثنية والجماعة والمخاطبة، أما هو، فكان يرى أن إعرابها بحركات مقدرة على ما قبل تلك الضمائر[5]. وهو رأي غير دقيق؛ لأن نون تلك الأفعال تسقط في حالتي النصب والجزم، ومن هنا كانت علما للرفع في المضارع.

- **إعراب الأسماء الستة**: كان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن الأسماء الخمسة: "أبوك" وأخواتها معربة بحركات مقدرة في حروف اللين: الواو والألف والياء، أما الأخفش، فكان يرى أن تلك الحروف دلائل إعراب، وأن تلك الأسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف؛ وذلك تماشيا مع رأييه السالفين في إعراب المثنى والجمع والأفعال الخمسة[6].

- **العامل في الخبر**: كان سيبويه يذهب إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ، وذهب الأخفش إلى أن العامل فيه هو العامل في المبتدأ، وهو الابتداء[7].

- **إعراب جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف**: كان سيبويه يرى -وتبعه الجمهور- أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب معرب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وأن الممنوع من الصرف في حالة الجر معرب بالفتحة

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص109.

(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص96.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص114.

(4) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، المسألة: 22، ص203. ورضي الدين الإستراباذي، شرح الرضى على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1،1978/ 86، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص130.

(5) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 1/ 176.

(6) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المسألة: 20، ص193. والسيوطي، همع الهوامع، 1/ 126.

(7) السيوطي، همع الهوامع،2/ 8.

نيابة عن الكسرة، وذهب الأخفش إلى بِنَاء جمع المُؤَنَّث نصبا وَغير المنصرف جرا[1]. ولا توجد علة واضحة لهذا البناء!

وعلى نحو ما كان يخالف سيبويه في كثير من مسائل النحو، كان يخالفه في كثير من مسائل الصرف. ومن ذلك:

- **النسب إلى "فَعُولَة":** كان سيبويه يذهب في نسب "فَعُولَة"، مثل "حَمُولَة" إلى حذف التاء والواو، فيقال: حَمُلِيّ، وفي "رَكُوبَة" رَكَبِيّ"، وذهب الأخفش إلى أن النسب إليه على لفظه، فيقال: حَمُولِيّ[2].

- **وزن اسم المفعول من الثلاثي معتل العين:** كان الخليل وسيبويه يريان أن واو اسم المفعول في مثل: "مَقُول" و"مَبِيع" هي المحذوفة، فوزن الكلمتين عندهما "مَفْعُل" و"مَفْعِل". وكان الأخفش يذهب إلى أن عين الصيغة هي المحذوفة؛ لأن واو مفْعول جاءت لمعنى، فوزن الكلمتين عنده "مَفُول"[3].

6- مسائل نحوية أثارها الأخفش: أثار الأخفش كثيرا من المسائل النحوية لأول مرة، ومنها:

- ما ذهب إليه النحاة من أن الأفعال المتعدية، إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يَجُزْ أن تتعدى إلى ضميره، فلا يقال: كَلَّمْتُني، أي: كَلَّمْتُ نَفْسي، ولا كَلَّمْتَكَ، أي: كَلَّمْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ. وإنما لم يَجُزْ ذلك؛ لأن هذه الأفعال المتعدية إنما تقع على غير المتكلم، وأما أفعال الإنسان بنفسه، فالأصل ألّا تتعدى مثل: قام، وذهب، وخرج، وانطلق. واستثنى النحاة من هذه القاعدة باب "ظن" والفعلين: "فَقَدَ" و"عَدِمَ"؛ إذ جاء عن العرب: ظَنَنْتُني وفَقَدْتُني وعَدِمْتُني. واستثنى النحاة أيضا الفعل "ضَرَبَ"، تقول: ما ضربني إلا أنا.

وهذا الاستثناء جعل الأخفش يثير صورتين من التعبير في باب الاشتغال؛ لبيان حق المشغول عنه من النصب والرفع، وهما: "أَزَيْدًا لمْ يَضْرِبْهُ إِلّا هُوَ؟"، و"أَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ؟".

وحاول أن يضع قاعدة عامة بها ننصب ونرفع، وهي أننا نحمل المشغول عنه على الضمير الذي يمكن أن نستغني عنه بذكره، أما في المثال الأول، فإننا لو جعلنا زيدا مكان الهاء في قولك: "أَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْهُ إِلَّا هُوَ؟"، لاستقام الكلام؛ لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل، فكأننا قلنا: "أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْهُ إِلَّا عَمْرٌو؟".

ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه؛ صار تقدير العبارة: "أَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْهُ؟"، وهي عبارة فاسدة.

وبالمثل "أَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ؟"، ينبغي رفع "زيد" حملا على ضميره الذي في يضرب؛ لأننا إذا قلنا: "أَلَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ إِلَّا إِيَّاهُ؟"، لاستقام الكلام، ولو نصبنا "زيدا" حملا على "إياه"، فقلنا: "أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاُه؟"، ثم حذفنا الضمير الذي حملنا "زيدا" عليه وصار التقدير: "أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ؟"؛ اضطرب الكلام ولم يحصل المراد منه[4].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع،1/ 56.

[2] نفسه، 6/ 163.

[3] ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 2/ 477. وابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 712/2.

[4] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1،423/2008 وما بعدها.

وتحليل الأخفش لهاتين العبارتين هو الذي ألهم ابن مضاء أن يضع قاعدة عامة لباب الاشتغال تريح الناشئة من معرفة الأحكام المعقدة في نصب المشغول عنه ورفعه، وهي تتلخص في أن «الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب، نُصِب؛ لأنه في مكان نصب، وإلا رُفِع؛ لأنه في مكان رفْع»[1].

7- آراؤه النحوية التي و افقه فيها الكوفيون: تبع الكوفيون الأخفش الأوسط في كثير من آرائه النحوية والصرفية، ومنها:

- **زيادة "مِنْ" الجارة في الإيجاب**: وكان يذهب مذهبه في أنّ "مِنْ" الجارة تزاد في الإيجاب، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[الأنعام:34]، وقوله: ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: 4]، وقوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: 31][2].

- **إعمال "إنّ" إذا دخلتها "ما" الكافة جوازا**: مثل: إنَّما زيدًا قائمٌ[3].

- **من معاني "لَعَلَّ" التعليل:** كما في الآية الكريمة: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه/44]، أي: لِيَتَذَكَّرَ أو يَخشى[4].

- **"لَوْلا" قد تأتي بمعنى "هَلَّا" للتوبيخ:** كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا﴾ [يونس: 98][5].

- **جواز ترخيم الاسم الثلاثي:** وكان سيبويه يمنع ذلك، فلا تقول في نداء الثلاثي مثل "حَكَم": يا حَكَ، بالترخيم، وخالفه الأخفش، حيث جوّز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط إن كان علمًا[6].

- **حذف الاسم الموصول إذا عُلم:** كَون أن الموصول المحذوف مَعْطُوفٌ على مَوْصُول آخر، وَمنه قوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت/ 46]، أي: والذي أُنزل إليكم. وقول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسولَ اللهِ مِنْكُمْ***وَيَمْدَحُهُ وَينْصُرُهُ، سَواءُ؟

إذ كان يقدر: ومَنْ يمدحه[7].

- **جواز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور نائب فاعل مع وجوده في الجملة**؛ لمجيء ذلك في قراءة أبي جعفر: ((لِيُجْزَى قَوْمًا بِما كانُوا يَكْسِبُونَ))، فقد نُصبت "قَوْمًا"، وهي مفعول، وجُعل الجار والمجرور نائبًا للفاعل؛ إذ الفعل مبني للمجهول[8].

---

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982، ص33.

(2) ابن هشام مغني، اللبيب، 1/ 355.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 333/1.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 317.

(5) نفسه، 1/ 304.

(6) شرح الرضي على الكافية، 1/ 395.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 717.

(8) السيوطي، همع الهوامع،2/ 265.

- **<u>إعراب المرفوع بعد "إنْ" و"إذا" الشرطيتين مبتدأ</u>**: في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: 01]. ذهب الأخفش إلى أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط لا يُعرب فاعلا لفعل محذوف كما ذهب سيبويه، وإنما يعرب مبتدأ[1].

- **<u>جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه</u>**: كان سيبويه يرى أنه لا يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف، وخصّ ذلك بالشعر، ومن هنا ضعّف بعض البصريين قراءة ابن عامر قوله تعالى: ((وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ **أولادَهم** شركائهم)) بنصب (أولادَهم) وخفض (شركائهم)، وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به لقتل، وجوز ذلك الأخفش -وتبعه الكوفيون- منشدا قول بعض الشعراء:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ***زَجَّ **القَلُوصَ** أَبِي مِزادَه[2]

فقد فصل الشاعر بين "زَجَّ" و"أبي مزاده" بكلمة "القلوص"، وهي مفعول به لـ "زَجَّ"[3].

ونستطيع أن نلاحظ من كل ما تقدم أن عقل الأخفش كان عقلا خصبا أمدّه بما لا يكاد يحصى من الآراء الجديدة التي خالف فيها ما سجله سيبويه في كتابه.

وقد فسح للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع قوانين أستاذه النحوية، كما فسح للقراءات، واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه.

وعلى هذا النحو كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه والقواعد النحوية والصرفية المبثوثة في كتابه، وهو خلافٌ بناه على خصب ملكاته، وسعة معرفته بلغات العرب، وقراءات الذكر الحكيم، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة. وبذلك أصبح الأخفش إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما، وبذلك مهّد لظهور المدرسة الكوفية، وما بعدها من المدارس[4].

---

[1] الرماني، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1 ،2005، ص50. وابن جني، الخصائص، 1/ 105. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 85، 156/2.

[2] زججتها: طعنتها. القلوص: الناقة.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 187/2- 188.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص108.

المحاضرة التاسعة: أبو العباس المُبرِّد (210هـ – 285 هـ).

1-التعريف بالمبرد[1]: هو محمد بن يزيد الأزدي، إمام نحاة البصرة لعصره، وُلد بها سنة 210 هـ على المشهور. أكبَّ منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين، وشُغف بالنحو والتصريف، فلزم أبا عمر الجَرْمي (ت: 225 هـ) يقرأ عليه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي لزم أبا عثمان المازني (ت: 249 هـ)، وتصدر حلقته يقرأ عليه الكتاب. وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرِّد -بكسر الراء- لحسن تثبته وتأتيه في العلل.

لمع اسمه وطارت شهرته، فاستدعاه الخليفة المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان إلى "سُرّ من رأى" سنة 246هـ؛ ليفتي الفتوى الصحيحة في بعض المسائل اللغوية والنحوية.

ظلّ يحاضر الطلاب ببغداد في النحو واللغة، وسرعان ما اصطدم بأبي العباس ثعلب (ت: 291 هـ) زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وكثرت بينهما المناظرات، وكتب له فيها دائما التفوق على صاحبه؛ لقدرته على الجدل وإصابته للحجة وحسن بيانه؛ مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حَلْقته، ومنهم أبو إسحاق الزجّاجي. وظلّ قبلة لطلاب اللغة والنحو ببغداد، حتى توفي سنة 285 هـ.

و يعدّ المبرد -بحق- آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين. قال فيه ابن جني: «يُعَدُّ جَبَلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يريد البصريين)، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»[2]. ويقول الأزهري في مقدمة معجمه "تهذيب اللغة": «كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه»[3].

- **تصانيفه**: للمبرد مصنفات كثيرة، منها: "نسَب عدنان وقحطان"، و"ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد"، وكتاب "الفاضل" وكتاب "الكامل"، وكتاب "المقتضب" في النحو.

- **أبرز تلاميذه**: اشتهر منهم في المباحث اللغوية أبو بكر بن دُرَيْد (ت: 321هـ)، واشتهر ابن دُرُسْتويه (ت: 347 هـ) بالمباحث الصرفية، بينما اشتهر بالمباحث النحوية الأخفش الصغير علي بن سليمان (ت:315هـ)، وأبو إسحاق الزّجّاج (ت: 311هـ)، وأبو بكر بن السراج (ت: 316هـ) اللذان انتهت إليهما الإمامة في النحو البصري بعد المبرد.

---

[1] ينظر ترجمة المبرد في: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، (د ط)، (د ت) ص72 وما بعدها. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص101 وما بعدها. وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998 ص193 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986،3/ 241 وما بعدها.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 1/ 140.

[3] الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د ط)، 1964، 27/1.

2- <u>السماع والقياس والتعليل</u>: اعتمد المبرد في بناء آرائه النحوية والصرفية على الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله، فهو يعنى بالسماع والقياس والتعليل والعوامل والمعمولات، كما عني أيضا بوضع التعريفات.

2- 1- <u>السماع</u>: كان المبرد يُعْنَى بالسماع عناية شديدة. وقد سار في إثر أستاذه "المازني" لا يرتضي بعض القراءات الشاذة، ما دامت لا تطّرد مع قواعده النحوية. وتشدد في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه، حتى لو وردت عند سيبويه[1].

<u>ومما طعن في روايته</u>:

- استشهاد سيبويه على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس [من السريع]:

فَاليومَ **أَشْرَبْ** غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ***إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ[2]

والمبرّد روى البيت "فاليومَ **أُسْقَى**"[3]؛ وبذلك لا يكون فيه شاهد على تسكين المضارع.

وقال المبرد: ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت، إنما روايته الصحيحة في مطلعه هي: "فَاليَوْمَ فَاشْرَبْ"[4]، وإذن يكون سكون الفعل طبيعيا؛ لأنه فعل أمر.

وردّ عليه ابن جني بقوله: «اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة مجرّدة من النَّصَفَة، ونفسَه ظلم، لا من جعله خصمه»[5].

- ومنه كذلك ما رواه سيبويه والأخفش عن العرب قولهم: " لولايَ"، و"لَوْلاكَ"، و"لَولاهُ"، فقد رفض المبرد روايتهما، وما جاء عن بعض الشعراء كقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص [من الطويل]:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ **لَوْلايَ** طِحْتَ كَما هَوَى***بأجرامه مِنْ قُلَّةِ النّيقِ مُنْهَوي

وقول عمرو بن العاص [من الطويل]:

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أَراقَ دِماءَنا***وَ**لَوْلاكَ** لَمْ يَرْضَ لِأَحَسابِنا حَسَنْ

وذهب إلى أنه يجب أن يقال: "لولا أنا" و"لولا أنت"؛ محتجا بمثل قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ/31]، أي: إنه كان يوجب أن يلي "لولا" ضمير رفع منفصل[6].

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص131.

[2] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972،4/ 204.

[3] المبرد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992، 318/1.

[4] البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 484/4.

[5] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د ط)، (د ت)، 1/ 75.

[6] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 97، 212/2.

2- 2- **القياس:** كان المبرّد يحتكم دائما إلى القياس، ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب. فقد كان يَرُدّ ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة على ألسنتهم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمالٌ بين العرب[1].

وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر، إنما كان يقيس على ما سُمع كثيرا قائلا: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك»[2]. ومن ذلك:

- **قياسه على استعمال صيغة "فَعَّال" و"فاعِل" في النّسب:** كثر على ألسنة العرب استعمال صيغة "فَعَّال" مستغنين بها عن ياء النسب كـ: خبَّاز، وبزّاز، وقزّاز، وسقّاء، وبنّاء، وزجاج، وخيّاط، ونجّار، ولبّان، وكذلك استعمال صيغة "فَاعِل"، كـ: حائك وشاعر أي: ذي شِعر، وفارس أي: ذي فَرَس، وطاعم أي: ذي طعام. وقال سيبويه: إن الصيغتين في النسب موقوفتان على السماع، ولا يقاس عليهما شيء، وإن كان قد كثر في كلامهم. فلا يقال لصاحب البُرّ: بُرّار، ولا لصاحب الشّعير: شَعّار، ولا لصاحب الدّقيق: دقّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه. وقاس المبرد الصيغتين جميعا محتجا بأن ذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى أو يستقصى[3].

- **النسب إلى فَعِيل وفُعَيْل:** جاء عن العرب كثيرا في النسبة إلى "فَعِيل" و"فُعَيْل" حذف الياء، فقد نسبوا إلى "ثَقيف" فقالوا: "ثَقَفِيّ"، وإلى "قُرَيْشٍ" فقالوا: "قُرَشِيّ"، وإلى "هُذَيْل"، فقالوا: "هُذَلِيّ". وعلى الرغم من كثرة ذلك قال سيبويه: إن هذا لا يقاس عليه؛ إذ القياس في رأيه أن تثبت الياء في الصيغتين، فيقال: ثَقَيفيّ وهُذَيْلِيّ، وقاسه المرد؛ لأنه هو الذي كثر عن العرب[4].

ولعلّ مما سبق يبدو لنا أن المبرد لم يكن يقدم القياس على السماع، فالأساس عنده السماع أولا؛ إذ القياس إنما يستمد منه، ويعتمد عليه. من ذلك أن القياس في صيغة "مَفْعول" أن تحذف واوها إذا كانت مشتقة من فعل أجوف مثل "مَقول"، ولكن سُمع عن بني تميم كثيرا إثبات الواو في الصيغة، مثل: مَقْوُول ومَصْوُون، فجعل المبرد ذلك قياسا مطردا، فيقال: "مَبْيوع"[5] على نحو ما يشيع في العامية اليوم.

2- 3- **التعليل:** كان المبرد يحاول دائما أن يسند آراءه بالعلل، فلا بد لكل رأي من علة تبرره، وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة للنطق به، ومن ذلك:

- **تعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها:** يقول: «لم يُجعَل الإعراب أولا؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنه لا يُبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب؛ لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا، لم يمكن أن يجعل

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص132.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 5،1985/124.

[3] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 6،1992/175

[4] نفسه، 6/164.

[5] نفسه، 6/257.

وسطا؛ لأن أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جُعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته»[1].

- **تعليله بناء الفعل على السكون:** وكان يعلل تسكين الفعل في مثل "ضَرَبْنَ" بأنه لو لم يسكن لاجتمع أربعة متحركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. وفي الوقت نفسه علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرك لاجتمع ساكنان، وكأن سكون ما قبلها سبب حركتها[2].

3-العوامل والمعمولات: عني المبرّد كغيره من النحاة بالعوامل والمعمولات.

3- 1-العوامل: للمبرد آراء كثيرة في العوامل؛ ومن ذلك:

- **نصب المستثنى:** ذهب في أحد رأيين له في نصب المستثنى، في مثل: "قام القومُ إلا زيدًا" إلى أن "إلا" هي عاملة النصب فيه. وذهب في الرأي الثاني إلى أنه منصوب بمعنى "أستثني"، أي بفعل محذوف مفهوم من الكلام. وكان سيبويه يرى أنه معمول للفعل السابق له المتعدي إليه بواسطة "إلا"[3].

- **كان الناقصة:** كان المبرد يرى أن "كان" الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط، وكان يسمي اسمها فاعلا وخبرها مفعولا به[4].

وكان يخالف سيبويه في زيادة "كان" في مثل قول الفرزدق [من الوافر]:

فَكَيْفَ إِذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ***وَجيرانٍ لَنا **كانوا** كِرامِ

فقد كان سيبويه يرى بأن "كان" زائدة مع فاعلها، وذهب المبرّد إلى أنها ليست زائدة؛ لثبوت فاعلها (الواو)، و(لنا) خبرها، أي: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا[5].

- **المفعول معه**: كان سيبويه يذهب إلى أن المفعول معه لا ينصبه العامل المعنوي، وإنما ينصبه عامل لفظي؛ ولذلك قدر في صيغتيه المسموعتين: "ما أنت وزيدا؟"، و"كيف أنت وزيدا؟" أنهما على تقدير: "ما كُنْتَ وزيدًا" و"كَيْفَ تَكونُ وزيدًا؟". وذهب المبرد إلى أنه يجوز في العبارتين تقدير "كان" التامة ماضية أو مستقبلة، أي: إنه لا يرى داعيا للتقيد في المثال الأول بـ"كان" الماضية، وفي المثال الثاني بـ"تكون" المستقبلة. ورد ابن ولاد على المبرد فقال: إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لأن ما في المثال الأول دخلها معنى التحقير والإنكار، فهو إنما يقال لمن أنكر على شخص مخالطة زيد أو ملابسته، ولا يُنكَر إلا ما ثبت واستقر، أما ما لم يثبت ولم يستقر، فليس محلا لإنكار، وأما "كيف"، فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقعت ملابستك لزيد في المستقبل؟[6].

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص76.

[2] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، (د ط)، 1983، ص137.

[3] ينظر: المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994، 390/4. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 34، 226/1. والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، المسألة: 66، ص 399.

[4] السيوطي، همع الهوامع،63/2 وص74.

[5] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 192/4-193.

[6] السيوطي، همع الهوامع، 243/3.

- **التوابع**: كان يذهب إلى أن العامل في النعت، وفي عطف البيان، وفي التوكيد هو العامل في متبوع كلّ منها؛ إذ ينصبّ على تابعه انصبابة واحدة[1].

- **واو رُبَّ**: كان سيبويه يذهب إلى أن الواو التي يُجرّ بعدها المبتدأ النكرة، في مثل قول امرئ القيس:

وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ*عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمومِ لِيَبْتَلي**

إنما هي واو عطف، والمبتدأ النكرة بعدها مثل "لَيْلٍ" في البيت مجرور بـ"رُبَّ" المحذوفة، ومن هنا سميت هذه الواو واو رُبَّ. وذهب المبرد إلى أنها ليست عاطفة، بل هي حرف جرّ، واحتج بأن الشعراء يفتتحون بها أحيانا قصائدهم، كقول رؤبة في مطلع إحدى أراجيزه:

وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ[2]

مما يؤكد أنها غير عاطفة؛ إذ لا يسبقها أحيانا شيء يمكن أن تعطف عليه[3].

3- 2- المعمولات: وعلى نحو ما كثرت آراء المبرّد في العوامل المحذوفة والمضمرة والملفوظة، كثرت آراؤه في المعمولات، ومن ذلك:

- **غَيْرُ**: كان الأخفش يجوّز في "غير" في مثل: "قبضتُ عَشْرَةً لَيْسَ غَيْرُها" الرفع والنصب، مع حذف التنوين؛ لانتظار المضاف إليه، أي: إنه كان يرى أنها معربة وليست مبنية. وعلى الرفع يكون خبر ليس محذوفا، أي: "ليس غيرُها مقبوضًا"، وعلى النصب يكون اسمها مضمرا، أي: "لَيْسَ المقبوضُ غَيْرَها" في المثال المذكور. وأبى المبرد إلا رفع "غَيْرُ" على أن رفعها ضمّةُ بناء لا إعراب، وأن "غَيْرُ" شُبِّهَت بـ"قَبْلُ" و"بَعْدُ". وعلى هذا يحتمل أن تكون اسما لـ"ليس" أو خبرا لها، أي: على حذف الخبر أو على إضمار الاسم في ليس[4].

- **الجمع بين فاعل "نعْمَ" و"بِئْسَ" وتمييزه**: كان سيبويه يذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل "نِعْمَ" و"بِئْسَ" وتمييزه، فلا يقال: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا مُحَمَّدٌ. وذهب المبرد إلى جواز ذلك؛ لوروده في أشعار العرب مثل قول جرير [من الوافر]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فينا*****فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أَبيكَ زادًا**

وقول الآخر [من البسيط]:

نِعْمَ الفَتاةُ فَتاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ***رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإيماءِ

وقيل: إن "زادًا" في البيت الأول إنما هي معمولة لِتَزَوَّدْ في أول البيت، وهي إما مفعول مطلق إن أريد بها التزود، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذي يتزوّده من أعمال البرّ. وقيل: إن "فَتاةً" في البيت الثاني حال مؤكدة[5]. وقد اختار ابن مالك رأي المبرد[6].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 5/ 166.

(2) قاتم صفة للفلاة، والأعماق: أطرافها.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 2/416- 417.

(4) نفسه، 1/179.

(5) نفسه، 2/ 535.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 5/35.

- **قَلَّمَا:** كان سيبويه يذهب إلى أن "ما" حين تدخل على "قَلّ"، ونحوها مثل: "طال"، تكفّها عن العمل، ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل: قَلَّما يَكْتُبُ، فأما قول المَرّار [من الطويل]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ، وقَلَّما***وِصالٌ عَلَى طولِ الصُّدودِ يَدومُ

فقال فيه: إنما دخلت على اسم ضرورة، وهو فاعل لفعل محذوف مفسَّر بالمذكور، والتقدير: "يَدومُ". وذهب المبرد إلى أن "ما" في "قَلَّما"، زائدة، وهي لا تكفها عن العمل، فـ"وِصالٌ" فاعل للفعل "قَلَّمَا"[1].

- **النداء:** مرّ بنا أن الخليل كان يرى أن الميم في لفظ الجلالة "اللَّهُمَّ" عوض عن ياء النداء، وكان يذهب هو وسيبويه إلى أن (فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) في قوله جل وعز: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الزمر/46] على نداء آخر، أي: اللَّهُمَّ يا فاطِرَ السّمواتِ والأَرْضِ. وذهب المبرد إلى جواز وصف "اللَّهُمَّ" بمرفوع على اللفظ أو بمنصوب على المحل، وجعل "فاطر" نعتا للفظ الجلالة[2]، (أي: اللهُمَّ فاطرَ/ فاطرُ..)

4- التعريفات: عني المبرّد بالتعريفات، وعادة ما يسوقها في فاتحة كل باب من أبواب كتابه "المقتضب"، ومن ذلك:

- **الاسم:** عرف الاسم بقوله: «أما الأَسْمَاء فَمَا كَانَ وَاقعا على معنى، نَحْو: رجل، وَفرس، وَزيد، وَعَمْرو، وَمَا أشبه ذَلِك. وتعْتَبِرُ الأسماءَ بِوَاحِدَة: كلُّ مَا دخل عَلَيْهِ حرف من حُرُوف الجرِّ فَهُوَ اسْم، وَإِن امْتنع من ذَلِك فَلَيْسَ باسم»[3].

- **الشرط:** عرف الشرط في: (هَذَا بَاب المجازاة وحروفها) بقوله: «وَهِي تدخل للشّرط وَمعنى الشَّرْط وُقُوع الشَّيْء لوُقُوع غَيره...»[4].

- **أفعال المطاوعة:** عرفها في (هَذَا بَاب أَفعَال المطاوعة) بقوله: «وأفعال المطاوعة أَفعَالٌ لَا تتعدى إِلَى مفعول؛ لِأَنَّهَا إِخْبَار عَمَّا تريده من فاعلها. فَإِذا كَانَ الفِعْل بِغَيْر زِيَادَة فمطاوعة يَقع على (انْفَعَلَ)... وَذَلِكَ قَوْلك: كَسَرْتُه فَانْكَسَرَ. فَإِن المَعْنى: أَنِّي أردْت كَسره فبلغت مِنْهُ إرادتي. وَكَذَلِكَ قطعته فَانْقَطع، وشَويتُ اللَّحْمَ فانْشَوى، ودفعته فَانْدفع»[5].

الإمالة: عرفها في (هَذَا بَاب الإمالة) بقوله: «وَهُوَ أَن تنجو بِالألف نَحْو اليَاء. وَلَا يكون ذَلِك إِلَّا لعِلَّة تَدْعُو إِلَيْه...»[6].

كانت هذه إضاءة عن المبرّد وإسهامه في بناء صرح النحو العربي؛ إذ يُعدّ -بحق- آخر أئمة المدرسة البصرية، فهو الذي نقل مقولات البصريين وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها، كما قال ابن جني.

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 337/1.

[2] السيوطي، همع الهوامع، 65/3.

[3] المبرد، المقتضب، 1/ 141.

[4] نفسه، 2/ 45.

[5] نفسه، 2/ 102.

[6] نفسه، 3/ 42.

المحاضرة العاشرة: ابن جني (320 هـ – 392 هـ).

1- التعريف بابن جني[1]: هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان أبوه مولى روميا. ولد حوالي سنة 320هـ. أكب على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوي مواطنه. وأغلب الظن أنه نزل بغداد مبكرا، ففي تصانيفه يتردد ذكر بعض تلاميذ المبرد، مثل: محمد بن سلمة. وبعض تلاميذ ثعلب، مثل ابن مقسم.

عاد إلى الموصل، وأخذ درس للطلاب في مسجدها، وهو في أثناء ذلك يتعرض للأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم، مثل أبي عبد الله الشجري الذي يتردد ذكره في الخصائص.

حدث أن مر بحلقته في سنة 337 هـ أبو علي الفارسي إمام النحاة في عصره، فأعجبه ذكاؤه، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء قبل نضجه، فقال له: "زَبَّبْتَ وأنتَ حِصْرِم"، أي: لقد أصبحت زبيبا وأنت ما تزال حِصْرِما، فكانت تلك الكلمة دافعا له لاستكمال أداته، فلزم أبا عليّ الفارسي أربعين سنة، متنقلا معه في رحلاته. ويبدو أثر الفارسي واضحا في تكوين ابن جنّي اللغوي، فمن يقرأ كتابه "الخصائص" يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه.

ولم يقف ابن جني عند آراء أستاذه أبي علي الفارسي يرددها، وإنما أضاف إليها من عقله الخصب؛ مما جعله إماما في التصريف والنحو، ومما أهّله لخلافة أستاذه.

تعرف في بلاط سيف الدولة الحمداني على المتنبي، ونشأت بينهما صداقة، فشرح ديوانه، حتى إذا توفي رثاه رثاء رائعا بقصيدة أثبتها القفطي في إنباه الرواة، ويقول في مطلعها:

غاضَ القَريضُ وَزالَتْ نُضْرَةُ الأَدَبِ***وَصَوَّحَتْ بَعْدَ رِيٍّ رَوْضَةُ الكُتُبِ

خلف أستاذه في التدريس ببغداد بعد وفاته، وظل يؤلّف ويصنّف حتى توفي سنة 392هـ.

- **تصانيفه**: صنف ابن جني كثرا من الكتب، بلغت نحو خمسين كتابا، ومنها:

كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، و"اللمع في العربية"، و"المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)"، والفَسْر (شرح ديوان المتنبي)،و"كتاب العروض"، و"سرّ صناعة الإعراب"، و"الخصائص".

- **شهادة العلماء له:** كان المتنبي (ت: 354 هـ) يقول في ابن جني: «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»[2]. كما قال أيضا: «ابن جني أعرَف بشعري مني»[3].

---

[1] ينظر ترجمته في: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 2/ 335. ابن خلكان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 246/3. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1965، 132/2.

[2] السيوطي، بغية الوعاة، 132/2.

[3] الفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تح: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2001، ص115.

وقال علي بن الحسين الباخَرْزي (ت: 467 ه): «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتْح المُقْفَلات وشرح المُشكلات ما له؛ فقد وقع عليها من ثمرات الأَعراب، ولاسيما في علم الإعراب»[1].

وقال فيه السيوطي (ت: 911 ه): «من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو...»[2].

- **اتجاهه النّحوي:** يعدّ ابن جني بغدادي المذهب؛ فقد اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، وهو منهج يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا. وكان من أهم ما هيأ لظهور هذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرّد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والخلوص من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

ومن أهم من يتمثل الجيل الأول من البغداديين أبو الحسن بن كيسان(ت:299ه)، وأبو بكر بن شُقَيْر (ت: 315ه)، وأبو بكر بن الخياط (ت: 320ه). وقد اتضحت معالم المدرسة البغدادية مع أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي اللذين يعدّان من أعلام جيلها الثاني[3].

2- **السماع والقياس**: كان ابن جني يسند آراءه دائما بقراءات القرآن والسماع عن العرب، وقد يستشهد بالحديث النبوي، لا للاستنباط ووضع القواعد، وإنما للاستئناس[4].

وقد تطرّق إلى تعارض السماع والقياس أحيانا، وكان يقدّم الأول على الثاني، حيث يقول: «واعلم أنك إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[5].

وردّ ابن جني على إنكار استشهاد سيبويه على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس:

فَاليومَ أَشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ***إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ[6]

حيث إن المبرّد روى البيت "فاليومَ أُسْقَى"[7]، وقال: ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت (يعني رواية سيبويه)، إنما روايته الصحيحة هي: "فَاليَوْمْ فَاشْرَبْ"[8]. قال ابن جني: «اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رَدٌّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة مجرّدة من النَّصَفَة، ونفسَه ظلم، لا من جعله خصمه»[9].

---

[1] الباخرزي، دمية القصر وعُصْرة أهل العصر، تح: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، 1481/3.

[2] السيوطي، بغية الوعاة، 132/2.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص245-246.

[4] نفسه، ص276.

[5] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 1/ 125.

[6] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972،4/ 204.

[7] المبرد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992، 318/1.

[8] البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 484/4.

[9] ابن جني، الخصائص، 1/ 75.

وكان ابن جني مثل أستاذه أبي عليّ الفارسي يعنى بالقياس عناية شديدة، حتى ليمكن أن يقال: إن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة. وبلغ من عنايته بالقياس أنه كان يقول: «...وذلك أن مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتابِ لغةٍ عند عيون الناس»[1].

وقد عقد ابن جني في الجزء الأول من كتابه "الخصائص" فصلا لبيان أن **ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم، وإن لم ينطقوا به**[2]. واتسع في ثنايا مصنفاته في صور التدريب على الأقيسة، ومن يرجع إلى كتابه "المنصف" في شرح كتاب التصريف للمازني، وكتابه "الخصائص" يجدهما زاخرين بتمارين لغوية من صنعه.

3- <u>مو افقته البصريين</u>: كان ابن جني يوافق البصريين في مسائل كثيرة، ومنها:

- المصدر أصل والفعل مأخوذ منه[3].
- رافع المبتدأ هو الابتداء[4].
- المضارع منصوب بعد "حتى" بأن مضمرة وجوبا[5]. وكذلك بعد "أو"، و"فاء" السببية و"واو" المعية، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[طه/61]؛ «وذلك أنهم عوضوا من "أَنْ" الناصبة حرف العطف»[6].
- العامل في باب التنازع هو الفعل الثاني؛ لأنه الأقرب[7].
- علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه[8].
- الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل[9].

4- <u>مو افقته الكوفيين</u>: وكما أنه وافق البصريين في كثير من المسائل، فإنه أيضا أخذ بوجهة النظر الكوفية في مسائل مختلفة، ومن ذلك:

- **<u>إعمال "إنْ" النافية عمل "ليس":</u>** وهو في ذلك يتبع رأي أستاذه الفارسي والكوفيين، غير أنه لاحظ أن إعمالها يشوبه شيء من الضعف، يقول تعليقا على قراءة سعيد بن جبير الآية الكريمة: ((**إِنِ** الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ **عِبَادًا** أَمْثَالَكُمْ)): «ينبغي -والله أعلم- أن تكون "إِنْ" هذه بمنزلة "ما"، فكأنه قال: ما الذين تدعون من

---

[1] ابن جني، الخصائص، 2/ 88.

[2] ينظر: نفسه، 1/ 109 وما بعدها.

[3] نفسه،1/ 113. وينظر، ابن جني، المنصف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف، القاهرة، ط1، 1954 :1/ 65.

[4] ابن جني، الخصائص، 1/ 166.

[5] نفسه، 3/260- 261.

[6] نفسه، 1/ 263.

[7] نفسه، 2/ 209.

[8] نفسه، 3/ 50.

[9] ينظر: نفسه،1/ 63.

دون الله عبادا أمثالكم، فأعمل "إنْ" إعمال "ما" (العاملة عمل ليس) وفيه ضعف؛ لأن "إنْ" هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص "ما" به، فتجري مجرى ليس في العمل»[1].

- **مجيء فعل دون فاعل:** كان الكسائي يجيز وجود الفعل دون فاعل، على في مثل: قام وقعد عمرو؛ إذ ذهب إلى أن "عمرو" فاعل قعد، وقام لا فاعل له. ويقول ابن جني: إن "قَلَّما يقومُ زيدٌ" دخلت فيه "ما" على "قلّ" كافة لها عن عملها، ومثله: كَثُرَما وطالَما [2].

- **عودة الضمير على متأخر:** تابع ابن جني الكوفيين في جواز: "ضربَ غلامُه زيدًا"؛ لمجيء ذلك في كلام العرب، مثل قول النابغة:

جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ***جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلْ

وكان الجمهور يمنع ذلك لعود الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظا ورتبة، بينما رأى ابن جني بأنه على نية التقديم. قال: «فكأنه قال: جَزَى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَبُّهُ، ثمّ قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مُقدّما عليه مفعوله، فجاز ذلك»[3].

5- آراؤه النحوية واللغوية: لابن جني آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها عن أستاذه وعن المدرستين: البصرية والكوفية، ومنها:

- **العلة:** أفاض ابن جني في بيان العلل النحوية، منكرا تقسيم ابن السراج وتلميذه الزّجّاجي لها إلى علل أولى وثوانٍ وثوالث، ذاهبا إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى، وليس هناك علة للعلة، ولا علّة لعلة العلة[4].

- **العامل:** عرض لعوامل الإعراب في الكلم، حيث إن النحاة قسموها إلى معنوي، مثل: الابتداء، ولفظي، مثل: عمل المبتدأ في الخبر. وذهب ابن جني إلى أن العامل الحقيقي في إعراب الكلم إنما هو المتكلم؛ فهو الذي يرفع، وينصب، ويخفض، ويجزم[5].

- **تجويزه تقديم المفعول معه على المعمول قبله**: فيقال: **وثيابَ** الصّوفِ جاء البَرْدُ؛ ذلك أن صورة واو المعية صورة الواو العاطفة، وأنها تُستعمل في موضعها، فتقول: جاء البردُ **وثيابَ** الصوف، ولو شئت لرفعتَ ثياب عطفا على البرد، أي: جاء البردُ وجاءت ثيابُ الصوف[6].

- **الفصل بين المضاف والمضاف إليه**: كان الفراء يضعّف قراءة ابن عامر: ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)) بالفصل بين المضاف وهو "قتْلُ"، والمضاف إليه وهو "شُرَكائِهم" بالمفعول به "أوْلادَهُمْ"، وأنه أنكر البيت الذي أنشده الأخفش: وهو قول بعض الشعراء في وصف ناقته:

---

[1] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين، اسطمبول، ط2، 1986، 1/ 270.

[2] ابن جني، الخصائص، 1/ 167- 168.

[3] نفسه،1/ 297. وينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 1/ 230.

[4] ابن جني، الخصائص، 1/ 173.

[5] نفسه، 1/ 109 – 110.

[6] نفسه، 2/ 383.

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ***زَجَّ **القَلوصَ** أَبي مِزَادَه

وقد خالفه في ذلك جمهور الكوفيين، مجوّزين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به[1]، وانتصر لهم ابن جني محتجا بقدرة الشاعر على أن يقول: "زَجَّ القَلوصِ أَبُو مِزادَه"، يقول: «في هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول...ومن ذلك قراءة ابن عامر: ((وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أَوْلادَهُم شَرَكائِهم))...»[2].

- **العامل في الخبر:** ذهب ابن جني إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا، وبذلك سوّغ تقدمه على المبتدأ في مثل: شاعرٌ محمدٌ؛ لأنه إنما تقدم على أحد عاملي الرفع فيه وهو المبتدأ، يقول: «فأمّا خبر المبتدأ، فلم يتقدّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا، فلم يتقدّم الخبر عليهما معا ، وإنما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ»[3].

- **عمل "لا" العاملة عمل "ليس" في المعارف:** كان الجمهور يذهب إلى أن "لا" العاملة عمل "ليس" لا تعمل إلا في النكرات، وذهب إلى أنها تعمل أيضا في المعارف؛ لقول النابغة:

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ، **لَا أَنا** باغِيًا***سِواها، وَلا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا[4]

- **ما ينوب عن عامل يعمل عمله:** ومن ذلك "أَمَّا"، فإنه يرى أنها تعمل الرفع والنصب فيما يتلوها؛ لأنها عوض عن الفعل، في قول بعض الشعراء:

أَبا خِراشَةَ **أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ*****فَإِنَّ قَوْمي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

"أي: لئن كُنْتَ ذَا نَفَرٍ قَويتَ وشَدّدْتَ. والضَّبُعُ هنا السَّنَةُ الشَّديدة"[5].

وجعله ذلك يضع قاعدة عامة كانت مصدر خلاف بينه وبين أستاذه في بعض المسائل، وهي أن ما ينوب عن شيء يعمل عمله، فـ "ما" في "أَمَّا" المكونة من "أَنْ" المصدرية و"ما" الزائدة عملت؛ لنيابتها مناب "كان" الرفع والنصب فيما تلاها. وينبغي طرد ذلك في الصور المماثلة، فمن ذلك أن أستاذه أبا علي الفارسي كان يذهب إلى أن العامل في المعطوف في مثل: "جاء محمدٌ وعليٌّ" عامل مقدر من جنس العامل في المعطوف عليه، وذهب ابن جني إلى أن حرف العطف نفسه هو العامل لنيابته مناب العامل المحذوف[6].

- **الجر بالجوار:** كان سيبويه يذهب إلى أن كلمة "خَرِب" في قولهم: "هَذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" مجرورة على الجوار لضبّ؛ لأنه كان ينبغي أن ترفع؛ إذ هي صفة لجُحْرٍ. وقال ابن جني: بل هي مجرورة على الأصل؛ إذ أصل

---

[1] السيوطي، همع الهوامع،4/ 294.

[2] ابن جني، الخصائص، 2/ 406 وما بعدها.

[3] نفسه، 2/ 385.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 1/ 267.

[5] ابن جني، الخصائص، 2/ 381.

[6] ينظر: نفسه، 2/ 387.

التعبير: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه"، فحُذف المضاف وأُنيب المضاف إليه في "جحره" وهو الضمير، فارتفع واستتر في "خَرِبٍ"، فهو صفة لجحر على تقدير حذف المضاف[1]، وهو تأويل بعيد.

- **اشتقاق الأفعال من الأسماء:** من آرائه الطريفة أنّ الأفعال قد تُشتق من أسماء الأعيان، وقوله: إننا لو اشتققنا فعلا من سَفَرْجَل، لقلنا: سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِج[2].

- **الاشتقاق أصل ظهور اللغات:** من طريف ما هدته إليه بصيرته النافذة أن الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة، يقول في كتابه الخصائص: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشَحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونَزيب الظّبي، ونحو ذلك. ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب مُتقبَّل»[3].

- **تثبيته قانون الاشتقاق الأكبر**: وذلك بالتقاليب الستة للأصل الثلاثي لأي كلمة، وبيان أنه يجمعها هي ومشتقاتها معنى واحد. والحق أن الخليل قد سبقه في ذلك؛ إذ بنى معجم "العين" على تقليب الأصل الثلاثي للكلمة في صوره الست، ولكنه لم يفكر في أنها هي واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد. وقد اعترف في فاتحة حديثه عنه بأن الفارسي كان يستعين به، ولكنه لم يحاول تسميته ولا تأصيله وتطبيقه، إنما هو الذي نهض بذلك، فهو الذي سماه، وهو الذي جسمه في أمثلة مختلفة، منها: "ك ل م" وتقليباتها ومشتقاتها: وقد أرجعها إلى معنى القوة والشدة، وأرجع "ق ول" وتقليباتها ومشتقاتها إلى معنى الإسراع والخفة، كما أرجع تقليب "ج ب ر" إلى معنى الشدة والقوة، ومثلها مشتقاتها، وأرجع تقليب "ق س و" ومشتقاتها إلى معنى القوة والاجتماع، كما أرجع تقليب "س ل م" ومشتقاتها إلى معنى الإصحاب والملاينة[4].

وتوقف في كتابه "المحتسب" ليطبق ذلك على "ح ج ر" وتقليبها ومشتقاتها؛ مبينا أنها تعود جميعا إلى الشدة والضيق والاجتماع[5]. كما توقف أيضا عند "ج د ل"وأوضح أن وتقليباتها ومشتقاتها تعود إلى القوة[6].

- **التضمين:** عني ابن جني بالتضمين، وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فإن كان فعلا أو مصدرا أُعطي حكمه، فعُدّي بما يُعدّى إليه. قال ابن هشام: «قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته: أن تؤدِّيَ كلمةٌ مؤدَّى كلمتين»[7].

وأشار ابن جني إلى أن سيبويه، والكسائي، وأبا علي الفارسي قد لاحظوا ذلك في بعض الأمثلة[8]، ولكنه هو الذي كشفه وأوضحه في أمثلة كثيرة. يقول: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى

---

(1) ابن جني، الخصائص ،1/ 192.

(2) ابن جني، المنصف،1/ 33.

(3) ابن جني، الخصائص، 1/ 46- 47.

(4) ينظر: نفسه،2/ 133 وما بعدها.

(5) ابن جني، المحتسب، 1/ 232.

(6) نفسه، 1/ 321.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، 791/2.

(8) ابن جني، الخصائص، 2/ 311.

بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتّسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه؛ إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ **الرَّفَثُ إِلَى** نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة/187]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها، أو معها؛ لكنه لمّا كان الرّفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تُعدّي أفضيت ب (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه»[1]. فالرفث يتعدى بالباء غير أنه ضُمِّن في الآية معنى الإفضاء؛ ولذلك يتعدى بـ "إلى" كما يتعدى بها الإفضاء.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران/52]، أي: مع الله؛ لأنه في معنى من يُضاف في نصرتي إلى الله؛ فجاز لذلك أن تأتى هنا "إلى"[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾[النازعات/ 18]،فقد وُضعت "إلى" موضع "في"؛ لأن ما قبلها في معنى: أدعوك وأرشدك[3]، أي: إن الأصل أن يُقال: هل لك في أن تزكّى، فلما كانت "هل لك" بمعنى أدعوك وأرشدك، استعمل "إلى".

قد **يتضمن فعل متعدٍّ معنى فعل لازم** كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور/6]، فإنّ الفعل "خالف" يتعدّى بنفسه، وعُدّي في الآية الكريمة بـ "عن"؛ لتضمّنه معنى الابتعاد والخروج والانحراف؛ فأفاد المعنيين معا؛ أي: فَلْيحذر الذين يُخالفون أمرَه ويبتعدون (يحيدون/ينحرفون) عن أمره[4].

وقد **يتضمّن فعل لازم معنى فعل متعدّ**، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة/235]، فالفعل "عَزَمَ" لازم، ولكنه في الآية تعدّى إلى مفعول به "عُقدة"؛ لتضمنه معنى "نوى"، أي: لا تعزموا ولا تَنْووا عقدة النكاح[5].

وقد **يكون في المصادر**، وذلك بذكر فعل ثم المجيء بمصدر لفعل آخر يشاركه في الاشتقاق، كقوله تعالى في السيدة مريم عليها السلام: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران/37]، فقد جاء بالفعل "أَنْبَتَ"، وهو فعل متعدّ مصدره "إنبات"، ثم جاء بالمصدر (المفعول المطلق) من فعل آخر يشترك معه في الاشتقاق "نباتا" من الفعل اللازم "نبت". فكأنه قال: فأنْبَتَها إنباتا حسنا، فَنَبَتَتْ نباتا حسنا، أي إنها طاوعته في الفعل. وفي ذلك إثبات الفضيلة للسيدة مريم عليها السلام، ولو قال: أنبتها إنباتا حسنا، لما كان لها من فضيلة؛ لأن الإنبات كان من الله تعالى.

---

[1] ابن جني، الخصائص، 2/ 308.

[2] نفسه،2/ 309.

[3] نفسه،2/ 309-310.

[4] فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000، 14/3.

[5] نفسه، 15/3.

وقال ابن جني في التضمين: «ووجدت في اللغة من هذا الفنّ شيئا كثيرا لا يكاد يُحاط به؛ ولعلّه لو جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابا ضخما؛ وقد عرفت طريقه. فإذا مرّ بك شيء منه فتقبّله وأنس به؛ فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها»[1].

- **دلالة الأصوات على المعاني**: كان ابن جنّي يؤمن إيمانا راسخا بدلالة الأصوات على المعاني؛ فقد عقد في كتابه " الخصائص" ثلاثةَ أبوابٍ محاولاً إثباتَ هذه النظرية، وهي: "باب في تصاقب* الألفاظ لتصاقب المعاني"[2]، و"باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[3]، و "باب في قوة اللفظ لقوة المعنى"[4].

ومما ورد في "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني" قوله: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحّته.

قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجُنْدُب استطالة ومَدّا فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر.

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتى للاضطراب والحركة؛ نحو النَّقَزان، والغَلَيان، والغَثَيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثّلاه[5].

- **تشبيه الجهاز الصوتي بالآلة الموسيقية**: شبه ابن جني الجهاز الصوتي بآلتي الناي والعود، وشبّه كيفية صدور الصوت من جهاز النّطق بكيفية حدوث الأنغام الصادرة من هاتين الآلتين.

فقد شبه الحلق والفم بالمزمار، وشبّه مخارج الأصوات ومدارجها بفتحات المزمار، مركّزا على مجرى الهواء في الفم عند إحداث الأصوات، حيث يشبهه بمراوحة الزامر أنامله على خروق الناي لسماع الأصوات المتنوعة بحسب تغييره لوضع أنامله على فتحتات المزمار. يقول: «فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملسَ ساذجا...فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المَنْسوقة[6]، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات، وسُمِع لكل خَرْقٍ منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة»[7].

---

[1] ابن جني، الخصائص، 210/2.

* التصاقب: التقارب.

[2] ابن جني، الخصائص، 145/2.

[3] نفسه،152/2.

[4] نفسه، 263/3.

[5] نفسه، 152/2-153.

[6] المنسوقة: المتتابعة على نظام، ويقال: ناسق بين الأمرين أي تابع بينها ولاءم ونسقه: نظمه.

[7] ابن جني سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 21/1 – 22.

وعقّب على هذا التمثيل في إحداث الصوت بتشبيهه بوتر العود، وكيفية الضرب عليه؛ مما يحدث أصواتا مختلفة تتلقاها الأذن، فتتذوق جوهر الصوت، كما تتذوقه في أصوات الحروف، تبعا للرِّقّة والصلابة في الوتر، وكذلك الحال بالنسبة للوترين الصوتيين في الجهاز الصوتي عند الإنسان، يقول:

«و نظير ذلك أيضا وتر العود، فإن الضارب إذا ضربه وهو مُرْسَلٌ سمعت له صوتا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يُسراه، أدى صوتا آخر ، فإن أدناها قليلا، سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أُصبُعه من أول الوتر تشكّلت لك أصداء مختلفة، إلا أن الصوت الذي يؤديه الوترُ غُفْلا غير محصور ، تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصور ، أملسَ مهتزا ، ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته ، وضعفه ورخاوته ، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخَفْقَة بالمضراب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غُفْلا غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يَعرِض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا»[1].

6-<u>التعريفات</u>: حذق ابن جني بوضع الحدود والتعريفات، ومن تعريفاته ما تزال متداولة إلى يومنا هذا.

- **<u>تعريف اللغة</u>**: «أمّا حدُّها، فإنها أصواتٌ يُعبِّرُ بها كلُّ قَوْم عن أغراضهم»[2].

- **<u>تعريف النحو</u>**: «هو انتحاء سَمْت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[3].

- **<u>الإعراب</u>**: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»؛ وبيّنه بقوله: «ألا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجًا[4] واحدًا، لاستبهم أحدهما من صاحبه»[5].

- **<u>البناء</u>**: «وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل». ثم علّل تسميته، بقوله: «وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغير الإعراب سُمِّي بناء، من حيث كان البناء لازمًا موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره»[6].

- **<u>الصوت والحرف</u>**: «اعلم أن الصوت عَرَضٌ يخرج مع النَّفَس مستطيلا متصلا، حتى يَعْرِضَ له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عَرضَ له حرفا»[7].

- **<u>الجهر والهمس</u>**: «فمعنى المجهور: أنه حرف أُشْبِع الاعتمادُ في موضعه، ومُنِعَ النَّفَسُ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد، ويجري الصوت...وأما المهموس: فحرف أُضْعِفَ الاعتمادُ في موضعه، حتى جرى معه النَّفَسُ،

---

[1] ابن جني سر صناعة الإعراب، 22/1.

[2] ابن جني، الخصائص،1/ 33.

[3] نفسه،1/ 34.

[4] شرْج: نوع.

[5] ابن جني، الخصائص، 1/ 35.

[6] نفسه، 1/ 37.

[7] ابن جني، سر صناعة الإعراب، 19/1.

وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جَرْيِ الصوت نحو: سَسَسَ كَكَكَكَ هَهَهَهَ، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك»[1].

ولعله مما سبق تتضح لنا إمامة ابن جني في علوم اللغة العربية: أصواتها، وصرفها، ونحوها؛ إذ ما يزال الدرس اللغوي المعاصر يعتمد على كثير من تعريفاته وآرائه اللغوية.

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب، 75/1.

المحاضرة الحادية عشرة: ابن فاس (329 هـ – 395 هـ).

1- **التعريف بابن فارس**[1]: هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي.

قام ابن فارس برحلات عدة لطلب العلم، ومنها: رحلته إلى قزوين، قاصدا أبا الحسن بن إبراهيم القطان (ت: 345 هـ). ورحلته إلى زنجان التي التحق فيها بأبي بكر أحمد بن الحسين بن الخطيب راوية ثعلب.

أقام ابن فارس مدة في همذان ثم انتقل إلى الرّي التي نُسب إليها، فقيل "الرّازي"؛ لتعليم مجد الدولة أبي طالب بن فخر الدولة، حيث التقى بالصاحب ابن عباد.

كان شافعي المذهب، ثم تحوّل مالكيا. وكان نحويا على مذهب الكوفيين[2].

كان ابن فارس جوادا كريما، ولربما سئل، فيهب ثيابه وفرش بيته.

2- **شيوخه وتلاميذه**:

2-1- شيوخه: رحل ابن فارس إلى كثير من البلدان؛ طلبا للعلم، وتتلمذ على كثير من العلماء، ومنهم:

- والده "فارس بن زكرياء" الذي كان فقيها شافعيا، لغويا راوية للشعر. ومما رواه عنه كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكّيت[3].
- أبو بكر أحمد بن الحسين الخطيب راوية ثعلب.
- أبو الحسن علي بن إبراهيم القطان.
- أبو عبد الله أحمد بن طاهر المنجم، وكان ابن فارس يقول: «ما رأيت مثل أبي عبد الله أحمد بن طاهر، ولا رأى هو مثل نفسه»[4].

---

[1] ينظر في ترجمته: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي وشركاه، القاهرة، ط1، 1964، 1/ 352. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، 410/1 وما بعدها. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 127/1 وما بعدها. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت)، 118/1.

[2] ذكر القدماء أن ابن فارس كان كوفي المذهب، وتبعهم في ذلك كثير من المحدثين، ومنهم الدكتور شوقي ضيف الذي وضعه ضمن الكوفيين المتأخرين، بيد أن بعض الباحثين يؤكدون أنه لم يكن كوفيا خالصا، بل كان وسطا بين الكوفيين والبصريين، يأخذ الرأي الذي يراه أقوى حجة. ينظر: عزيزة بنت عطية الله بن زاهر الشنبري، الفكر اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأمير سطّام بن عبد العزيز، الخرج، الرياض، السعودية، ع2، سبتمبر، 2016، ص292.

[3] ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، 1979، 5/1.

[4] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 411/1.

2-2- تلاميذه: من أبرز تلاميذ ابن فارس المشهورين:

- بديع الزمان الهمذاني صاحب المقامات (358 هـ - 395 هـ).
- الصاحب بن عباد الوزير الكاتب الشاعر (324 هـ – 385 هـ).

3- أقوال العلماء في ابن فارس: أجمع العلماء على تقدم ابن فارس وإمامته في اللغة، ومن شهادات العلماء له أنّ تلميذه الصاحب بن عباد كان يقول: «شيخنا ممّن رُزق حُسن التصنيف وأمِنَ فيه مِنَ التّصحيف»[1].

وقال علي بن الحسين الباخرزي (ت: 467 هـ) في دمية القصر: «إذا ذُكرت اللغة، فهو صاحب مجملها، لا بل صاحبها المجمِّل لها. وعندي أن تضيفه ذلك من أحسن [التّصانيف التّي صنعت] في معناها، وأنّ مصنّفها إلى أقصى غايةٍ من الإحسان تناهى»[2].

وفيه يقول سعد بن عليّ الزّنجاني (ت: 471 هـ): كان أَبو الحسين مِن أَئمّة اللُّغة، مُحتجّاً به في جميع الجِهات غير مُنازع[3].

وقال القفطي (624 هـ) في إنباه الرواة: «يجمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء، وله كتب بديعة ورسائل مفيدة وأشعار جيدة»[4].

أما الإمام الذهبي (ت: 748 هـ)، فشهد له بتقدمه، حيث يقول: «الإمام، العلاَّمةُ، اللُّغويُّ، المُحدِّث... وكان رأساً في الأَدب، بصيراً بفقه مالك، مُناظراً مُتكِلماً على طريقة أَهل الحقّ، ومذهبه في النَّحو على طريقة الكوفيِّين... جمع إتقانَ العِلم إلى ظَرْفِ أَهل الكتابة والشعر...»[5].

ومن المحدثين يقول الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه "مقاييس اللغة": «لم يكن ابن فارس من العلماء الذين ينزوون على أنفسهم ويكتفون بمجالس العلم والتعليم، بل كان متصلاً بالحياة أكمل اتصال ماداً بسبب إلى نواح شتى منها... فهو شاعر يقول الشعر ويرق فيه؛ حتّى لَينمّ شعره على ظرفه وحسن تأتيه في الصنعة على طريقة شعراء دهره...»[6].

4- تصانيفه: لابن فارس مؤلفات كثيرة تزيد على الستين، من أهمها: "المجمل" في اللغة، و"مقدمة في النحو"، و"ذمّ الخطأ في الشعر"، و"الانتصار لثعلب"، و"اختلاف النحويين"، و"فتاوى فقيه العرب"، و"الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، و"مقاييس اللغة"...

4-1- كتاب "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها": كان لابن فارس فضل كبير في ظهور علم "فقه اللغة"؛ فقد كانت البداية الحقيقية لهذا العلم بوصفه علما مستقلا على يد ابن فارس

---

(1) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 411/1. والسيوطي، بغية الوعاة، 352/1.

(2) الباخرزي، دمية القصر وعُصرة أهل العصر، تح: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، 1479/3- 1480.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1985، 105/1.

(4) القفطي، إنباه الرواة، 127/1-128.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 103/17-104.

(6) ابن فارس، مقاييس اللغة، 12/1.

وابن جني رحمهما الله. فلقد كان لهما أبلغ الأثر في التأليف في فقه اللغة، وعلى وجه الخصوص ابن فارس الذي ألف مجموعة من الكتب في هذا المجال، خصوصاً كتابه "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها".

أما عن سبب تسميته الكتاب "الصاحبي"، فيقول إنه لمّا ألّف الكتاب أودعه خزانة الصّاحب بن عباد وزير مؤيّد الدولة بن بويه[1].

وتكمن أهميةُ هذا الكتاب في كونه أول كتاب في العربية يحمل اصطلاح "فقه اللغة"، وبه تأثر المؤلفون من بعده، واتخذوا هذا الاصطلاح فناً لغوياً مستقلاً. فضلا عن الموضوعات التي عالجها بين طياته.

يقول عبده الراجحي: «وأغلب الظن عندنا أن هذا العنوان مأخوذ من لفظة "الفقه" بمعناها الاصطلاحي وبمعناها اللغوي؛ فلقد كان الرجل فقيها قدّم أكثر من كتاب في الفقه، فضلا عن الصلة التي كان يراها ابن فارس وغيره من اللغويين العرب بين اللغة والدين على العموم، وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص»[2].

وقد عالج ابن فارس في كتابه "الصاحبي" عدداً من الموضوعات التي تُعدّ من صميم فقه اللغة، وجمع في كتابه ما تفرّق في كتب سابقيه. قال في مقدمة كتابه: «والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرّق في أصناف العلماء المتقدمين -رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء- وإنما لنا فيه اختصارُ مبسوطٍ، أو بَسْطُ مُخْتَصَر، أو شَرْحُ مُشْكل، أو جَمْعُ متَفَرّق»[3].

وقد قسّم ابن فارس كتابه سبعة وثمانين (87) بابا، تناول فيها مسائل شتّى تعد النواة الأولى في فقه اللغة. ومن ذلك: حديثه عن نشأة اللغة، والخط العربي، وعن خصائص اللغة، ومزاياها، واختلاف اللغات، وأقسام الكلام، ومعاني الحروف، والخطاب المطلق والمقيد، والحقيقة والمجاز، والقلب، والإبدال، والعموم، والخصوص، والحذف والاختصار، والإتْبَاع، وغيرها...

4-1-1- <u>بعض آرائه اللغوية من خلال كتابه "الصاحبي":</u>

4-1-1-1- <u>نشأة اللغة:</u> حاول ابن فارس الإجابة عن سؤال شغل بال المفكرين قديما وحديثا، ذلك السؤال المتعلق بأصل اللغة: أهي توقيف، أي وحي من الله علّمها الانسانَ؟ أم هي اصطلاح؟

عقد ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" بابا سماه: "القول على لغة العرب أتوقيف، أم اصطلاح؟" وذهب إلى أن لغة العرب توقيف[4] مستدلا بقوله تعالى: وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا [البقرة/31].

وهو يرى بأن الله تعالى لم يعلّم الإنسان اللغة دفعة واحدة، بل كان ذلك في أزمنة متفرقة. يقول: «ولعلَّ ظاناً يظن أن اللغة الَّتي دلَلنا عَلى أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وَفي زمان واحد. وَلَيْسَ الأمر كذا، بل وقّف الله جلَّ وعزَّ آدمَ عليه السلام عَلَى مَا شاء أن يعلّمه إياه مما احتاج إِلَى علمه فِي زمانه، وانتشر من ذَلِكَ مَا شاء

---

[1] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص33.

[2] عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص42. وعزيزة الشنبري، الفكر اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، ص288.

[3] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص35.

[4] نفسه، ص36.

الله، ثُمَّ علَّم بعد آدم عليه السلام من عرَب الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً مَا شاء أن يعلمه، حَتَّى انتهى الأمر إِلَى نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم، فآتاه الله جلَّ وعزَّ من ذَلِكَ مَا لَمْ يؤته أحداً قبله، تماماً عَلَى مَا أحسنَه من اللغة المتقدمة. ثُمَّ قَرَّ الأمر قراره، فلا نعلم لغة من بعده حدثت»[1].

4- 1- 1- 2- اكتساب اللغة: عقد ابن ارس في كتبه بابا تطرق فيه إلى قضية "اكتساب اللغة" تحت عنوان: "باب القول في مأخذ اللغة". وهو يرى بأن اللغة تُكتسب من ثلاث طرق:

- طبيعيا من المجتمع الذي ينشأ فيه الإنسان.
- عن طريق التلقين والتعليم.
- السّماع من الرّواة الثقات.

يقول: «تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربيّ يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم عَلَى مرّ الأوقات.

وتؤخذ تلقُّناً من ملقّن.

وتؤخذ سماعاً من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون»[2].

4- 1- 1- 3- الترادف: ناقش ابن فارس في كتابه "الصاحبي" قضية الترادف في اللغة العربية في باب سماه "باب الأسماء كيف تقع على المسميات".

ومعلوم أن كثيرا من العلماء قد خاضوا في هذا الموضوع؛ ومنهم من جعل الترادف خاصية من خصائص اللغة العربية.

وقد أنكر ابن فارس أن يكون في اللغة ترادف، فهو يرى أن للشيء اسما واحدا، أما البقية، فصفات. يقول: «يُسمَّى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام كرَجُل وفرس.

وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو: "عين الماء" و"عين المال "و"عين السحاب".

ويسمى الشيء الواحد بالأَسماء المختلفة. نحو: "السيف والمهنّد والحسام".

والذي نقوله في هَذَا :إن الاسم واحد وهو "السيف" وَمَا بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»[3].

4- 1- 1- 4- النحت: يعد النحت من الظواهر اللغوية التي تسهم في توسع اللغة، ويعد الخليل بن أحمد (ت: 175هـ) أول من اكتشف هذه الظاهرة في اللغة العربية حين قال: «إن العَيْن لا تَأْتَلِف مع الحاء في كلمة واحدة لقُرْب مَخْرَجَيْهما إلا أنّ يُشْتَقَّ فِعلٌ من جمعٍ بين كلمتين مثل حَيَّ على كقول الشاعر:

ألا رُبَّ طَيفٍ بَاتَ منك مُعانِقِي*** إلى أن دَعَا داعي الفَلاحِ **فَحَيْعَلا**

يُريدُ :قال: حَيَّ على الفَلاح أو كما قال الآخر:

فباتَ خيال طيفِكِ لي عنيقاً*** إلى أنْ **حَيْعَلَ** الداعي الفَلاحا»[4]

[1] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص37.

[2] نفسه، ص64.

[3] نفسه، ص97.

[4] الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د ط)، (د ت) 60/1.

ويعد ابن فارس أول من قنّن النحت، وجعل له قواعد عامة وطرقا واضحة، وجعله قياسا ولم يقصره على السماع[1].

قال ابن فارس: «العرب تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك"رجل عَبْشَميّ " منسوب إِلَى اسمين... وهذا مذهبنا فِي أنّ الأشياء الزائدة عَلَى ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد "ضَبَطرٌ "وَفِي "الصِّلّدْم "إنه من "الصَّلد "و"الصَّدْم". وَقَدْ ذكرنا ذَلِكَ بوجوهه فِي كتاب "مقاييس اللغة"»[2].

وقد طبق ابن فارس النحت في معجمه "مقاييس اللغة"، وبخاصة في أبوابه المسماة "ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف". وقد وصل عدد الألفاظ المنحوتة في معجمه ما يقارب 300 كلمة منحوتة[3].

قال في [بَابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أَوَّلُهُ بَاءٌ]: «اعْلَمْ أَنَّ لِلرُّبَاعِيِّ وَالخُمَاسِيِّ مَذْهَبًا فِي القِيَاسِ، يَسْتَنْبِطُهُ النَّظَرُ الدَّقِيقُ. وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَرَاهُ مِنْهُ مَنْحُوتٌ. وَمَعْنَى النَّحْتِ أَنْ تُؤْخَذَ كَلِمَتَانِ وَتُنْحَتَ مِنْهُمَا كَلِمَةٌ تَكُونُ آخِذَةً مِنْهُمَا جَمِيعًا بِحَظٍّ. وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الخَلِيلُ مِنْ قَوْلِهِمْ :حَيْعَلَ الرَّجُلُ، إِذَا قَالَ حَيَّ عَلَى . وَمِنَ الشَّيْءِ الَّذِي كَأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ :**عَبْشَمِيٌّ** . وَقَوْلُهُ:

*تَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ **عَبْشَمِيَّةٌ***

فَعَلَى هَذَا الأَصْلِ بَنَيْنَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَقَايِيسِ الرُّبَاعِيِّ، فَنَقُولُ :إِنَّ ذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا المَنْحُوتُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَالضَّرْبُ الآخَرُ [المَوْضُوعُ] وَضْعًا لَا مَجَالَ لَهُ فِي طُرُقِ القِيَاسِ. وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ بِعَوْنِ اللَّهِ.

فَمِمَّا جَاءَ مَنْحُوتًا مِنْ كَلَامِ العَرَبِ فِي الرُّبَاعِيِّ أَوَّلُهُ بَاءٌ.

(البُلْعُومُ) مَجْرَى الطَّعَامِ فِي الحَلْقِ. وَقَدْ يُحْذَفُ فَيُقَالُ بُلْعُمٌ. وَغَيْرُ مُشْكِلٍ أَنَّ هَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ بَلِعَ، إِلَّا أَنَّهُ زِيدَ عَلَيْهِ مَا زِيدَ لِجِنْسٍ مِنَ المبَالَغَةِ فِي مَعْنَاهُ. وَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ تَوْطِئَةٌ لِمَا بَعْدَهُ.

وَمِنْ ذَلِك (بُحْتُرٌ) وَهُوَ القَصِيرُ المُجْتَمِعُ الخَلْقُ. فَهَذَا مَنْحُوتٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، مِنَ البَاءِ وَالتَّاءِ وَالرَّاءِ، وَهُوَ مِنْ بَتَرْتُهُ فَبُتِرَ، كَأَنَّهُ حُرِمَ الطُّولَ فَبُتِرَ خَلْقُهُ. وَالْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ الحَاءُ وَالتَّاءُ وَالرَّاءُ، هُوَ مِنْ حَتَرْتُ وَأَحْتَرْتُ، وَذَلِكَ أَنْ لَا تُفْضِلَ عَلَى أَحَدٍ. يُقَالُ أَحْتَرَ عَلَى نَفْسِهِ [وَعِيَالِهِ] أَيْ ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ. فَقَدْ صَارَ هَذَا المعْنَى فِي القَصِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْطَ مَا أُعْطِيَهُ الطَّوِيلُ»[4].

4- 1- 1- 5- <u>الاشتراك اللفظي</u>: يعرّف الاشتراك اللفظي بأنه ما اتفق لفظه، واختلف معناه، أي إنه الصورة اللفظية الواحدة التي لها أكثر من معنى أو دلالة[5].

---

[1] عزيزة الشنبري، الفكر اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، ص315.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص263-264.

[3] عزيزة الشنبري، الفكر اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، ص315

[4] ابن فارس، مقاييس اللغة، 328/1-329.

[5] عزيزة الشنبري، الفكر اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه، ص321.

وقد عرض ابن فارس لظاهرة المشترك اللفظي في كتابه في غير موضع، مؤكدا بأنها سمة من سمات اللغة العربية. ومنها قوله: «وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو: "عين الماء" و"عين المال "و"عين السحاب"»[1].

وقال في موضع آخر: «...ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا عين الماء وعين المال وعين الرّكبة وعين الميزان. ومنه في كتاب الله جل ثناؤه: (قَضَى) بمعنى: حَتَم كقوله جلّ ثناؤه، ﴿قَضَى عَلَيْهَا المَوْتَ﴾[الزمر/42]. وقضى بمعنى: أمرَ كقوله جلّ ثناؤه : ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إِيَّاهُ﴾[الإسراء/23]، أي: أمر. ويكون قضى بمعنى :أعَلَم كقوله جلّ ثناؤه : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إسْرائِيلَ فِي الكِتَابِ﴾ [الإسراء/4]، أي أعلمناهم . وقضى بمعنى :صَنَع، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه/7]، وكقوله جلّ ثناؤه : ﴿ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ﴾ [يونس/71]، أي اعملوا ما أنتم عاملون . وقضى :فَرَغ .ويقال للميت: قَضَى أي فرغ. وهذه وإن اختلفت ألفاظها فالأصل واحد»[2].

ويبدو أن ابن فارس قد توسع في مفهوم الاشتراك؛ إذ لم يقف عند حدود اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، بل تجاوزه إلى التركيب والأسلوب. قال في باب الاشتراك: «معنى الاشتراك :أن تكون اللفظة محتملة لمعنين أَوْ أكثر، كقوله جلّ ثناؤه : ﴿فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾ [طه/39]. فقوله: (فَلْيُلْقِهِ) مشترك بَيْنَ الخبر وبين الأمر، كَأَنَّه قال: فاقذفيه فِي اليَمّ يُلْقِهِ اليَمُّ. ومحتمل أن يكون اليمُّ أُمِر بإلقائه. ومنه قولهم: "أَرَأَيْتَ"، فهو مرّةً للاستفتاء والسؤال كقولك : "أرأيت إن صلى الإمام قاعداً كيْفَ يُصَلّي مَن خلفه؟" . ويَكون مرّةً للتنبيه ولا يقتضي مفعولاً، قال الله جلّ ثناؤه : ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى، أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾[العلق/13]. ومن الباب قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر/7]، فهذا مشترك محتمل أن يكون لله جلّ ثناؤه؛ لأنه انفرد بخَلْقِهِ، ومحتمل أن يكون : خَلقتُه وحيداً فريداً من ماله وولَده»[3].

4- 2- __معجم "مقاييس اللغة" ومنهجه في تأليف__: يعد معجم "مقاييس اللغة" أهم مؤلفات ابن فارس. وقد ألف معجمه معتمدا على فكرتين: "المقاييس" و"النحت"، فصرح بالأولى في مقدمته حيث قال: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع. وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول»[4].

وهو يقصد بالمقاييس ما يعرف بـ "الاشتقاق الكبير" الذي يُرجع مفردات كلّ مادة إلى معنى أو معان تشترك فيها مفرداتها.

وبيّن الثانية في أثناء المعجم، فقال: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت... والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له في طرق القياس»[5].

---

[1] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص97.

[2] نفسه، ص207.

[3] نفسه، ص161-162.

[4] ابن فارس، مقاييس اللغة، 1/1.

[5] نفسه، 1/328-329.

4- 2- 1- مصادره: ذكر ابن فارس في مقدمة معجمه أنه اعتمد في تأليفه على خمسة كتب رئيسة شهيرة، وهي: "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، و"غريب الحديث" و"الغريب المصنّف" لأبي عبيد، و"إصلاح المنطق" لابن السّكّيت، و"جمهرة اللغة" لابن دريد[1].

4- 2- 2- منهجه في تأليف مقاييس اللغة: ابتدع ابن فارس في تأليف معجمه منهجا غير مسبوق، فهو لم يرتب مواده على أوائل الحروف وتقليباتها كما صنع ابن دريد في الجمهرة، ولم يرتبها على أواخر الكلمات كما فعل الجوهري في الصحاح.

- رتب المواد ترتيبا ألفبائيا، حيث يبدأ بحرف الهمزة وينتهي بحرف الياء.

- قسم معجمه ثمانية وعشرين (28) كتابا بعدد حروف الهجاء، مطلقا على كل حرف اسم "كتاب": (كتاب الهمزة)، (كتاب الباء)، (كتاب التاء)...

- جاء ابن فارس بنظام جديد في ترتيب مواد معجمه، حيث اتبع نظاما دائريا يبدأ بالحرف المعيّن ثم ما يليه في الترتيب، فمثلا في كتاب الشين، فهو لا يبدأ بالشين ثم الهمزة، ثم الباء، ثم التاء...وإنما يبدأ بالشين ثم الصاد، ثم الطاء، ثم الظاء...ويكمل الدائرة إلى أن ينتهي بالسين.

- قسم كل كتاب (حرف) إلى أبواب:
- باب (الحرف) في الذي يقال له المضاعف.
- باب الثلاثي الذي أوله (الحرف).
- باب (الحرف) و(الحرف الذي يليه) وما يثلثهما.
- باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله (الحرف).
- باب من الرباعي آخر: من الثلاثي يزيدون فيه حرفا لمعنى يريدونه من مبالغة.
- الباب الثالث من الرباعي الذي وضع وضعا.

*** مثال: كتاب الحاء:**

1- **باب ما جاء من كلام العرب في المضاعف والمطابق أوله حاء، وتفريع مقاييسه**[2]: (حد)، (حذ)، (حر)، (حز)....، (حج).

2- **باب الحاء والدال وما يثلثهما**: (حدر)، (حدس)، (حدق).... (حدج).

- **باب الحاء والذال وما يثلثهما**: (حذر)، (حذق).

ويسير على المنوال نفسه حتى يأتي على كل المواد الثلاثية المستعملة في اللغة العربية التي تبدأ بالحاء، فيختمها بـ (حجب).

3- **باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله حاء:**

أ) **المنحوت**: مثل: (الحُرْقوف): الدابة المهزول، منحوت من (حرف): الحَرف: الضّامر من كل شيء، و(حقف): ومنه المُحْقَوْقِف: المنحني؛ ذلك أنه إذا هزل انحنى.

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، 1/1-4-5.

[2] ينظر: نفسه، 3/2 وما بعدها.

ب) ما ليس بمنحوت وزيد فيه حرف للمبالغة، مثل: (المُحَلْقِن) من البُسر: الذي بلغ الإرطاب ثلثيه، وزيدت فيه النون للمبالغة، والأصل: الحَلْق[1].

ج) الموضوع على أكثر من ثلاثة أحرف: وبعد أن فرغ من المنحوت والذي زيد فيه حرف لإرادة المبالغة، يتطرق إلى ما وضع في الأصل على أكثر من ثلاثة أحرف. قال: «أَمَّا الَّذِي هُوَ عِنْدَنَا مَوْضُوعٌ وَضْعًا، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَاسٌ خَفِيَ عَلَيْنَا مَوْضِعُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

فَمِنْ ذَلِكَ (الحِنْدِيرَةُ، وَالحُنْدُورَةُ): الحَدَقَةُ، وَالحَنْدِيرَةُ أَجْوَدُ؛ كَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ.

وَالحَرْقَفَةُ :عَظْمُ الحَجَبَةِ، وَهُوَ رَأْسُ الوَرِكِ»[2].

4- 2- 3- أهم خصائص معجم "مقاييس اللغة": امتاز معجم مقاييس اللغة عن غيره من المعاجم بخصائص عدة، نذكر منها:

4- 2- 3- 1- فكرة الأصول (المقاييس): يبيّن ابن فارس إن كانت المادة أصلا أو أصلين أو أكثر، ودلالة كل أصل. مثلا: (عف): العين والفاء أصلان صحيحان: أحدهما الكفّ عن القبيح، والآخر دال على قوة الشيء[3].

وهو لا يعتمد اطّراد المقاييس في جميع مواد اللغة، بل إنه ينبّه على كثير من المواد التي لا يطرد فيها القياس. كما أنه ينص على أن الكلمات الدالة على الأصوات، وكثيرا من أسماء البلدان لا يجري على القياس. ومن ذلك مادة (تين)، قال: «التاء والياء والنون ليس أصلا، إلا التّين، وهو معروف. والتّين جبل»[4].

وقال في مادة (ج هـ ف): «الجيم والهاء والفاء ليس أصلا، وإنما من باب الإبدال. يقال: اجْتَهَفْتُ الشيء، إذا أخذته بشدّة. والأصل اجْتَحَفْتُ»[5].

4- 2- 3- 2- فكرة النحت: ذهب ابن فارس إلى أن كثيرا من الألفاظ الزائدة على ثلاثة أحرف منحوتة من كلمتين، ومثال ذلك: «قولهم للرجل إذا ستر بيديه طعامه؛ كي لا يُتناول (جَرْدَبَ). من كلمتين: من جَدَب؛ لأنه يمنع طعامه، فهو كالجَدْب المانع خيرَه؛ ومن الجيم والراء والباء [أي: جرب]، كأنه جعل يديه جرابا يعي الشيء ويحويه»[6].

4- 2- 3- 3- زيادة الحروف للمبالغة: ردّ ابن فارس كثيرا من الكلمات غير الثلاثية إلى زيادة حرف فيها أو أكثر للمبالغة، «مِنْ ذَلِكَ (الفَلْحَسُ): الرَّجُلُ الحَرِيصُ. وَالكَلْبُ الفَلْحَسُ، وَهَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الفَاءُ، وَالأَصْلُ لَحِسَ كَأَنَّهُ مِنْ حِرْصِهِ يَلْحَسُ الأَشْيَاءَ لَحْسًا. وَالفَلْحَسُ :المَرْأَةُ الرَّسْحَاءُ، كَأَنَّ اللَّحْمَ مِنْهَا قَدْ لُحِسَ حَتَّى ذَهَبَ»[7].

4- 2- 3- 4- وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف: أثبت ابن فارس أن هناك كثيرا من الكلمات موضوعة في أصلها على أكثر من ثلاثة أحرف؛ فهي ليست منحوتة، ولا زيد فيها حرف للمبالغة. ومن ذلك: «[البَابُ

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، 143/2

[2] نفسه، 146/2

[3] نفسه، 3/4.

[4] نفسه،361/1.

[5] نفسه، 489/1.

[6] نفسه،506/1.

[7] نفسه، 514/4.

الثَّالِثُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ الَّذِي وُضِعَ وَضْعًا]: (البُهْصُلَةُ: المَرْأَةُ القَصِيرَةُ، وَحِمَارٌ بُهْصُلٌ قَصِيرٌ. وَالْبُخْنُقُ: البُرْقُعُ القَصِيرُ، وَقَالَ الفَرَّاءُ: البُخْنُقُ خِرْقَةٌ تَلْبَسُهَا المَرْأَةُ تَقِي بِهَا الخِمَارَ الدُّهْنَ. البَلْعَثُ: السَّيِّئُ الخُلُقِ. البَهْكَثَةُ: السُّرْعَةُ. البَحْزَجُ: وَلَدُ البَقَرَةِ. وَكَذَلِكَ البُرْغُزُ. بَرْذَنَ الرَّجُلُ: ثَقُلَ. البَرَازِقُ: الجَمَاعَاتُ. البُرْزُلُ: الضَّخْمُ. نَاقَةٌ بِرْعِسٌ: غَزِيرَةٌ. بَرْشَطَ اللَّحْمَ: شَرْشَرَهُ. بَرْشَمَ الرَّجُلُ إِذَا وَجَمَ»[1].

4- 2- 3- 5- **<u>الاختصار</u>**: يمتاز معجم "مقاييس اللغة" بشدّة الاختصار، وذلك يتفق مع الغرض الذي رمى إليه، فهو لم يهدف إلى صناعة معجم يحوي كل ألفاظ اللغة العربية، وإنما كان يسعى إلى وضع معجم يفلسف المشتقات اللغوية، ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة (المقاييس)، وتبيان كيف تفرعت الصيغ عنها[2].

4- 2- 3- 6- **<u>الاستشهاد</u>**: كثيرا ما يستشهد ابن فارس للمعاني التي يوردها بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشعار العرب.

فمن استشهاده بالقرآن الكريم: ما ورد في مادة (شط): «وَيُقَالُ أَشَطَّ فُلَانٌ فِي السَّوْمِ، إِذَا أَبْعَدَ وَأَتَى الشَّطَطَ، وَهُوَ مُجَاوَزَةُ القَدْرِ. قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص/ 22]. وَيُقَالُ أَشَطَّ القَوْمُ فِي طَلَبِ فُلَانٍ، إِذَا أَمْعَنُوا وَأَبْعَدُوا.

وَأَمَّا المَيْلُ فَالمَيْلُ فِي الحُكْمِ. وَيَجُوزُ أَن يُنْقَلَ إِلَى هَذَا البَابِ الِاحْتِجَاجُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص/ 22]. أَيْ لَا تَمِلْ. يُقَالُ [شَطَّ، وَ] أَشَطَّ، وَهُوَ الجَوْرُ وَالمَيْلُ فِي الحُكْمِ»[3].

ومن استشهاده بالحديث الشريف ما أورده في مادة (سَرَفَ). قال: «السِّينُ وَالرَّاءُ وَالفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَعَدِّي الحَدِّ وَالإِغْفَالِ أَيْضًا لِلشَّيْءِ. تَقُولُ: فِي الأَمْرِ سَرَفٌ، أَيْ مُجَاوَزَةُ القَدْرِ. وَجَاءَ فِي الحَدِيثِ: "الثَّالِثَةُ فِي الوُضُوءِ شَرَفٌ، وَالرَّابِعَةُ سَرَفٌ"»[4].

ومما استشهد فيه بشعر العرب: «(عَصَمَ): العَيْنُ وَالصَّادُ وَالمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِمْسَاكٍ وَمَنْعٍ وَمُلَازَمَةٍ. وَالمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَعْنًى وَاحِدٌ. مِنْ ذَلِكَ العِصْمَةُ: أَنْ يَعْصِمَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَبْدَهُ مِنْ سُوءٍ يَقَعُ فِيهِ. وَاعْتَصَمَ العَبْدُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - إِذَا امْتَنَعَ. وَاسْتَعْصَمَ: التَجَأَ. وَتَقُولُ العَرَبُ: أَعْصَمْتُ فُلَانًا، أَيْ هَيَّأْتُ لَهُ شَيْئًا يَعْتَصِمُ بِمَا نَالَتْهُ يَدُهُ أَيْ يَلْتَجِئُ وَيَتَمَسَّكُ بِهِ. قَالَ النَّابِغَةُ:

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ المَلَّاحُ مُعْتَصِمًا *** بِالخَيْزُرَانَةِ مِنْ خَوْفٍ وَمِنْ رَعَدِ»[5]

4- 2- 3- 7- **<u>تضمن بعض المسائل الصرفية</u>**: من المسائل الصرفية التي تطرق إليها ما جاء في مادة (أول): «(أول): الهَمْزَةُ وَالوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: ابْتِدَاءُ الأَمْرِ وَانْتِهَاؤُهُ. أَمَّا الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ الشَّيْءِ، وَالمُؤَنَّثَةُ الأُولَى، مِثْلُ أَفْعَلَ وَفُعْلَى، وَجَمْعُ الأُولَى أُولَيَاتٌ مِثْلُ الأُخْرَى. فَأَمَّا الأَوَائِلُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَأْسِيسُ بِنَاءِ "أَوَّلٍ" مِنْ هَمْزَةٍ

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، 353/1.

[2] حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط4، 1988، 357/2.

[3] ابن فارس، مقاييس اللغة، 166/3.

[4] نفسه، 153/3.

[5] نفسه، 331/4.

وَوَاوٍ وَلَامٍ، وَهُوَ القَوْلُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَأْسِيسُهُ مِنْ وَاوَيْنِ بَعْدَهُمَا لَامٌ. وَقَدْ قَالَتِ العَرَبُ لِلْمُؤَنَّثَةِ أَوَّلَةٌ. وَجَمَعُوهَا أَوَّلَاتٌ وَأَنْشَدَ فِي صِفَةِ جَمَلٍ:

آدَمُ مَعْرُوفٌ بِأَوَّلَاتِهِ ***خَالُ أَبِيهِ لِبَنِي بَنَاتِهِ

أَيْ: خُيَلَاءُ أَبِيهِ ظَاهِرٌ فِي أَوْلَادِهِ. أَبُو زَيْدٍ: نَاقَةٌ أَوَّلَةٌ وَجَمَلٌ أَوَّلٌ: إِذَا تَقَدَّمَا الإِبِلَ. وَالقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ أَوَاوِلُ، إِلَّا أَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ طَرَفًا أَوْ قَرِيبَةً مِنْهُ بَعْدَ أَلِفٍ سَاكِنَةٍ قُلِبَتْ هَمْزَةً .الخَلِيلُ :رَأَيْتُهُ عَامًا أَوَّلَ يَا فَتَى، لِأَنَّ أَوَّلَ عَلَى بِنَاءِ أَفْعَلَ، وَمَنْ نَوَّنَ حَمَلَهُ عَلَى النَّكِرَةِ. قَالَ أَبُو النَّجْمِ:

مَا ذَاقَ ثُفْلًا مُنْذُ عَامٍ أَوَّلِ»[1]

فقد تطرق إلى مؤنث كلمة (أَوّل)، وجمعها، وأصل حروفها، وقلب الواو فيها همزة.

4- 2- 3- 8- **<u>الإشارة إلى بعض لهجات العرب</u>**: ومن ذلك ما أورده في مادة (أَيَرَ): « الهَمْزَةُ وَاليَاءُ وَالرَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الرِّيحُ. وَاخْتُلِفَ فِيهَا، قَالَ قَوْمٌ :هِيَ حَارَّةٌ ذَاتُ أُوَارٍ. فَإِنْ كَانَ كَذَا فَاليَاءُ فِي الأَصْلِ وَاو... وَقَالَ الآخَرُونَ :هِيَ الشَّمَالُ البَارِدَةُ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ» [2].

4- 2- 3- 9- **<u>الاهتمام بالتعبيرات المجازية</u>**: اهتم ابن فارس بالعبارات المجازية في معجمه، فنبه عليها، مصرحا بأنها من المجاز، أو المستعار، أو المشبه، أو المحمول. ومن ذلك ما ورد في آخر مادة (دع و)، قال: «وَيُحْمَلُ عَلَى البَابِ مَجَازًا أَنْ يُقَالَ: دَعَا فُلَانًا مَكَانُ كَذَا، إِذَا قَصَدَ ذَلِكَ المَكَانَ، كَأَنَّ المَكَانَ دَعَاهُ. وَهَذَا مِنْ فَصِيحِ كَلَامِهِمْ»[3].

ومنه أيضا ما قاله في مادة (ر ج ل): «...فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: تَرَجَّلَ النَّهَارُ، إِذَا ارْتَفَعَ، فَهُوَ مِنَ البَابِ الأَوَّلِ، كَأَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ، أَيْ إِنَّهُ قَامَ عَلَى رِجْلِهِ. وَكَذَلِكَ رَجَّلْتُ الشَّعْرَ، هُوَ مِنْ هَذَا، كَأَنَّهُ قُوِّيَ. وَالمِرْجَلُ مُشْتَقٌّ مِنْ هَذَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا نُصِبَ فَكَأَنَّهُ أُقِيمَ عَلَى رِجْلٍ»[4].

4- 2- 3- **<u>منزلة مقاييس اللغة</u>**: تبوأ معجم "مقاييس اللغة" منزلة رفيعة بين معاجم اللغة العربية؛ وذلك لاعتماده فكرة "المقاييس" التي ترد الألفاظ إلى أصولها الدلالية. قال محقق "مقاييس اللغة" الأستاذ عبد السلام محمد هارون: «فإن كتابنا هذا لا يختلف اثنان بعد النظر فيه، أنه فَذٌّ في بابه، وأنه مفخرة من مفاخر التأليف العربي، ولا إخال لغة في العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف»[5].

ولعله من خلال هذا العرض المقتضب يكون قد تبيّن لنا مكانة "ابن فارس" في خدمة اللغة العربية، وقد ركزنا على أبرز كتابيه "الصاحبي في فقه اللغة"، و "مقاييس اللغة" اللذين كان لهما أثر كبير في الدراسات اللغوية العربية قديما وحديثا؛ لما تضمناه من أفكار ثاقبة نيرة في فهم اللغة العربية، وما سارا عليه من منهج متميّز في تأليفهما.

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، 158/1.

[2] نفسه، 163/1.

[3] نفسه، 281/2.

[4] نفسه، 493/2.

[5] نفسه [مقدمة المحقق]، 45/1.

المحاضرة الثانية عشرة: ابن مالك (600 هـ - 672 هـ).

1- التعريف بابن مالك[1]: هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجَيّاني المتوفى بدمشق سنة 672 هـ، إمام النحاة واللغويين الأندلسيين في عصره.

أخذ العربية عن غير عالم في الأندلس، ومنهم أبو علي الشلوبين (ت: 645 هـ)، ورحل إلى المشرق حوالي سنة 630هـ، ولقي ابن الحاجب (ت: 646هـ) وأخذ عنه واستقر بحلب، وفيها تتلمذ لابن يعيش (ت: 643 هـ)، وتصدر بها مدة للإقراء، ثم تركها إلى دمشق، واستوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادلية.

لم يكن ابن مالك أُمَّةً لا في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضا في اللغة وأشعار العرب التي يُستشهَد بها في النحو، وكذلك كان أمة في القراءات، ورواية الحديث النبوي. وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب.

ويُعدّ ابن مالك أول من استكثر من رواية الحديث في النحو، فقد كان النحاة قبله يستشهدون بالحديث أحيانا، إلا أنه توسع في الاستشهاد به.

- **منظوماته**: خلف ابن مالك آثارا منظومة في النحو والصرف، ومنها:

ألفيته المشهورة، وهي في ألف بيت، والكافية الشافية، وهي في ثلاثة آلاف بيت، ومنها المؤصل في نظم المفصل للزمخشري، وتحفة المودود في المقصور والممدود.

- **مصنفاته**: خلف مصنفات كثيرة في العربية، ومنها: "شرح الكافية الشافية"، و"التسهيل" وشرح التسهيل"، و"شرح الجزولية"، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، و"عمدة الحافظ وعدة اللافظ" و"شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، و"إيجاز التعريف في علم التصريف"، و"المقدمة الأسدية" التي صنّفها لابنه تقي الدين الأسد، و"الفوائد في النحو". وقد بلغت مصنفاته نحو ثلاثين مصنفا بين منظوم ومنثور.

2- أدلة (أصول) النحو وموقف ابن مالك منها:

2- 1- السماع: يعد السماع (الرواية/ النقل) الأصل الأول من أصول الاستدلال في النحو. وابن مالك يقدّم السماع على القياس. قال: «الرواية لا تُعارَض بالرأي»[2]. كما أنه جعل السّماع شرطا للقياس والحمل،

---

[1] ينظر ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1964، 130/1 وما بعدها. والمقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، 1968، 222/2 وما بعدها. وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986، 590/7-591. وأحمد محمد عبد الراضي، نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012، 107/2.

[2] ابن مالك شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1990، 386/3.

فقال: «القياس إنما يكون على ما سُمِع لا على ما لم يُسمَع»[1]، بل إنه يذهب إلى أن «المستَعمل مقبول، وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يُستَعمَل تعيّنَ اجتنابه»[2].

ومما استُعمل وخالف القياس تعدية "أعلم" و"أرى" بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، قال: «لكن سُمِع تعدّي "أَعلَمَ" و"أَرى" إلى ثلاثة على خلاف القياس فقُبِل»[3].

ومن مظاهر اعتداده بالسماع اعتراضه على النحويين الذين خصوا "ما" و"ليس" بنفي ما في الحال؛ إذ ذهب إلى أنهما تنفيان ما في الحال، وما في الماضي وما في الاستقبال، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [هود/8]، وقوله: ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة/267]، وقوله: ﴿ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة/167][4].

2- 1- 1- <u>الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته</u>: يعد القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاستشهاد والاحتجاج لدى النحاة. وابن مالك كثير الاستشهاد والاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته؛ فقد استشهد بالقرآن -مثلا- في شرح التسهيل في 1391 موضعا، وفي شرح الكافية الشافية في 645 موضعا[5].

وهو يرى بأن القرآن الكريم هو أقوى الحجج، ومن ذلك قوله -موافقا الكوفيين- في جواز حذف الاسم الموصول إذا عُلِم: «وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه، إذا عُلم...لأن ذلك ثابت بالقياس والإجماع... وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت/46]، أي وبالذي أُنزل إليكم»[6].

ولربما غالى ابن مالك في الاحتجاج بالقرآن الكريم. ومن ذلك أنه يرى أن اسم الإشارة يكون على مرتبتين: قريب، وبعيد، وأنه لم يرد في القرآن الكريم إلا باللام والكاف معا، مثل: ذلك، أو مجردا منهما معا، مثل: ذا، وهذا. يقول: «...أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا، أو لمصاحب لهما معًا. أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾» [النحل/89][7].

وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله: «هذا الوجه شبيه بكلام الوعاظ، ولا يلزم كونه لم يرد في القرآن لعدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن ولا يدعي أحد أن القرآن

---

[1] ابن مالك شرح التسهيل، 418/3.

[2] نفسه، 86/3.

[3] نفسه، 100/2. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1986، 573/2.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 380/1.

[5] ناصر محمد عبد الله آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2009، ص430 (ها: 4).

[6] ابن مالك، شرح التسهيل، 235/1.

[7] نفسه، 243/1.

أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه "رُبَّ" تجر الأسماء، وقد طفح بها لسان العرب نثرًا ونظمًا، حتى إنه قلَّ قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ في القرآن جارة الأسماء»[1].

وابن مالك يحتج بالقراءات القرآنية، ويرى بأن القراءات المخالفة للقياس شاذة تُحفظ ولا يُقاس عليها. ويسميها لغات. ومنها قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه/63]، حيث قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة والكسائي "إِنّ" بالتشديد. وهي لغة بني الحارث بن كعب، حيث يلزمون المثنى الألف في جميع أحواله[2].

وقد بيّن السيوطي (ت: 911 هـ) منهج ابن مالك في تعامله مع الرواية بقوله: «لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين؛ فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر.

وابن مالك يُعلِم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس، ولا تأويل، بل يقول :إنه شاذ، أو ضرورة... قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين»[3].

2- 1- 2- <u>الاستشهاد بالحديث الشريف</u>: جعل ابن مالك من الحديث الشريف مصدرا أصيلا من مصادر السماع؛ فاستعان به في التقعيد، والاستدراك، والاعتراض[4]. وليس أدلّ على ذلك من أنه أقام كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" على دراسة ما يقارب 247 حديثا، اعتمد فيه التوجيهات النحوية للقضايا المشكلة، وتقويم القواعد النحوية على ضوء الحديث الشريف[5].

وهو يرى بأن الحديث الشريف مُغن عن غيره في الاستشهاد والاحتجاج. ومن ذلك اعتراضه على البصريين الذين لا يجيزون حذف حرف النداء مع اسم الجنس المبني للنداء. فقد أجاز ذلك على قلة. ثم قال: «وقد يُحذف في الكلام الفصيح، كقول النبي ﷺ مترجما عن موسى ﷺ "نَوبي حَجَرُ"، وكقوله ﷺ: "اشْتَدّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي". وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما»[6].

ومن مواضع اعتداده بالحديث الشريف في الأحكام النحوية أنه أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف في السَّعة والاختيار، حيث اعترض على الجمهور في تخصيصهم الفصل بضرورة الشعر. قال: «وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدّرداء -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"؟ أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي؟ ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلّق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصّه بالضرورة»[7].

---

[1] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000، 193/3.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، 62/1.

[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د ط)، 2006، ص440-441.

[4] ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص454.

[5] نفسه، ص467.

[6] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1290/3.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، 273/3.

2- 1- 3- <u>الاستشهاد بكلام العرب (ولغاتهم)</u>: كلام العرب المُحتج بلغتهم ثالث مصدر من مصادر السماع. وقد اعتمده ابن مالك في التقعيد، والاحتجاج، والاستدراك، والاعتراض. قال: «يجب أن يُعتَقَد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع»[1].

وهو يعتدّ بما نُقل عن العرب، وسُمِع عنهم: «...فإن سيبويه لم يكن يحتجّ بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يُحتَجُّ بقوله»[2].

وهو بعد يهتم بصحة الرواية في مسائل الاحتجاج. مثل قوله: «وسمع سيبويه بعض العرب يقول: "أَمَا إِنْ جَزاكَ اللهُ خيرًا -بالكسر. وجعل تقديره :أَمَا إِنَّكَ جزاكَ اللهُ خيرًا»[3].

وقوله: «حكى أبو محمد بن السّيد: أنّ أبا عمرو بن العلاء أخبر: أن بني تميم يقولون: "لَيْسَ الطّيبُ إلّا المِسكُ" -بالرفع- وأن تكلمهم بذاك وأمثاله ذائع»[4].

وقوله: «حكى الفراء أن بعض العرب يقول في مِنْ: مِنا، وزعم أنه الأصل وخُفِّفت؛ لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون»[5].

وقد كان ابن مالك على اطلاع واسع على أشعار العرب وأرجازهم؛ مما جعله يستدرك على النحاة كثيرا من المسائل. ومن ذلك أنه ألحق "وَنى"، و "رامَ" التي مضارعها "يَريم" بـ "زال" الناقصة. قال: «ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنِي باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

لَا يَنِي الحِبُّ شيمَةَ الخَبّ ما***دامَ فَلا تَحْسِبَنَّهُ ذا ارْعِواءِ

وقال الآخر في إعمال يَريمُ العمل المُشار إليه:

إذا رُمْتَ مِمَّنْ لا يَريمُ مُتَيَّما***سُلُوّاً، فَقَدْ أَبْعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرْمَى»[6].

2- 2- <u>القياس</u>: هو الأصل الثاني من أصول النحو وأدلته. ويُعرّف القياس بأنه: «حمْلُ غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه»[7].

وبلغ اهتمام النحاة بالقياس أن حدوا به النحو: فقالوا بأنه «عِلْمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[8]. وذهب ابن جني إلى أنّ ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم[9].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 52/2.

(2) نفسه، 81/3.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 505/1.

(4) نفسه، 425/1.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 130/3.

(6) نفسه، 334/1.

(7) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص45. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص203.

(8) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص95. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص204.

(9) ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 114/1.

وقد اعتدّ ابن مالك -كغيره من النحاة- بالقياس؛ فغياب السماع لا يعني بالضرورة امتناع الأحكام النحوية؛ إذ لم تُسمع كلُّ اللغة عن العرب، بل إن كثيرا من قضايا هذا العلم استُنبط بالقياس[1].

ولغات العرب في نظر ابن مالك ليست في مستوى واحد من حيث القياس عليها، ومن ذلك قوله: «لغة بني تميم في تركهم إعمال "ما" أقْيَسُ من لغة أهل الحجاز»[2].

ومن أمثلة اعتداده بالقياس اعتراضه على بعض النحاة الذين جعلوا "لا" ناهية في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً **لَا تُصِيبَنَّ** الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال/25]؛ لأن الفعل أُكِّدَ بعدها بالنون. حيث ذهب ابن مالك إلى أنها "لا" النافية أُكِّد بعدها الفعل بالنون تشبيها لها بالناهية؛ قياسا على قول الشاعر [من الطويل]:

فَلا الجارَةُ الدُّنيا بِها **تَلْحَيَنَّها*****وَلا الضَّيْفُ فيها إِنْ أَناخَ مُحَوَّلُ

إلا أنه يرى بأنّ التوكيد في الآية الكريمة أحسن؛ لاتصاله بـ "لا"، فهو بذلك أشبه بالنهي، كقوله تعالى: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطانُ﴾ [الأعراف/27][3].

2- 3- <u>الإجماع</u>: الإجماع في الاصطلاح النحوي يعني «اجتماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[4]. وهذا لا يعني أن النحاة لم يخرجوا على ما أجمع عليه نحاة البلدين. قال ابن جني في [باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة]: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يَرِد ممن يُطاع أمرُه في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة[5].

وقد اعتمد ابن مالك الإجماع في نقل آراء النحاة. ويرى بعض الباحثين أن اعتداده بالإجماع في مسألة ما، لم يكن بهدف تقوية رأيه أو الانتصار له؛ وهذا يدل على ضعف حجية الإجماع لديه[6].

وقد خالف ابن مالك الإجماع في كثير من المسائل، ومنها:

- نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، يقول: «النائب عن الفاعل إما مفعول به، نحو: "ضُرِبَ زَيدٌ"، وإما جار ومجرور، نحو: غُضِبَ منه»[7]. والنحاة يجمعون على أن النائب عن الفاعل هو المجرور، لا الجار والمجرور معا[8].

---

[1] ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص393.

[2] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 434/1.

[3] نفسه، 1404/3.

[4] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص187.

[5] ابن جني الخصائص، 189/1.

[6] ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص420.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، 126/2.

[8] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، 1337/3.

- ومن ذلك أيضا اعتراضه على الزمخشري في جعله كلمة "مقام" عطف بيان في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران/97]، فـ "آياتٌ" نكرة، و"مقام" معرّفة بالإضافة. قال ابن مالك: «فقوله هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يُلتَفت إليه»[1].

2- 4- <u>استصحاب الحال</u>: عرّفه ابن الأنباري بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[2].

وقد اعتدّ ابن مالك باستصحاب الحال باعتباره أصلا من أصول النحو وأدلته. قال أحد الباحثين: «أما ابن مالك، فقد أخذ به دليلا من أدلة النحو، وقد أكثر من الاستدلال باستصحاب الحال مع التصريح بذلك الاسم»[3].

ومن مسائل أخذه باستصحاب الحال، قوله: «وإنما كانت "ربّما" صارفةً معنى المضارع إلى المضي؛ لأن "رُبّ" قبل اقترانها بـ"ما" مستعملة في المضي، فاستُصْحِب لها بعد الاقتران ما كان لها»[4].

ومن ذلك أيضا اعتراضه على مجموعة من النحاة في أنّ "كان" وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على الحدث. قال: «...أن مدّعي ذلك معترف بأن الأصل في كلّ فعل الدلالة على معنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل»[5].

3- <u>اختياراته النحوية</u>: لابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين، كما أن له آراء اجتهادية ينفرد بها.

3- 1- <u>اختياراته البصرية</u>: مما اختاره من مذاهب البصريين:

- **<u>نون الرفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة</u>:** حينما تجتمع نون رفع المضارع ونون الوقاية في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ﴾ [الزمر/64] ذهب إلى أن المحذوفة هي نون الرفع، والباقية هي نون الوقاية؛ لما كان لها من صون الفعل ووقايته من الكسر. وهو ما ذهب إليه سيبويه[6].

- **<u>تضمّن "عَسَى" معنى المُقاربة</u>:** ذهب إليه "سيبويه" من أن الفعل "عسى" في قولك: "عَسيتَ أَنْ تَفْعَلَ" مُضَمَّن معنى "قارَبْتَ"، وبذلك يكون محل "أنْ تَفْعَلَ" النصب على المفعولية[7].

- **<u>"إمّا" الثانية</u>:** أخذ برأي "يونس بن حبيب" في أَنّ "إمّا" الثانية في مثل: "قام إمّا زيدٌ، وإمّا عمرو" غير عاطفة، إنما العاطف هو الواو السابقة لها؛ ذلك لملازمتها الواو العاطفة غالبا[8].

---

[1] ابن مالك شرح التسهيل، 326/3.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص46.

[3] عصام عيد فهمي أبو غربيّة، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، (د ط)، ص417.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 28/1.

[5] نفسه، 338/1.

[6] نفسه،140/1.

[7] نفسه، 394/1.

[8] ابن هشام، مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 71/1-72.

- **جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان متوسطا بين الاسم والخبر:** كان ابن مالك يذهب مذهب "المبرد" في أنه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم عليه، إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا مثل: "إنّ زيدًا لَبِكَ وَاثِقٌ" وجوزا معا: "إنَّ زيدًا لَبِكَ لَواثِقٌ" بدخول اللام على الخبر ومعموله جميعا[1]. قال:

وَبَعْدَ ذاتِ كَسْرٍ لامُ الابْتِدا***تَأْتي كـ "إنَّ خالِدًا لَذُو هُدى"[2]

- **دخول الواو على خبر "كان":** اختار رأي "الأخفش" في دخول الواو على أخبار كان وأخواتها، إذا كانت جملة، تشبيها لها بالجملة الحالية، مستدلا بقول بعض الشعراء [من الطويل]:

وَكانُوا أُناسًا يَنْفَحونَ، فَأَصْبَحوا***وَأَكْثَرُ ما يُعْطونَهُ النَّظَرُ الشَّزْرُ

وذهب الجمهور إلى أن "أصبحوا" في البيت تامة والجملة حالية[3].

- **دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية:** كما أخذ برأي "الأخفش" في مسألة دخول الواو على خبر "ليس" و"كان" المنفية، إذا كان جملة بعد "إلا"، كقول أحد الشعراء [من الخفيف]:

لَيْسَ شَيْءٌ إلَّا وَفيهِ إذا مَا***قابَلَتْهُ عَيْنُ البَصيرِ اعْتِبارُ

وأنكر ذلك الجمهور ذاهبين إلى أن الخبر حذف ضرورة، أو أنّ الواو زائدة[4].

3- 2- اختياراته الكوفية: تبعهم ابن مالك في مسائل تبعوا فيها الأخفش، وفي كثير من المسائل التي تفردوا بها. ومما تبعوا فيه "الأخفش" وأخذ به ابن مالك:

- **جواز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور والمصدر نائبَ فاعل مع وجوده:** كما جاء في قراءة أبي جعفر: ((لِيُجْزَى قَومًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ))، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبة، وهي مفعول به[5].

- **مجيء إذ الظرفية مفعولا به وبدلا منه:** فمجيئها مفعولا به نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف/86]. أما مجيئها بدلا، فنحو قوله جل وعلا: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم/16]، والجمهور لا يثبتون ذلك، بل يرون أنها لا تكون إلا ظرفا مضاف إليها[6].

- **مجيء "أو" العاطفة بمعنى الواو:** أي: لمطلق الجمع، بشرط أمن اللّبس. نحو قول امرئ القيس [من الطويل]:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ***صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَديرٍ مُعَجَّلِ

ومثل قول جرير في عبد الملك بن مروان [من البسيط]:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، (د ط)، 1992، 172/2.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 488/1 و490.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 2/ 85-86.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 359/1. والسيوطي، همع الهوامع، 86/2.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 128/2.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 172/3، وابن هشام، مغني اللبيب، 95/1.

جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا***كَمَا أَتَى رَبَّهُ موسَى عَلَى قَدَرِ[1]

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْناهُ إِلَى مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات/147][2].

ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي ﷺ: «اسْكنْ أُحَدُ، فما عليك إلا نبيٌّ أو صدّيقٌ أو شهيد»[3].

ومما تفرّد به الكوفيون واختاره ابن مالك:

- **جواز وضع المفرد والمثنى والجمع أحدهما موضع الآخر:** اختار رأي الكوفيين في جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع أحدهما موضع الآخر، مثل قول امرئ القيس:

بها العينان تَنْهلّ

أي: تنهلان، وقولهم: "لَبَّيْكَ" أي: تلبية مكررة، وقولهم: "شابَتْ مَفارِقُهُ"، وليس للشخص سوى مفرق واحد، ومثل: عظيم المناكب، وغليظ الحواجب والوجنات[4].

- **مثال وقوع المثنى موقع المفرد** قول الشاعر [من الطويل]:

إذا ما الغُلامُ الأَحْمَقُ الأُمّ سامَني***بِأَطْرافِ أَنْفَيْهِ اسْتَمَرَّ مُقارِعا

- **مثال وقوع الجمع موقع مفرده** قول جرير [من الكامل]:

قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِكَ بَعْدَما***شابَ المَفارِقُ وَاكْتَسينَ قَتيرا

- **ومثال وقوع الجمع موقع مثنّاه** قول الشاعر [من الكامل]:

فَالعَيْنُ بَعْدَهمُ كَأَنّ حِداقَها***سُمِلَتْ بِشَوْكٍ، فهي عُورٌ تَدْمَعُ[5]

- **الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور:** اختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع وتقدمهما نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال كان فاعلا للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر بـ"استقرّ"، في مثل: "ما في الدار أحد"[6].

- **جواز دخول الفاء على الخبر إذا كان أمرا:** نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة/38]. وأوّلَ ذلك جمهور البصريين مع حذف الخبر، والتقدير: "مما يُتلى عليكم"، أي: حُكْمُ ذَلِكَ[7].

- **واختار رأيهم في أن "إيّاهُ" في نحو: "رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ" توكيد، لا بدل**[8].

---

[1] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1222/3. وابن هشام، مغني اللبيب، 75/1.

[2] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، 424/2.

[3] ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، (د ب)، ط2، 1413 هـ، ص172. وابن مالك، شرح التسهيل، 364/3.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 171-172.

[5] ابن مالك، شرح التسهيل، 111/1-112.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب، 510/2-511.

[7] السيوطي، همع الهوامع، 56/2.

[8] ابن هشام، مغني اللبيب، 526/2.

- **جواز بناء الظروف المبهمة:** مثل: حينَ، وزمَنَ، ومُدَّةَ، ووَقْتَ، إذا أضيفت إلى الجمل الاسمية؛ لمجيء ذلك كثيرا في الشعر، مثل قول الشاعر [من الطويل]:

أَلَمْ تَعْلَمي يا عَمْرَكِ اللهُ أنّني***كَريمٌ عَلَى حِينَ الكِرامُ قليلُ[1]

- **جواز نصب المضارع مع فاء السببية في جواب الرجاء:** بدليل ورود ذلك في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[عبس/4]، وقوله: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾[غافر/37] في قراءة من نصب فيهما[2].

- **جواز تقديم التمييز على عامله:** كان يتبع "الكسائي"، ومن أخذ برأيه من البصريين أمثال المازني والمبرد في جواز تقديم التمييز على عامله؛ لوروده في المُخَبّل السعدي [من الطويل]:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا***وَمَا كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطيبُ

غير أنه اشترط أن يكون الفعل متصرفا، فلا يقال في التعجب: "ما رَجُلًا أَحْسَنَ زَيدًا!"[3].

- **"لَوْ" تأتي مصدرية:** وذلك إذا حَسُنَ في موضعها "أَنْ"، في نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة/96]، وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم/9][4].

- **مجيء "الكاف" بمعنى "على":** اتبع رأي "الفراء" في أن الكاف كما أنها حرف تشبيه قد تأتي بمعنى "على". قال: «وقد تجيء بمعنى "على" كقول بعض العرب: كَخير. في جواب من قال: كيف أصبحت؟ حكاه الفراء»[5].

- **مجيء "على" بمعنى "مَعَ":** تبع رأي الكوفيين في أنّ "على" تأتي بمعنى "مَعَ" في نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة/177]، أي: مع حُبّه. وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد/6]، أي: مع ظلمهم[6].

3- 3- اختياراته البغدادية: واختار آراء البغداديين في كثير من المسائل، من ذلك:

- **"سِوَى" مثل "غَيْرُ":** ذهب ابن مالك إلى أنّ "سِوَى" مثل "غَيْرُ" في المعنى والتصرف، فتكون فاعلا في مثل: جاءني سِواكَ، ومفعولًا في مثل: رأيتُ سواكَ، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء في مثل: ما جاءني أحدٌ سِواك. وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب. وقد عزا ابن هشام القول للزجاجي وابن مالك[7]. وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أنّ "أتاني سواك". رواه الفراء[8].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 256/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 123/4.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 389/2. وابن هشام، مغني اللبيب، 534/2.

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 302/1-303. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 294/1.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 170/3.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 186/4.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، 162/1.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، 315/2.

- **"غَيْرُ الاستثنائية:** ذهب مذهب أبي علي الفارسي في أنها منصوبة على الحالية في مثل: قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ[1].

- **"ما" الزمانية:** أخذ برأي أبي علي الفارسي في أن "ما" تأتي زمانية، كما في قوله عز شأنه: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[التوبة/7]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[2].

- **من معاني الباء الجارة التبعيض:** كما تبعه في أن من معاني الباء الجارة التبعيض، في نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان/6]. و قوله: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة/6][3].

- **علّة بناء الاسم:** كان يأخذ برأي "ابن جني" في أن علة بناء الاسم هي شبهه بالحرف[4].

- **"إلّا" الزائدة:** وتبع "ابن جني" في أن "إلّا" قد تأتي زائدة، وحمل عليه قول أحد الشعراء [من الطويل]:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونا بِأَهْلِهِ***وَمَا صَاحِبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا[5]

3- 4- اختياراته الأندلسية: كان ابن مالك يأخذ أحيانا بآراء أسلافه من الأندلسيين، ومن ذلك:

- **خبر المبتدأ بعد "لولا":** أخذ برأي "الشلوبين" ومن سبقه في أن خبر المبتدأ بعد "لولا" إذا كان كونا عاما مُطلقا كالوجود والحصول، وجب حذفه، مثل: "لَوْلا زيدٌ لأكرمتُك"، أما إذا كان كونا مقيدا، فيجب ذكره، نحو قوله ﷺ: «لولا قومُكِ حُديثو عهد بكُفْرٍ، لبنَيْتُ الكعبةَ على قواعِدِ إبراهيمَ». وكقولك: "لَوْلا عَلِيٌّ مُسافِرٌ، لَزُرْتُكَ"[6].

- وكان يذهب مذهب ابن عصفور في أنّ (عُيُونًا) في مثل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر/12] تمييز لا حال كما ذهب الشلوبين[7].

- **"كَأَيِّن" تأتي للتكثير وللاستفهام:** كما أخذ بآراء الأندلسيين في أن "كَأَيِّنْ" كما أنها تأتي للتكثير في مثل: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران/146]. وتأتي أيضا للاستفهام كما جاء في قول أبيّ بن كعب لعبد الله بن مسعود: «كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وتسعين. فقال أبيّ: قط" أراد ما كانت كذا قط»[8].

- **جواز حذف مفسّر "نعْمَ" و "بئس" إذا عُلم:** تبع "ابن عصفور" في جواز حذف التمييز مع "نِعْم" و"بئس" إذا كان معلوما في نحو قوله ﷺ: «من توضأ يومَ الجمعة، فبها ونِعمت». أي: نِعمتِ السّنّةُ سُنَّةً[9].

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 180/1.

(2) نفسه، 332/1.

(3) نفسه، 122/1-123.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 1/ 48.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 86/1. المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه.

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 354/1-355. وابن هشام مغني اللبيب، 302/1. والسيوطي، همع الهوامع، 40/2.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 68/4.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل، 423/2. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 210/1.

(9) السيوطي، همع الهوامع، 34/5-35.

- **"نظر" من أفعال التعليق مع الاستفهام:** التعليق هو ترك عمل الفعل لفظا، لا معنى. وهو من مباحث "ظنّ" وأخواتها، حيث يترك مباشرتها للمفعولين لفظا، إذا وقعت قبل ما له الصدارة. نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِما لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف/12]، حيث وقع الفعل "علم" قبل اسم الاستفهام "أَيُّ". وقد توسع ابن مالك في أفعال التعليق، فجعل منها كل ما دلّ على رؤية بالعين. قال: «ويلحق بهذا ما دلّ على رؤية عين كقوله تعالى: ﴿عَلَى الأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ...هَلْ ثُوِّبَ الكُفَّارُ﴾[المطففين/23-36][1].

ووافق ابن مالك ابن خروف وابن عصفور في أن الفعل "نظر" معلَّق مع الاستفهام في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية/17][2].

- **رفع "كُلّ" ونصبها:** ذهب البيانيون إلى أن "كُلّ" إذا وقعت في حيّز النفي، كان النفي موجَّها إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: "ما جاء كُلُّ القوم"، وإن وقع النفي في حيّزها اقتضى السّلب عن كلّ فرد.

وقد تبع ابن مالك "الشلوبين" في أنه لا فرق في المعنى بين نصب "كلّ" ورفعها في بيت أبي النّجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي***عَلَيَّ ذَنْبًا كُلّهُ لَمْ أَفْعَلِ[3]

4- بعض آرائه واجتهاداته النحوية: لابن مالك بعد تلك الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة ينفرد بها، ومنها:

- **علامات الإعراب:** كان يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها[4].

- **"ذانِ وتانِ واللَّذانِ واللَّتانِ":** كان يرى أنها مثناة حقيقة، وأنها لذلك معربة لا مبنية[5]. وذهب إلى أن قراءة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه/63]، إنما هي على لغة بَلْحارثِ بْنِ كَعْبٍ في إجراء المثنى بالألف دائما[6].

- **جواز حذف عائد الموصول:** جوّز ابن مالك حذف عائد الموصول قياسا على حذفه في الخبر، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[الشورى/23]، أي: يُبَشِّرُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ[7].

- **جواب "لمّا":** اتفق النحاة على أن جواب "لما" يكون فعلا ماضيا، فإن جاء فعلا مضارعا أُوّل بماض، في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ البُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود/74]، فهو مؤوّل بـ "جادَلَنا". وكان ابن مالك يرى بأن جوابها قد يأتي جملة اسمية مقرونة بالفاء، أو بـ "إذا" الفجائية. نحو قوله

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 2/ 562.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 2/235-236.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/225.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 1/ 44.

(5) نفسه، 1/ 140.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/48.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 1/ 310.

تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان/32]. وذهب الجمهور في الآية إلى أن الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد. وقوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت/65] [1].

- **دلالة "إِذْ" على الاستقبال:** كان يرى أن "إِذْ" قد تقع للاستقبال، مستدلا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة/4]. والجمهور يجعلونها من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع[2].

- **"عَنْ" تفيد البدل:** في نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة/48]. وفي الحديث: «صومي عن أُمِّكِ»، أي: بدل أمّك[3].

- **الكاف تأتي للتعليل:** وذلك في نحو قول الشاعر [من الطويل]:

وَطَرْفَكَ إِمّا جِئْتَنا، فاحْبِسَنَّهُ***كَما يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

فهو يرى بأن الكاف للتعليل، وأن "ما" كافة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ "كَيْ" في المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة/198]، أي لعلّة هِدايَتِهِ لَكُمْ[4].

- **"لَكِنْ" ليست عاطفة بعد الواو:** كان يذهب إلى أن "لَكِنْ" غير عاطفة في مثل: "ما قامَ زيدٌ، ولَكِنْ عَمْرٌو"، والواو عاطفة لجملة حُذف بعضُها على جملة صُرّح بجميعها، والتقدير: ولَكِنْ قامَ عَمْرٌو. وعلّل ذلك بأن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه، نحو: قام زيدٌ ولم يقمْ عمروٌ[5].

- **عطف الجملة أو المفرد:** كان الجمهور يذهب في مثل قول الشاعر [من الوافر]:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا***وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ وَالعُيُونَا

إلى أنه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل: "كَحَّلْنَ". وذهب ابن مالك إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين[6]. قال: «فاستغنى بمفعول كَحَّلْنَ عنه، وهو معطوف على زَجَّجْنَ، وجاز ذلك؛ لأن في زجَّج وكَحَّل معنى حَسَّنَ»[7].

ومنه قول الآخر [من الرجز]:

عَلَفْتُها تِبْنًا وَماءً بَارِدًا***حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْناهَا[8]

فقد استغنى بـ "عَلَفْتُها" عن "سَقَيْتُها".

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/309-310.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 3/172.

(3) نفسه، 4/192.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/199-200.

(5) نفسه، 1/322. والسيوطي، همع الهوامع، 5/263.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 5/228.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/ 350.

(8) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، 1/ 226.

- **رفع المضارع بعد "لَمْ" الجازمة:** ذهب ابن مالك إلى أن رفع المضارع بعد "لَمْ" الجازمة **لغة** في قول بعض الشعراء [من البسيط]:

لَوْلَا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ***يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ **لَمْ يُوفونَ** بِالجارِ[1]

وكان الجمهور يرون أنه ضرورة[2].

- **صياغة صيغتي التعجب من غير فعل:** لاحظ ابن مالك أن العرب تصوغ صيغتي التعجب شذوذا من غير فعل، فقال: «وقد يبنيان من غير فعل، كقولهم: ما أَذْرَعَ فلانة! بمعنى ما أخفّها في الغَزْل! وهو من قولهم: امرأةٌ ذَراع، وهي الخفيفة اليد في الغَزْل، ولم يُسْمع منه فعل»[3]. وهو مما يُحفظ ولا يُقاس عليه.

- **تسمية "كان" وأخواتها أفعالا ناقصة:** ذهب ابن مالك إلى أن سبب تسمية كان وأخواتها بالأفعال الناقصة؛ لعدم اكتفائها بمرفوعها، لا لأنها تدل على زمن دون حدث. قال: «فَلْيُعْلَمْ أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك :كان زيدٌ عالما، وُجِد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غيرُ واف بذلك؛ فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان»[4].

- **تسمية نون الوقاية:** هي النون الزائدة التي تسبق ياء المتكلم عند اتصالها بالأفعال، وبعض الأدوات، وأسماء الأفعال، نحو: أَكْرِمْنِي، ولَيْتَنِي، وإنَّنِي، ودَراكِنِي (بمعنى أدْرِكْنِي).

ويرى جمهور النحاة أن "نون الوقاية" سميت كذلك؛ لأنها تقي الفعل وما حُمِل عليه من الكسر الشبيه للجر[5]. وذهب ابن مالك في تسميتها بـ"نون الوقاية" إلى أنها تقي الفعل اللّبْس في نحو: أُكْرِمْنِي، وأَكْرِمِي، فلولا نون الوقاية، لالتبست ياء المخاطبة بياء المتكلم، وأَمْرُ المذكر بأَمْرِ المؤنث، ومن ثمّ ففعل الأمر أولى بها من غيره، ثم حُمِل عليه الماضي والمضارع[6]. قال: «وينبغي الآن أن تعلم أنّ فعل الأمر أحقُّ بها من غيره؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني :التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة. فبهذه النون تُوقِّي هذان المحذوران، فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر؛ إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم، لأن ياء المتلكم فضلة، فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة؛ لأنها عمدة...»[7].

- **مصطلحات وضعها ابن مالك:** ضبط ابن مالك كثيرا من المصطلحات النحوية في مصنفاته، ومنها:

- **الشبه الوضعي:** يُبنى الاسم لمشابهته الحرف، وفي ذلك يقول ابن مالك:

---

[1] نُعْم: اسم قبيلة، يوم الصّلَيفاء: أحد أيام العرب.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 306/1.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، 48/3.

[4] نفسه، 341/1.

[5] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988، 369/2، وابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 347/2.

[6] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، 181/1.

[7] ابن مالك، شرح التسهيل، 135/1.

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْني***لِشَبَهٍ ٍمنَ الحُروفِ مُدْني

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْميْ "جِئْتَنا"*والمَعْنَوِيّ في "مَتى" وفي "هُنا"[1]

فضمير الفاعل "التاء" وضمير المفعول "نا" في "جئتنا" مبنيان في نظر ابن مالك؛ لشبههما بالحرف في وضعهما على حرف واحد[2].

- **المعرف بالأداة:** أطلق ابن مالك على الاسم المعرف بـ"ال" مصطلح "المعرف بالأداة"[3]، وقد يسميه "ذو الأداة"[4]. وهو ما اصطلح النحويون عليه بالمعرف بـ"الألف واللام" أو المعرف بـ"أل".

- **النائب عن الفاعل:** سمّى ابن مالك ما ينوب عن الفاعل، إذا بني الفعل لما لم يُسمّ فاعله "نائب فاعل"[5]. ومعلوم أن النحاة لم يضبطوا هذا المصطلح، فقد سماه سيبويه (ت: 180 ه): "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر"[6]. وسماه المبرد (ت: 258 ه): "المفعول الذي لا يُذكَر فاعله"[7]. وسماه ابن برهان العكبري (ت: 456 ه): "المفعول الذي أُقيم مقام الفاعل"[8].

ومما سبق، يبدو لنا أن ابن مالك يحتل مكانة مرموقة في إقامة وتشييد النحو العربي. ويمكن تلخيص ذلك في مجموعة من النقاط:

- تبحّره في القراءات القرآنية، والحديث الشريف وعلومه، وأشعار العرب وأراجيزهم حتى الغريب منها. وسعة اطلاعه على أقوال النحاة السابقين وآرائهم.
- توخّي الرواية الصحيحة.
- عدم الطعن في القراءات القرآنية حتى الشاذة؛ فهو يسميها لغات، ولا يقيس عليها.
- موافقة السابقين إذا رأى فيما ذهبوا إليه صوابا، ومخالفتهم إن رأى في آرائهم مجانبَةً للصواب، داعما رأيه بالحجة والدليل.
- ضبط كثير من المصطلحات النحوية ومفاهيمها.
- توسعه في الجواز؛ اعتمادا على المنقول والمسموع.
- تفرّده بآراء وتخريجات نحوية لم يُسبق إليها.
- المنهج التعليمي، وخاصة في منظوماته، وأشهرها الألفية التي شرحها كثير من الشراح.

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 30/1-32.

[2] ينظر في الاعتراضات على هذا المصطلح والفرق بين الشبه الوضعي والشبه اللفظي: ناصر آل قميشان، الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، 2009، ص638-639.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 319/1.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 115/1.

[5] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 602/2.

[6] سيبويه، الكتاب، 33/1.

[7] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط2، 1979، 50/4.

[8] ابن برهان العكبري، شرح اللمع، تح: فائز فارس، الكويت، ط1، 1984، 45/1.

المحاضرة الثالثة عشرة: ابن هشام الأنصاري (708 هـ – 761 هـ).

1- التعريف بابن هشام[1]: هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، وُلد بالقاهرة سنة 708 هـ، وبها توفي سنة 761هـ.

أخذ العلم عن مجموعة من أعلام عصره، ومنهم: بدر الدين بن جماعة (ت: 733 هـ)، وتاج الدين الفاكهاني (ت: 734 هـ)، وشهاب الدين عبد اللطيف بن المرحّل (ت: 744 هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت: 745 هـ)، وتاج الدين التبريزي (ت: 746 هـ).

طارت شهرته في العربية، فأقبل عليه الطلاب من كل فجّ يفيدون من علمه، ومباحثه النحوية، واستنباطاته الدقيقة.

1- 1- **شهادات العلماء له**: حظي ابن هشام بثناء العلماء عليه؛ لما أحدثه من تجديد في النحو العربي، فقد قال عنه معاصره عبد الوهاب بن علي السّبكي (ت: 771 هـ): إنه نحويّ وقته[2].

وروى ابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ) عن ابن خلدون (ت: 808 هـ) قوله: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالِمٌ بالعربيّة، يُقال له: ابن هشام، أَنْحى من سيبويه»[3]. وقال ابن خلدون في المقدمة: «وقد كادت هذه الصناعة أن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران، ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة. وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذَف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه بالمغني في الإعراب. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جَمٍّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها. وكأنه ينحو في طريقته مَنْحاةَ أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه. فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه. واللهُ ﴿يَزِيدُ فِي الخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾»[4].

وقال ابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ): «وتصدَّر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزا...»[5].

---

[1] تراجع ترجمة ابن هشام في: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط2، 1392هـ/ 1972م، 3/ 93 وما بعدها. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1965، 2/ 68 – 69.

[2] السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الجيزة، مصر، ط2، 1413هـ/1992م، 281/9.

[3] ابن حجر، الدرر الكامنة،2/ 309، والسيوطي، بغية الوعاة، 2/ 69.

[4] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004، 2/369-370.

[5] ابن حجر، الدرر الكامنة، 2/308-309.

1- 2- تصانيفه: خلّف ابن هشام مصنفات كثيرة، من أهمها: كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، و"شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، وشرحه، و" قطر النّدى وبَلّ الصَّدى"، وشرحه، و"الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"مُغْني اللّبيب عن كتب الأعاريب" الذي نهج فيه منهجا لم يسبق إليه؛ إذ لم يُقمه على أبواب النحو المعروفة، بل قسمه قسمين كبيرين: قسم أفرده للحروف والأدوات، حيث سعى إلى توضيح وظائفها وطرائق استخدامها، مع عرض آراء النحاة المتصلة بها عرضا وافيا. أما القسم الثاني، فتطرق فيه إلى أحكام الجملة وأقسامها، وأحكام الظرف والجار والمجرور، وخصائص الأبواب النحوية، وصور العبارات الغريبة.

2- منهجه في النحو: اتبع ابن هشام منهج المدرسة البغدادية؛ فهو يوازن بين آراء النحاة السابقين، مختارا لنفسه منها ما يتمشّى مع مقاييسه، مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج. وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدا لم يُسبَق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما نجده في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"[1].

2- 1- اختياراته البصرية: يقف ابن هشام في أغلب اختياراته النحوية مع البصريين، من ذلك:

- العامل في رفع المبتدأ والخبر: اختار رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. يقول: «وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرّد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا»[2].

- عمل كان وأخواتها: تعمل الرفع في المبتدأ تشبيها، بالفاعل، ويُسمّى اسمها، والنصب في خبره تشبيها بالمفعول، ويسمّى خبرها[3]. وهو في ذلك يتبع رأي جمهور البصريين.

- الوصف السادّ مسدّ الخبر: تشيّع ابن هشام لرأي البصريين في أن الوصف يسُدّ معه الفاعلُ مَسَدَّ الخبر إذا تقدمه نفي أو استفهام في مثل قول الشاعر [من الطويل]:

خَليليَّ **ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما*****إذا لَمْ تَكونا لي عَلَى مَنْ أُقاطِعُ

وكقول الآخر [من البسيط]:

أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنا***إِنْ يَظْعَنوا، فَعَجيبٌ أَمْرُ مَنْ قَطَنا

خلافا للكوفيين والأخفش الذين أجازوا ذلك دون شرط أن يتقدمه نفي أو استفهام[4].

-تقدير الخبر المحذوف مع الظرف والجار والمجرور: كان يذهب مذهب جمهور البصريين في كون الخبر مع الظرف والجار والمجرور محذوفا وتقديره: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌّ، لا كانَ أو اسْتَقَرَّ، في مثل قول الشاعر [من الطويل]:

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص347.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، (د ت)، 194/1. وخالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 2000، 196/1.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك، 231/1.

[4] نفسه، 188/1 وما بعدها.

فَإِنْ يَكُ جُثْماني بِأَرْضِ سِواكُمُ***فَإِنَّ فُؤادِي الدَّهْرَ عِنْدَكِ أَجْمَعُ

يقول: «والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتعلّقهما المحذوف، وأنّ تقديره: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌ، لا كانَ أو اسْتَقَرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور»[1].

- عدم تجويزه تقديم الفاعل على فعله: جارى البصريين في عدم تجويز تقدم الفعل على فاعله، في مثل: "زيدٌ قام"، خلافا لأهل الكوفة الذين يُجيزون ذلك[2].

- ناصب المفعول به: المفعول به منصوب بالفعل وحده[3]. وقد اختلف الكوفيون في ناصبه، فذهب هشام بن معاوية الضرير (ت: 209 ه) إلى أن ناصبه هو الفاعل، وذهب الفراء (ت 207 ه) إلى أنهما الفعل والفاعل معا، وقال علي بن المبارك الأحمر[4] (ت: 194 ه) بأنه منصوب بمعنى المفعولية[5].

- عامل الجر في المضاف إليه: تابع رأي سيبويه في أنه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة. قال: «ويُجرّ المضاف إليه بالمضاف، وفاقا لسيبويه، لا بمعنى اللام، خلافا للزجاجي[6].

-إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط: ومما كان يأخذ فيه برأي جمهور البصريين إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلا لفعل محذوف يفسّره الفعل الذي يليه، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة/6]، فالتقدير: إن استجارك أحدٌ استجارك، فأجره؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية. لا مبتدأ خلافا للأخفش، ولا فاعلا مقدّما، خلافا للكوفيين[7].

- إعراب الاسم المرفوع بعد "لولا": كان يختار رأي سيبويه في أن المرفوع بعد "لولا" في مثل: "لولا محمدٌ لهلك العرب" مبتدأ مرفوع بالابتداء، يقول: «وليس المرفوع بعد "لولا" فاعلا بفعل محذوف، ولا بـ "لولا" لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعُه بالابتداء»[8]. وانتصار ابن هشام لسيبويه وجمهور البصريين في

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، 201/1. وينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004، ص116-117.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك، 82/2.

[3] نفسه، 177/2.

[4] نسب ابن الأنباري هذا الرأي لخلف الأحمر (ت: 180 ه) في الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 11، وكذلك خالد بن عبد الله الأزهري فيشرح التصريح على التوضيح، 463/1. ويبدو أن النحاة المتأخرين قد خلط بين خلف الأحمر، وهو بصري، وعلي بن المبارك الأحمر (ت: 194) وهو كوفي من تلاميذ الكسائي؛ إذ إنهم يقولون: اختلف الكوفيون...ثم يذكرون الرأي لخلف الأحمر. ينظر: أحمد البحبح، دفع الوهم واللبس بين النحويَّيْنِ الأحمرِ البصريّ والأحمرِ الكوفيّ، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، https://www.m-a-arabia.com/site/25854.html، تاريخ النشر: 2019/07/17. تاريخ الاطلاع: 2021/01/23، سا: 17:00.

[5] خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 463/1. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 11، 82/1.

[6] ابن هشام، أوضح المسالك، 84/3.

[7] نفسه، 85/2-86. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 85، 156/2.

[8] ابن هشام، مغني اللبيب،301/1.

كثير من المسائل لا يعني أنه كان متعصبا لهم، وإنما كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع[1].

ومما خالف فيه سيبويه صراحة زيادة "كان" في مثل قول الفرزدق [من الوافر]:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ***وَجيرانٍ لَنا **كانوا** كِرامِ

فقد كان سيبويه يرى بأن "كان" زائدة مع فاعلها، وذهب المبرّد إلى أنها ليست زائدة؛ لثبوت فاعلها (الواو)، و(لنا) خبرها، أي: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا[2]. قال ابن هشام: «وليس من زيادتها قوله:

*وَجيرانٍ لَنا **كانوا** كِرامِ*

لرفعها الضمير، خلافا لسيبويه»[3].

2- 2- <u>اختياراته الكوفية</u>: مما وافق فيه ابن هشام الكوفيين:

- <u>مَنْعُ صرف المنصرف، ومدّ المقصور</u>: كان يجوز مع الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر، في مثل قول الأخطل التغلبي النصراني [من الكامل]:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتائِبِ؛ إِذْ هَوَتْ***بِشَبيبَ غائِلَةُ النُّفوسِ غَدورُ[4]

فمنع "شبيب" من الصرف؛ للضرورة.

كما وافقهم في مَدّ المقصور ضرورة، كقول أحد الشعراء [من الوافر]:

سَيُغْنيني الذي أَغْناكَ عَنّي***فَلا فَقْرٌ يَدومُ وَلا **غِناءُ**

بمدّ كلمة "غِنى"[5].

- <u>العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض</u>: وجوّز أيضا مع الكوفيين العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض لقراءة حمزة وغيره: ((تَسَاءَلُونَ بِهِ **وَالأَرْحَامِ**)) [النساء/1] بخفض "الأَرْحامِ" عطفا على الهاء المخفوضة بالباء، دون إعادة حرف الجر[6].

- <u>توكيد النكرة</u>: منع جمهور البصريين توكيد النكرة مطلقا، وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام، مشترطا أن يكون المؤكَّدُ محدودا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، مثل: "اعتكفت أسبوعا كلَّه"، ولا يجوز "صُمت زمنا كُلَّه" ولا "شهرا نفسَه"[7].

-<u>الفصل بين المضاف والمضاف إليه</u>: كما جوز معهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مستدلا بقراءة ابن عامر: ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ **أَوْلَادَهُمْ** شُرَكَائِهِمْ)) [الأنعام/137] بإضافة "قَتْلُ" إلى

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص349.

[2] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 192/4-193.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك، 258/1.

[4] نفسه، 137/4.

[5] نفسه، 297/4.

[6] نفسه، 392/3.

[7] نفسه، 332/3.

"شُرَكائِهِمْ"، من باب إضافة المصدر إلى فاعله، مع الفصل بينهما بالمفعول به وهو كلمة "أولادَهم". ومنه أيضا قول الشاعر [من الطويل]:

عَتَوا إِذْ أَجَبْناهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً***فَسُقْناهُمُ سَوْقَ **البُغاثَ** الأَجادِلِ[1].

- إنكار "أَنْ" التفسيرية: ومما أخذ فيه برأي الكوفيين إنكار "أنْ" التفسيرية، محتجا بأنه إذا قيل: "كتبتُ إليه أَنْ قُمْ" لم يكن "قُمْ" نفس "كتبت". ولهذا لو جئت بـ "أيْ" مكان "أنْ" في المثال لم تجده مقبولا في الطبع[2].

- "كيف" تكون ظرفا وتكون اسما: ذهب سيبويه إلى أن "كيف" تكون دائما ظرفا، وذهب الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنها تكون ظرفا أحيانا وأحيانا اسما غير ظرف، بدليل أنه يُبدَل منها بالرفع، فيقال: **كيف** أنت؟ **أصحيحٌ** أم سقيم؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب[3].

-"لَوْ" تأتي مصدرية بمعنى "أَنْ": وكان يأخذ برأي الفراء في أن "لَوْ" قد تكون حرفا مصدريا بمنزلة "أَنْ" المصدرية، إلا أنها لا تنصب المضارع، ويكثر وقوعها بعد "وَدَّ و"يَوَدُّ"، كقوله تعالى:﴿وَدُّوا **لَوْ** تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم/9]، وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ **لَوْ** يُعَمَّرُ ألف سَنَةٍ﴾ [البقرة/96]. ويعرض لرأي جمهور البصريين في أنها في هذه المواضع «شرطية وأنّ مفعول "يَوَدُّ" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يودُّ أحدُهم التعميرَ لَوْ يُعمَّرُ أَلْفَ سنةٍ، لسَرَّهُ ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»[4].

وقد تقع "لَوْ" بدون" وَدَّ و"يَوَدُّ"، كقول قُتَيْلَةَ [من الكامل]:

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّما***مَنَّ الفَتى، وَهْوَ المَغيظُ المُحْنَقُ[5]

2- 3- اختياراته البغدادية: وعلى نحو ما كان ابن هشام يختار لنفسه من المدرستين الكوفية والبصرية، كان يختار لنفسه أيضا من المدرسة البغدادية. ومما اختاره من آراء **أبي علي الفارسي (ت: 377هـ):**

-"حيث" قد تقع مفعولا به: كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ **حَيْثُ** يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[الأنعام/124] «وقد تقع [حيث] مفعولا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه ﴿اللهُ أَعْلَمُ **حَيْثُ** يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقَّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئا في المكان. وناصبها "يعلم" محذوفا مدلولا عليه بـ "أعلم"، لا بأعلم نفسه؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أوّلته بـ عالم، جاز أن ينصبه في رأى بعضهم، ولم تقع اسما لـ "أنّ"، خلافا لابن مالك»[6].

- "قَلَّما" في مثل: "قَلَّما يقوم زيد" لا تحتاج لفاعل؛ لأنها استُعملت استعمال "ما" النافية[7].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 180/3.

(2) ابن هشام مغني اللبيب، 39/1.

(3) نفسه، 230/1-231.

(4) نفسه، 294/1-295.

(5) نفسه، 294/1.

(6) نفسه، 151/1.

(7) نفسه، 777/2.

-"ما" قد تأتي زمانية: يقول موافقا رأي أبي علي الفارسي: «وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[التوبة/7]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم»[1].

- ومما وافق فيه**ابن جني (ت: 392ه):**

-الجملة قد تبدل من المفرد: كقول الفرزدق [من الطويل]:

إلى الله أشكو بالمدينة **حاجةً*****وبالشام **أخرى، كيف يلتقيانِ؟**

على تقدير أن جملة الاستفهام: "كيف يلتقيان؟" بدل من كلمتي "حاجة وأخرى" أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التِقائهما[2]. فـ "تعَذُّرَ": مصدرٌ مُضاف إلى فاعله، وهو بدلٌ من "هاتين"[3].

- "أَوْ" تفيد الإضراب مطلقا: أي إنها تأتي بمعنى "بلْ"، كقول جرير [من البسيط]:

ماذا تَرى في عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ*** لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ؟

كانُوا ثَمانينَ، **أَوْ** زادُوا ثَمانِيَةً*** لَوْ لا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادي[4]

وقد أكثر ابن هشام من مراجعة الزمخشري (ت: 538ه) في "مغني اللبيب" و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، وذلك لا يعني أنه كان يعارض دائما آراءه، فقد كان يرتضي بل يستحسن كثيرا منها، ومن ذلك:

-"أَنَّما" بالفتح تفيد الحصر مثل "إِنَّما": قال: «...ومن هنا صح للزمخشري أن يدّعي أنّ "أَنَّما" . "بالفتح تفيد الحصر كـ "إنما"، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف/110]، فالأولى لقصر الصفة [على الموصوف]، والثانية بالعكس»[5].

- إفادة "أَمَّا" التوكيد: في مثل: "أَمّا زيدٌ، فَمُنطلِقٌ"، يقول: «وأما التوكيد، فَقَلَّ من ذكره، ولم أرَ من أحكَمَ شرحه غير الزمخشري؛ فإنه قال: فائدة "أمّا" في الكلام أن تعطيَه فضْلَ توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: "أمّا زيد فذاهب"؛ ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْل بفائدتين: بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط»[6].

- "قد" تأتي للتحقيق: استصوب ابن هشام رأي الزمخشري في أنّ "قد" تأتي للتحقيق في مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور/64]؛ إذ دخلت "قد" لتوكيد العلم[7].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 332/1.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك، 408/3. وابن هشام، مغني اللبيب، 232/1.

[3] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 202/2.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 76/1-77.

[5] نفسه، 49/1.

[6] نفسه، 69/1.

[7] نفسه، 197/1.

2- 4- اختياراته الأندلسية: أكثر الأندلسيين دورانا في مصنفات ابن هشام ابن عصفور، وابن مالك وأبو حيان. وهو إن كان يوافق ابن عصفور في بعض آرائه، فإنه يجاري ابن مالك في كثير من آرائه. أما أبو حيان، فإنه لا يكاد يوافقه في شيء، وكأنما جعل نصب عينيه أن ينقض كلَّ ما خالف فيه أبو حيان ابن مالك[1].

- ومما اختاره من آراء **ابن عصفور** (ت: 669 هـ):

- "لَنْ" قد تأتي للدعاء: والحجة في ذلك قول الأعشى [من الخفيف]:

لَنْ تَزالوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْ***تُ لَكُمْ خالِدًا خُلُودَ الجِبالِ[2]

- "لَكِنَّ: تفيد التوكيد والاستدراك: قال: «...أنها للتوكيد دائما مثل "إنّ"، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: "إنّ" و"أنّ" و"لكنّ"، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى "لَكِنَّ" التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك»[3].

أما **ابن مالك (ت: 672 هـ)**، فهو صاحبه الذي عني بشرح مصنفاته، مثل: التسهيل، والألفية. وهو في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" يتابعه في معظم آرائه، وقلّما يخالفه. وقد نقل كثيرا من آرائه في كتابه "مغني اللبيب"، يوافقه تارة، يخالفه أخرى. ومما وافقه فيه:

-"إلى" قد تأتي بمعنى "في": وافق ابن مالك في أنّ "إلى" قد تُضمّنُ معنى "في"، كما في الآية الكريمة: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ **إِلَى** يَوْمِ القِيَامَةِ﴾ [النساء/87][4].

- المسألة الزنبورية: وافقه في أنه يمكن تخريج: "فإذا هو إياها" على أنّ ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع، يقول: ويشهد له قراءة الحسَن: ((إِيّاكَ تُعْبَدُ)) ببناء الفعل للمفعول[5].

- "عن" الجارة قد تفيد الاستعانة: مثل: "رميت عن القوس"؛ لأنهم يقولون أيضا: رميتُ بالقوس[6].

- "قَدْ": تدخل على ماض متوقَّع: يقول: «...كما أن الماضي بعد "قد" متوقّع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقَّع، ولم يقل: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرّض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبيتة، وهذا هو الحق»[7].

- كُلّ": قد تأتي لتوكيد المعرفة: ويتابعه في أن "كلّ" قد تأتي توكيدا لمعرفة مضافة إلى اسم ظاهر، كقول الشاعر [من البسيط]:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزى بِذِكْرِكُمُ***يا أَشْبَهَ **النّاسِ كُلِّ النّاسِ** بِالقَمَرِ

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص354.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 313/1.

[3] نفسه، 322/1.

[4] نفسه، 89/1.

[5] نفسه، 106/1.

[6] نفسه، 170/1.

[7] نفسه، 195/1.

قال: «وخالفه أبو حيان، وزعم أن "كل" في البيت نعت مثلها في "أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ" وليست توكيدا، وليس قوله بشيء؛ لأن التي يُنعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد»[1].

- إطلاق الظرف على "كيف" مَجازا: استحسن ابن هشام رأي ابن مالك في إطلاق الظرف على "كيف" مجازا؛ إذ يقول: «وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إنّ "كيف" ظرف؛ إذ ليست زمانا ولا مكانا، ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: على أيّ حال؛ لكونها سؤالا عن الأحوال العامة، سميت ظرفا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا، ا هـ. وهو حسَنٌ، ويؤيّده الإجماع»[2].

- "لمّا" تأتي ظرفا بمعنى "إذْ": استحسن رأي ابن مالك في أن "لمّا" قد تأتي ظرفا بمعنى "إذ"، لا بمعنى "حين" كما زعم الفارسي وابن جني. قال: «من أوجه "لمّا": أن تختصّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: "لمّا جاءني، أكرمته"، ويقال فيها: حرف وجود لوجود. وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. وزعم ابن السَّرّاج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى "حين". وقال ابن مالك: بمعنى "إذ"، وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة»[3].

3- بعض آرائه النحوية: استفاد ابن هشام من اطلاعه الواسع على آراء النحاة السابقين، ويتضح ذلك جليا في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي يُعدّ موسوعة لعرض آراء النحاة الذين سبقوه. وهو لا يعرض تلك الآراء، وحسب، بل يناقشها مناقشة واسعة، مبيّنا الصحيح منها والفاسد. وقد ساعده ذكاؤه وفطنته على استنباط كثير من الآراء المبتكرة غير المسبوقة، ومن تلك الآراء:

- **أقسام الجملة**: قسّم جمهور النحاةِ القدماءِ الجملة قسمين: فعلية، واسميّة، وهذا ما يُفهم من تعريفِ المبرّد (ت: 286هـ) للجملة لما قال: «فالفاعلُ والفعل بمنزلةِ الابتداءِ والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلةِ قولك: القائمُ زيدٌ»[4]، فواضحٌ أنّه يضع الجملةَ الفعليّةَ في مقابل الجملةِ الاسمية. وحدّ ابن هشام الجملة الفعلية بأنها التي يكون صدرها فعلا، نحو: قامَ زيدٌ. والاسمية التي يكون صدرها اسما، نحو: زيدٌ قائمٌ[5].

وزاد الزمخشري (ت: 538 هـ) الجملة الشرطية، والجملة الظرفية، ومثّل للأولى بقوله: "بَكْرٌ إِنْ تُعْطِهِ، يَشْكُرْكَ. ومثّل للثانية بقوله: "خالدٌ في الدار"[6]. قال ابن يعيش (ت: 643 هـ) في شرح المفصل: «واعلم أنه "قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية"، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركّبة من جملتين فعليتين: الشرط فعلٌ وفاعل، والجزاء فعلٌ وفاعل. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو "اسْتَقَرَّ"، وهو فعلٌ وفاعل»[7].

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 218/1-219.

(2) نفسه، 231/1.

(3) نفسه، 309/1.

(4) المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994، 146/1.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

(6) الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص49.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 229/1.

وعرّف ابن هشام الجملة الظرفية بأنها ما كان صدرُها ظرفا أو جارا ومجرورا، في نحو: أعندك زيدٌ؟ و: أفي الدار زيدٌ؟ وزيدٌ -في رأيه- فاعلٌ مرفوع بالظرف والجار والمجرور[1].

وقد أنكر ابن هشام الجملةَ الشرطيّةَ التي قال بها الزمخشري في نحو: "بَكْرٌ إِنْ تُعْطِهِ، يَشْكُرْكَ"[2]. وعدّها جملة فعليّة. قال: «وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية»[3].

- الجملة الكبرى والجملة الصّغرى: نظر ابن هشام إلى الجملة من حيث تركيبُها، فقال بانقسامها من حيث التركيب إلى: جملة كبرى، وجملة صغرى.

أما **الجملة الكبرى**، فهي الجملةُ الاسميةُ التي خبرها جملة، نحو "زيدٌ قام أبوه" و"زيدٌ أبوه قائمٌ".

وأما **الجملةُ الصغرى**، فهي المبنية على المبتدأ، كالجملة الواقعة خبرا في المثالين السابقين: "قام أبوه"، و"أبوه قائم"[4].

- الجمل التي لها محل من الإعراب: المقرر عند النحاة أن الجمل التي لها محلّ من الإعراب سبعٌ، وأضاف ابن هشام اثنتين؛ لتصبح تسعا:

أ- الجملة المستثناة (الواقعة في محلّ المستثنى المنصوب): في نحو قوله تعالى:﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا **مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَبَ الأَكْبَرَ**﴾ [الغاشية/22]، فأعرب "من": مبتدأ، و"يعذبه الله": الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

ب- الجملة المُسْنَدُ إليها: في نحو قوله تعالى:﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس/10]، وذلك إذا أعربت "سواءٌ" خبرا، و"أنذرتهم" مبتدأ، لأن "أَأَنْذَرْتَهُمْ" في تأويل مصدر (إنذارُهم)[5].

- هَلُمَّ (في لغة تميم)، وهاتِ، وتعالَ: أفعال أمر، لا أسماء أفعال أمر؛ لدلالتها على الطلب، وقبولها ياء المخاطَبة، فتقول: هلُمّي، وهاتي، وتعالَي.

أما "هلمّ" في لغة الحجاز، فهي اسم فعل أمر للزومها صيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث[6]، كما جاءت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [الأنعام/150] ، وقوله: ﴿وَالقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب/18].

وأما في لغة بني تميم، فهي فعل أمر؛ لقولهم: هَلُمَّ، وهَلُمّي، وهَلُمَّا، وهَلُمّوا، وهَلْمُمْنَ[7].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

[2] الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص49.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

[4] نفسه، 437/2. والسيوطي همع الهوامع، 38/1-39. وللاستزادة يراجع: فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، الأردن، ط1، 2002، ص161.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، 491/2.

[6] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص45، وينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 529/1.

[7] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص44-46، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، ص16.

- الحال تأتي مؤكدة لصاحبها: تطرق النحاة إلى أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [النمل/10]، ومؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: زَيدٌ أبوك **عطوفًا**. وأضاف ابن هشام مجيئها مؤكدة لصاحبها في مثل: "جاءَ القومُ **طُرًّا**"، وفي نحو قوله تعالى:﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ **جَمِيعًا**﴾ [يونس/99][1] على أساس أن "جميعا" حال مؤولة بمشتق "مُجتمعين".

- "مَهْما" بسيطة، لا مركبة: كان البصريون يرون بأن "مهما" مركّبة، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن "مَهْما"، فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما" لغواً... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مَهْ" كـ: "إذْ" ضُمّ إليها "ما"»[2].

وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من «"مَهْ" بمعنى: "اكفُفْ"، زيدت عليها "ما"، فحدث بالتركيب معنى لم يكن»[3]. وخالف ابن هشام كلا الفريقين، حيث يرى بأنها بسيطة، لا مركّبة: «هي بسيطة، لا مركبة من "مَهْ" و"ما" الشرطية، ولا من "ما" الشرطية و"ما" الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار، خلافا لزاعمي ذلك»[4].

- "إلّا" قد تأتي صفةً بمنزلة "غير": يرى ابن هشام أنّ "إلا" لا تفيد دائما الاستثناء، فقد تكون بمنزلة "غير"، فيوصَف بها وبتاليها، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾ [الأنبياء/22]]. قال: «فلا يجوز في "إلا" هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد. ولا من جهة اللفظ، لأن "آلهة" جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصحّ الاستثناء منه، فلو قلت: "قام رجالٌ إلا زيدا"، لم يصح اتفاقا»[5].

وعلى العموم فإنه يُسجَّل لابن هشام:

- وضعه الضوابط النحوية: ويتجلّى ذلك في الأبواب: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس من كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وقد بلغت حدا رائعا من الدقة والسداد.

- وضعه القواعد النحوية الكلية: وقد ضمنها الباب الثامن من كتابه "مغني اللبيب"، حيث وسم الباب بـ "في ذكر أمور كلية يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية". وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول، كقاعدة أن الشيء قد يُعطى حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما. وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية[6].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 537/2.

[2] سيبويه، الكتاب، 59/3-60.

[3] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، 582/3.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 362/1.

[5] نفسه، 83/1-84.

[6] نفسه، 779/2.

المحاضرة الرابعة عشرة: ابن عَقيل (694 هـ - 769 هـ)

أخذت الدراسات النحوية تنشط في مصر نشاطا واسعا منذ عصر ابن هشام، كما أخذ يتكاثر واضعو الشروح والحواشي على مصنفات ابن مالك، وأولهم "ابن عقيل".

1- العريف بابن عقيل[1]: نحويّ الديار المصرية، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي. ولد سنة 694هـ، وذكر السيوطي في بغية الوعاة أنه ولد سنة 698 هـ.

تتلمذ ابن عقيل على أيدي شيوخ أجلاء، فقد أخذ القراءات عن "التّقي الصائغ"، والفقه عن "الزين الكتّاني". لازم العلاء القَوْنوي، ثم الجلال القزويني (ت: 739هـ)، وأبا حيان الأندلسي (ت: 745) الذي يعد من أبرز تلاميذه، حتى إنه قال معترفا له بالإمامة في النحو: «ما تحت أديم الأرض أنحى من ابن عقيل»[2].

كان يعنى بالقراءات، والتفسير، والأصول، والفقه. واشتغل بالقضاء فترة.

درّس للطلاب في غير مسجد بالقاهرة. وفسّر القرآن الكريم بالجامع الطّولوني في ثلاث وعشرين (23) سنة. وتوفي بالقاهرة سنة: **769 هـ.**

- **مصنفاته**: لابن عقيل مصنفات عدّة، منها: "الجامع النفيس" في فقه الشافعية، و"تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد"، وتفسير القرآن الكريم وصل فيه إلى سورة النساء، وقيل إلى سورة آل عمران.

ومن أشهر كتبه في النحو: "المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" و"شرح ألفية ابن مالك" الذي عني به كثيرون، فكتبوا عليه حواشي، ومن أشهرها حاشية الخضري.

ويمتاز "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" بوضوح العبارة وسهولتها وقربها من أذهان الناشئة، وهو يعرض فيه آراء النحاة، وخاصة حين يخالفهم ابن مالك.

2-مذهبه النحوي: يعدّ ابن عقيل من المحقّقين، فهو لا يتعصب لمذهب نحوي بعينه، وإنّما يأخذ بالرأي الذي يراه صوابا.

وهو وإن وافق ابن مالك فيما ذهب إليه في معظم القضايا، فإنه اعترض عليه في سبع وعشرين (27) مسألة في شرحه الألفية[3].

---

[1] ينظر في ترجمة ابن عقيل في: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965، 47/2. وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: حمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2، 1972، رقم: 42/2157،3. وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986، 8/ 367. وأحمد محمد عبد الراضي، نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012، ص226 وما بعدها.

[2] ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 368/8.

[3] ينظر: زياد توفيق أبو كشك، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري "دراسة مقارنة"، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005، ص 32.

ويستعمل ابن عقيل ألفاظا تدل على اختياره لرأي أو لمذهب نحوي، ومنها: الصحيح، والراجح، والأرجح، وأولى..، وأعدل هذه المذاهب، والصواب، والحق، والأصح، والمختار.

2-1- مو افقته سيبويه والبصريين: كان ابن مالك يخالف البصريين وإمامهم سيبويه في آراء كثيرة، وقد توقف ابن عقيل إزاء كثير من هذه الآراء، منحازا للبصريين وسيبويه، ومن ذلك:

-إعراب الأسماء الستّة: نحو: "أبوك"، ذهب ابن مالك إلى أنها معربة بالحروف، بينما ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وبرأيه أخذ ابن عقيل ناعتا إيّاه بأنه هو الصحيح[1].

- وافق سيبويه في إعراب المثنى والملحق به: قال ابن مالك في إعراب المثنى والملحق به:

بالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنّى وَكِلَا***إذا بِمُضْمَرٍ مُضافًا وُصِلا

كِلْتا كَذاكَ، اثْنانِ واثْنَتانِ***كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيانِ

وَتَخْلِفُ اليا في جَميعِها الأَلِفُ***جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِف[2]

قال ابن عقيل بعد أن شرح أبيات ابن مالك: «والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدّرة على الألف رفعا، وعلى الياء نصبا وجرّا»[3].

- رافع المبتدأ والخبر: يعرض ابن عقيل لآراء النحاة في رافع المبتدأ والخبر، ويختار رأي سيبويه وجمهور البصريين وما ذهبوا إليه من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويقول على هدي أستاذه أبي حيان: «وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»[4].

- بناء فعل الأمر: عرض رأي البصريين، ثم رأي الكوفيين، ثم رجّح الرأي البصري. قال: «والثاني اختُلف في بنائه، والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: اضربْ، وهو مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين»[5].

- اتصال الضمير وانفصاله: كان ابن مالك يختار اتصال الضمير في مثل: "كُنْتُهُ"، و"خِلْتَنيهِ". قال:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ، وَما***أَشْبَهَهُ، في **كُنْتُهُ** الخُلْفُ انْتَمى

كَذاكَ **خِلْتَنيهِ**، وَاتِّصالًا***أَخْتارُ، غَيْري اخْتارَ الانْفِصالَا[6]

وبعد أن شرح ابن عقيل قول ابن مالك، بيّن بأن ظاهر كلامه جواز الانفصال والاتصال، فتقول: الدّرهمُ سَلْنيهِ، أو سَلْني إيّاه. وأن ظاهر كلام سيبويه وجوب الاتّصال، وأنّ الانفصال عنده مخصوص بالشعر.

أما إن كان خبر "كان" وأخواتها ضميرا، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله. وقد اختار ابن مالك الاتصال، نحو: كُنْتُهُ، واختار سيبويه الانفصال، نحو: كُنْتُ إيّاهُ.

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 44/1.

[2] نفسه، 54/1-55.

[3] نفسه، 57/1.

[4] نفسه، 1/ 182-183. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د ط)، 1980، 205/1.

[5] شرح ابن عقيل، 39/1.

[6] نفسه، 69/1-70.

وكذلك إن تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران، فمذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال، نحو: خِلْتَني إيّاهُ. «ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافه لهم»[1].

2- 2- مو افقته الكوفيين:

- وافق الفراء في أن "حاشا" تكون فعلا، فتنصب ما بعدها. قال: «المشهور أن "حاشا" لا تكون إلا حرف جر، فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ بجر "زيد". وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة -منهم المصنف- إلى أنها مثل "خلا": تستعمل فعلا، فتنصب ما بعدها، وحرفا فتجر ما بعدها، فتقول: "قام القوم حاشا زيدا، وحاشا زيدٍ". وحكى جماعة -منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري الشيباني- النصب بها، ومنه: اللّهمّ اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع، وقوله:

حَاشَا **قُرَيْشًا** فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ***عَلَى البَرِيَّةِ بالإِسْلامِ وَالدّينِ»[2]

- وافق الكسائي في أن الخبر الجامد يتحمل الضمير. قال بعد أن ذكر رأي ابن مالك بأن الخبر الجامد في نحو: "زيدٌ أخوك"يكون فارغا من الضمير: «وذهب الكسائي والرماني، وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: زيدٌ أخوك هو»[3].

- جواز النقل بالوقف: من المسائل التي أيّد فيها الكوفيين جواز النقل بالوقف. قال: «مذهب الكوفيين: أنه يجوز الوقف بالنقل سواءٌ كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزا، أو غير مهموز، فتقول عندهم: "هذا الضَّرُبْ، ورأيتُ الضَّرَبْ، ومررتُ بالضَّرِبْ" في الوقف على "الضَّرْب"، و"هذا الرِّدُءْ، ورأيت الرِّدَءْ، ومررتُ بالرِّدِءْ" في الوقف على "الرِّدْءْ".

ومذهب البصريين: أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزا، فيجوز عندهم: "رأيت الرِّدَءْ" ويمتنع "رأيتُ الضَّرَبْ". ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب»[4].

3- اعتراضات ابن عقيل على النحاة: كثيرا ما يعترض ابن عقيل على آراء سابقيه من النحاة، وهو يستعمل في اعتراضاته بعض الألفاظ، ومنها: وهو محجوج، وهو فاسد، وهذا لا يتعيّن، وهو غير سديد، وليس كذلك. ومن ذلك:

- اعتراضه على سيبويه (ت: 180 هـ): اعترض على رأيه في أنّ تسكين "معَ" ضرورة: قال: «وأما "مع" فاسْمٌ لمكان الاصطحاب، أو وقته، نحو: "جلس زيدٌ مع عمرٍو، وجاء زيدٌ مع بكرٍ"، والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله:

فَريشي مِنْكُمُ وَهَوايَ **مَعْكُمْ***وَإِنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِماما

---

[1] شرح ابن عقيل، 1/ 97-98. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 106/1 وما بعدها.

[2] شرح ابن عقيل، 202/2.

[3] نفسه،187/1. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 07، 1/ 64.

[4] شرح ابن عقيل، 147/4.

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، **وليس كذلك**، بل هو لغة ربيعه، وهي عندهم مبنيّة على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادّعى النّحّاس الإجماع على ذلك، **وهو فاسد**، فإن سيبويه زعم أنّ ساكنة العين اسم.

هذا حكمها إن وليها متحرك، أَعني أنها تُفتح، وهو المشهور، وتسكّن وهي "لغة ربيعة" فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يُبقي فتحها، فيقول: "مَعَ ابنِكَ" والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين، فيقول: مَعِ ابْنِكَ»[1].

- اعتراضه علي يونس بن حبيب (ت: **182 هـ**): اعترض على ما ذهب إليه في أنّ "لَبّى" في قولنا: "لَبّيْكَ" ليس مثنى، وأن أصله "لَبَّى"، وأنه مقصور، قُلبت ألفه ياءً مع الضمير، كما قُلبت ألف (لدى وعلى) مع الضمير، في "لَدَيْه" و "عَلَيْه". قال: «وردّ عليه سيبويه: بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً، كما لا تنقلب ألف "لَدى وعَلى" فكما تقول: "على زيد" و"لدى زيد" كذلك كان ينبغي أن يُقال: "لَبَّى زيد" لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا:

فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فدل ذلك على أنه مثنى **وليس بمقصوركما زعم يونس**»[2].

- اعتراضه على الفراء (ت: 207 هـ): اعترض على رأي الفراء الذي ذهب إلى وجوب نقصان "هَنٌ" -من الأسماء الستة- وعدم إتمامها. والنحاة يرون جواز إتمامها، فيقال: هذا هَنوك، ورأيتَ هَناك، ونظرتُ إلى هَنيك. قال: «**وهو محجوج** بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب. ومن حفظ حُجّةٌ على من لم يحفظ»[3].

- اعتراضه على الأخفش (ت: 211 هـ): اعترض على الأخفش في كون جمع المؤنث السالم مبني على الكسرة في حالة النصب[4]. قال: «وحكم هذا الجمع: أن يُرفع بالضمة، ويُنصب ويجر بالكسرة، نحو: "جاءني هِنْداتٌ، ورأيتُ هِنْداتٍ، ومررتُ بِهِنْداتٍ"، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة. وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، **وهو فاسد**؛ إذ لا موجب لبنائه»[5].

-اعتراض على ثعلب (ت: 291 هـ): اعترض عليه في مسألة حرفيّة "عسى". قال في باب "أفعال المقاربة": «هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو "كاد" وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا، ولا خلاف في أنها أفعال إلا "عسى"، فنقل الزاهد عن "ثعلب" أنها حرف، ونسب أيضا إلى ابن

---

[1] شرح ابن عقيل، 3/ 58-59.

[2] نفسه، 46/3.

[3] نفسه، 49/1. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 26/1.

[4] ذكر المحقق محمد محي الدين عبد الحميد أن هذا رأي الأخفش. ينظر: أوضح المسالك، باب إعراب الجمع بالألف والتاء، ها: 3، 86/1.

[5] شرح ابن عقيل، 72/1.

"السراج"، **والصحيح** أنها فعل؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو: "عَسَيْتُ، وعَسَيْتَ، وعَسَيْتُما، وعَسَيْتُم، وعَسَيْتُنّ"»[1].

- اعتراضه على ابن عصفور (ت: 669 هـ): اعترض على عبارته في وجوب تقديم الخبر: "يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ". قال: «الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: "في الدار صاحبها" فصاحبها: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر؛ فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: "صاحبها في الدار" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وهذا مراد المصنِّف بقوله: كذا إذا عاد عليه مضمر - البيت" أي: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، **وليست بصحيحة**؛ لأن الضمير في قولك: "في الدار صاحبُها" إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر، فينبغي أن تقدّر مضافا محذوفا في قول المصنف: "عاد عليه" التقدير: "كذا إذا عاد على مُلابِسه" ثم حذف المضاف -الذي هو ملابس- وأقيم المضاف إليه -وهو الهاء- مقامه فصار اللفظ: "كذا إذا عاد عليه"»[2].

4- استدراكاته على ابن مالك: استدرك ابن عقيل على ابن مالك كثيرا من المسائل، ومنها:

- مسوغات الابتداء بالنكرة: ذكر ابن مالك ستة مواضع من مسوّغات الابتداء بالنكرة، واستدرك ابن عقيل ثمانية عشر (18) موضعا من مواضع المسوغات الابتداء بالنكرة. قال: «الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، قد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور، ذكر المصنف منها ستة»[3]. وبعد أن شرح الأمور الستة التي ذكرها ابن مالك، قال: «هذا ما ذكره المصنّف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف إلى نيّف وثلاثين موضعا، وأكثر من ذلك»[4]، ثم ذكر ثمانية عشر (18) موضعا آخر، مع الاستشهاد والتمثيل، ثم قال: «وقد أنهى بعض المتأخّرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضعا، وما لم أذكره منها أسقطته؛ لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح»[5].

- الاستثناء: استدرك لغة في "سوى" بكسر السين والمدّ "سِواء". قال: «وأما "سِوى" فالمشهور فيها كسر السين والقَصْر، ومن العرب من يفتح سينها ويَمُدّ، ومنهم من يَضُمّ سينها ويَقْصر، **ومنهم من يكسر سينها ويَمُدّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقَلَّ من ذكرها**، وممن ذكرها الفارسي في شرحه للشاطبية»[6].

---

[1] شرح ابن عقيل، 287/1-288.

[2] شرح ابن عقيل، 217/1.

[3] نفسه، 196/1 وما بعدها.

[4] نفسه، 195/1.

[5] نفسه، 205/1. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 217/1 وما بعدها.

[6] شرح ابن عقيل، 191/2. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 595/1.

- الموصول الحرفي: ذكر ابن مالك الموصول الاسمي "الذي" ونحوها. ولم يذكر الموصول الحرفي. قال ابن عقيل: ينقسم الموصول إلى اسمي، وحرفي. ولم يذكر المصنّف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف. وعلامة الموصول الحرفي صحة وقوع المصدر موقعه. والموصولات الحرفية هي:

- "أنْ" المصدرية، نحو: عجبتُ من أنْ يقومَ زيدٌ. أي: من قيام زيد.
- "أَنّ"، نحو: عجبتُ من أنَّ زيدا قائمٌ.
- "كي"، نحو: جئتُ لكي تُكرم زيدا. أي: لإكرام زيد.
- "ما"، نحو: لا أصحبك ما دمتَ منطلقا، أي: مدة انطلاقك.
- "لو"، نحو: وددت لو قام زيد. أي: وددت قيام زيد[1].

- حذف عائد صلة الموصول: يعرض رأي ابن مالك في أن عائد الصلة في مثل: "جاء الذي كلّمتُ أمسِ" عوض كَلّمتُه، ومثل: "الذي أنا مُعطيكَ دِرْهم" بدل: مُعْطيكَهُ. ثم يعقّب على رأي ابن مالك بقوله: «وكلام المصنف يقتضي أنه كثير. وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل، وأما الوصف فالحذف فالحذف منه قليل»[2].

- أبنية المصادر: استدرك بناء مصدرين من وزن "فَعَّلَ" لم يذكرهما ابن مالك. قال: «وإن كان مهموزا، ولم يذكره المصنف هنا، فمصدره على **تَفْعيل** وعلى **تَفْعِلَة**، نحو: **خَطَّأَ تَخْطيئا وتَخْطِئَة، وجَزَّأَ تَجْزيئا وتَجْزِئَة، ونَبَّأَ تَنْبيئا وتَنْبِئَة**»[3].

5- مصادر الاستشهاد عند ابن عقيل: يستشهد ابن عقيل بمصادر الاستشهاد المتفق عليها بين النحاة؛ ففي شرحه ألفية ابن مالك وظف 264 شاهدا من القرآن الكريم وقراءاته، و 23 حديثا شريفا، و359 شاهدا من أشعار العرب وأرجازهم. كما استشهد بشواهد من كلام العرب[4]. واستشهد في المساعد على تسهيل الفوائد بأكثر من 1680 شاهد من القرآن الكريم، و 116 حديثا شريفا، وأكثر من 1532 شاهدا من أشعار العرب وأرجازهم.

5-1- القرآن الكريم وقراءاته: يعد القرآن الكريم المصدر الأول للاحتجاج والاستشهاد عند النحاة، وابن عقيل يستشهد بالقراءات السبع، وبالقراءات الشاذة. ومن ذلك:

- عدم الفصل بين "أَنْ" المخففة والفعل بعدها: «وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[البقرة/233] في قراءة من رفع "يُتِمُّ" في قول. والقول الثاني: أنَّ "أَنْ" ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع وارتفع "يُتِمُّ" بعده شذوذا»[5].

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، 1/126- 128.

[2] نفسه، 1/ 154-155.وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980، 151/1.

[3] شرح ابن عقيل، 107/3.

[4] ينظر: زياد توفيق أبو كشك، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري "دراسة مقارنة"، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005، ص 86 وما بعدها.

[5] شرح ابن عقيل، 1/345-346.

- حذف همزة التسوية في (عطف النسق): «قد تحذف الهمزة -يعني همزة التسوية، والهمزة المغنية عن أَيّ- عند أمن اللّبس، وتكون "أَمْ" متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن مُحَيْصِن: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)) [البقرة/6] بإسقاط الهمزة من "أَأَنْذَرْتَهُمْ"[1].

5- 2- الحديث الشريف: ومن مواضع احتجاجه بالحديث الشريف:

- استعمال حرف الجر "الباء" بمعنى "بدل": احتج بقوله ﷺ: «ما يَسُرُّني بها حُمرُ النَّعَم»[2].

- في تصريف المهموز الفاء: «وتحذف الهمزة من "أخذ، وأكل، وسأل" في صيغة الأمر إذا بدئ بها، تقول: خُذْ، كُلْ، مُرْ،...وفي الحديث ":**مُرُوا** أَبا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ"»[3].

5- 3- الشعر والرجز: من أمثلة احتجاجه بأشعار العرب وأرجازها:

- من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة: أن تخصص النكرة بوصف، كقول الشاعر:

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحًا، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ***في **فُلْكٍ** مَاخِرٍ في اليَمِّ **مَشْحونَا**[4]

- جوازم الفعل المضارع: في حالة من حالات الشرط، إذا كان الفعل الأول مضارعا والثاني ماضيا: قال: «والرابع :أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل ومنه قوله:

مَنْ **يَكِدْنِي** بِسِيّءٍ **كُنْتُ** مِنْهُ***كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ»[5]

ومما استشهد به من الرجز، قول رؤبة بن العجّاج:

*وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوي **المُخْتَرَقْنْ***

حيث استشهد به على التنوين الغالي، وهو الذي يلحق القوافي المقيدة[6].

5- 4- كلام العرب: من المواضع التي احتج فيها بكلام العرب:

- جواز الابتداء بالنكرة: بشرط الإفادة لوقوعها بعد فاء الجزاء: حيث احتج بالمثل العربي: "إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ، **فَعَيْرٌ** في الرِّباطِ"[7].

- جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بشبه جملة جار ومجرور: حيث احتج بقول عمرو بن معد يكرب: «لِلَّهِ دَرُّ بَني سُلَيمٍ ما أَحْسَنَ **في الهَيْجاءِ** لِقاءَها، وَأَكْرَمَ **في اللَّزَباتِ** عَطاءَها، وأَثْبَتَ **في المَكْرُماتِ** بَقاءَها».

وقول علي -كرم الله وجهه- وقد مرَّ بعمّار، فمسح التراب عن وجهه: «أَعْزِزْ **عَلَيَّ** أبا اليَقْظانِ أَنْ أراكَ صَريعا **مُجَدَّلا**»[8].

---

[1] شرح ابن عقيل، 189/3.

[2] نفسه، 16/3.

[3] نفسه،274/4.

[4] نفسه، 219/2

[5] نفسه، 28/4.

[6] نفسه، 23/1.

[7] نفسه، 203/1.

[8] نفسه، 130/3.

6- <u>بعض آرائه واجتهاداته النحوية</u>: ومن ذلك:

- <u>المصدر أصل</u>: صحح مذهب البصريين في أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وعلل ذلك بقوله: «لأنّ كلَّ فرع يتضمّن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كلّا منهما يدلّ على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدلّ على المصدر والفاعل»[1].

- <u>جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها</u>: بيّن أنه لم يرد في كلام العرب تقديم خبر ليس عليها، وإنما ورد ما ظاهره تقديم معمول خبرها عليها. قال: «اختلف النحويون في جواز تقديم خبر "ليس" عليها؛ فذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع.

وذهب أبو علي الفارسي، وابن برهان إلى الجواز، فتقول: "قائما ليس زيد".

واختلف النقل عن سيبويه؛ فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع. ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها؛ كقوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود/8]، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره: أنّ "يوم يأتيهم" معمول الخبر الذي هو "مصروفا" وقد تقدم على "ليس" قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل»[2].

- <u>زيادة "كان" شذوذا بين الجار والمجرور</u>: بعد أن بيّن مواضع زيادة "كان": بين المبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والصفة والموصوف، وبين "ما" وفعل التعجب، قال: وشذّ زيادتها بن حرف الجر ومجروره، كقوله:

سَراةُ بَني أبي بَكْرٍ تَسامى***عَلى **كانَ** المُساومةِ العِرابِ[3]

- <u>جواز تقديم خبر "دام" على اسمها</u>: قال في اعتراضه على ابن مُعطٍ في منعه تقديم خبر "دام" على اسمها: «وذكر ابن مُعْطٍ أن خبر "دام" لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: "لا أصاحِبُكَ ما دام قائما زيدٌ" والصواب جوازه، قال الشاعر:

لا طيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ **مُنَغَّصَةً*****لَذّاتُهُ بِادِّكارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ[4].

لقد كان ابن عقيل من النحاة المحققين؛ فهو لا يتعصب لمذهب نحويّ، ولا لرأي، بل يختار الصواب حيث يراه. وقد وقفنا على بعض اعتراضاته، واستدراكاته على أئمة النحاة، مصحوبة بالحجة والدليل.

وقد سار على نهج ابن مالك في الاستشهاد بالقراءات القرآنية حتى الشاذّة منها، والإكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف. وهو كثيرا ما يستشهد بالشعر مجهول القائل.

وقد كان لابن عقيل فضل كبير في تقريب ألفية ابن مالك للمتعلّمين والدارسين على حدّ سواء، من خلال منهجه الذي كان تعليميا، زيادة على ما أثرى به شرحه من آراء النحاة، والشواهد التي لم تأت إلا من طريقه.

---

[1] شرح ابن عقيل، 145/2.

[2] نفسه، 249/1-250.

[3] نفسه، 260/1.

[4] نفسه، 246/1.

قائمة المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

*** المصادر القديمة:**

1- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد. ت: 370 ه)، **تهذيب اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د ط)، 1964.

2- الأزهري (خالد بن عبد الله. ت: 905 ه)، **شرح التصريح على التوضيح**، تح: محمد باسل عيون السود، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 2000.

3- الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن. ت: 686 ه)، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978.

4- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد. ت: 929 ه)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.

5- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ط)، 1998.

6- ـــــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

7- ـــــــــــ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.

8- الباخَرْزي (علي بن الحسين. ت: 467 ه)، **دمية القصر وعُصْرة أهل العصر**، تح: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993.

9- ابن برهان العكبري (عبد الواحد بن علي. ت: 456 ه)، **شرح اللمع**، تح: فائز فارس، الكويت، ط1، 1984.

10- البطليوسي (عبد الله بن محمد بن السيد. ت: 521 ه)، **المثلث**، تح: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، بغداد، (د ط)، 1981.

11- البغدادي (عبد القادر بن عمر. ت: 1093 ه)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

12- الجاحظ (عمرو بن بحر . ت: 255 ه)، **البيان والتبيين**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998.

13- ـــــــــــ، الحيوان، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 ،2003.

14- ابن الجزري (محمد بن محمد بن علي. ت: 833 ه)، **النشر في القراءات العشر**، تح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت).

15- ابن جني (أبو الفتح عثمان. ت: 392 ه)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت).

16- ـــــــــــــ، **سر صناعة الإعراب**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

17- ـــــــــــــ، **اللمع في العربية**، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988.

18- ـــــــــــــ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تح: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين، اسطمبول، ط2، 1986.

19- ـــــــــــــ، **المنصف**، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف، القاهرة، ط1، 1954.

20- **ابن حجر العسقلاني** (أبو الفضل أحمد بن علي. ت: 852هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط2، 1392هـ/ 1972م.

21- **الحموي** (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي. ت: 626هـ)، **معجم الأدباء**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993.

22- **أبو حيان الأندلسي**(محمد بن يوسف بن علي. ت: 745 هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000.

23- ـــــــــــــ،**ارتشاف الضرب من كلام العرب**، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

24- **ابن خالويه** (الحسين بن أحمد. ت: 370هـ)، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

25- **ابن خلدون** (عبد الرحمن بن محمد. ت: 808هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004.

26- **ابن خلكان** (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. ت: 681 هـ)، **وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978.

27-**الخوارزمي** (محمد بن أحمد بن يوسف. ت: 387 هـ)، **مفاتيح العلوم**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989.

28- **الداني** (أبو عمرو عثمان بن سعيد. ت: 444هـ)، **المحكم في نقط المصاحف**، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط2، 1997.

29- **الذهبي** (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1985.

30- **الرماني** (أبو الحسن علي بن عيسى. ت: 384 هـ)، **معاني الحروف**، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 2005.

31- **الزُّبيدي** (أبو بكر محمد بن الحسن. ت: 379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

32- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ت: 337 ه)، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011.

33- ـــــــــــــ، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

34- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر. ت: 538 ه)، **المفصل في علم العربية**، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004.

35- السّبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. ت: 771ه)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الجيزة، مصر، ط2، 1413ه/1992م.

26- ابن سلام الجمحي(أبو عبد الله محمد. ت 231 ه)، **طبقات فحول الشعراء**، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، (د ط)، (د ت).

37- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180ه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

38- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت: 368 ه)،**أخبار النحويين البصريين**، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

39- ـــــــــــــ، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

40- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن. ت: 911 ه)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

41- ـــــــــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د ط)، 2006.

42- ـــــــــــــ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1964.

43- ـــــــــــــ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت).

44- ـــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992.

45- الصبان (محمد بن علي. ت: 1206 ه)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

46- أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي الحلبي. ت: 351 ه)، **مراتب النحويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009.

47- ابن عقيل (عبد الله بهاء الدين بن عبد الله. ت: 769ه)، **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004.

48- ـــــــــــــــ، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980.

49- العكبري (أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين .ت 616 ه)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

50- ابن العماد الحنبلي (عبد الحي بن أحمد. ت: 1089ه)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.

51- ـــــــــــــــ، **منظومة في شرح مثلثات قطرب**، تح: وليد عبد الله المنيس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2007.

52- ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكرياء. ت: 395 ه)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993.

53- ـــــــــــــــ، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، 1979.

54- الفراء (أبو زكرياء يحي بن زياد. ت: 207 ه)، **معاني القرآن**، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.

55- الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. ت: 175 ه)، **كتاب العين**، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، (د ط)، (د ت).

56- الفيروزآبادي (محمد ابن يعقوب. ت: 817 ه)، **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2001.

57- القرطبي (محمد بن أحمد. ت: 671 ه)، **الجامع لأحكام القرآن**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2006.

58- ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر. ت: 515 ه)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية القاهرة، (د ط)، 1999.

59- القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف. ت: 646 ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

60- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله. ت: 672 ه)، **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1990.

61- ـــــــــــــــ، **شرح الكافية الشافية**، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1986.

62- ـــــــــــــــ، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، (د ب)، ط2، 1413 ه.

63- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد. ت: 285 ه)، **الكامل**، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992.

64- ـــــــــــــــ، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،

ط3، 1994.

65- ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن. ت: 592 ه)، **الرد على النحاة**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.

66- المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد. ت: 1041 ه)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، 1968.

67- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761ه)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، (د ت).

68- ـــــــــــــ، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

69- ـــــــــــــ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.

70- ـــــــــــــ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004.

71- ـــــــــــــ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د ط)، 1991.

72- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. ت: 643 ه)، **شرح المفصل**، تح: إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

*** <u>المراجع الحديثة:</u>**

73- الراجحي (عبده)، **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، (د ت).

74- عبد الراضي (أحمد محمد)، **نشأة النحو العربي وتطوره و اتجاهاته**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012.

75- السامرائي (فاضل)، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، دار الفكر، عمّان، الأردن، ط1، 2002.

76- ـــــــــــــ، معاني النحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000.

77- ضيف (شوقي)، **المدارس النحوية، المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

78- أبو غربيّة (عصام عيد فهمي)، **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د ط)، 2006.

79- آل قميشان (ناصر محمد عبد الله)، **الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته**، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2009.

80- القوزي (عوض حمد)، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981.

81- المخزومي (مهدي)، **عبقري من البصرة**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989.

82- نصار(حسين)، **المعجم العربي نشأته وتطوره**، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط4، 1988.

* **الرسائل الجامعية:**

83- رقيق (كمال)، **المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012– 2013.

84- أبو كشك (زياد توفيق)، **ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري "دراسة مقارنة"**، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005.

* **المقالات:**

85- الشنبري (عزيزة بنت عطية الله بن زاهر)، **الفكر اللغوي عند ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأمير سطّام بن عبد العزيز، الخرج، الرياض، السعودية، ع2، سبتمبر، 2016.

86- عبد الرحمن محمد إسماعيل، الإمام الكسائي وآراؤه في النحو، بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع:2، 1404هـ/1405هـ.

* **المواقع الإلكترونية:**

87- البحبح (أحمد)، **دفع الوهم واللبس بين النحويَّيْنِ الأحمرِ البصريّ والأحمرِ الكوفيّ**، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، https://www.m-a-arabia.com/site/25854.html، تاريخ النشر: 2019/07/17. تاريخ الاطلاع: 2021/01/23، سا: 17:00.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
- تصدير:	أ
- مقدّمة:	ب
- المحاضرة الأولى: **طلائع الدرس اللغوي العربي**: أبو الأسود الدّؤلي (ت: 69 هـ) وتلاميذه:	3
- المحاضرة الثانية: **أوائل النحاة**: ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117 هـ) وتلاميذه:	8
- المحاضرة الثالثة: الخَليلُ بْنُ أحمدَ الفَراهيديّ (100 هـ - 175 هـ):	14
- المحاضرة الرابعة: سيبويه (ت: 180 هـ):	29
- المحاضرة الخامسة: أبو حمزة الكسائي (119هـ - 189 هـ):	46
- المحاضرة السادسة: قُطْرُب (ت: 206 هـ):	53
- المحاضرة السابعة: الفراء (114 هـ - 207 هـ):	57
- المحاضرة الثامنة: الأخفش الأوسط (ت: 211هـ):	69
- المحاضرة التاسعة: أبو العباس المبرِّد (210هـ - 285 هـ):	75
- المحاضرة العاشرة: ابن جني (320 هـ - 392 هـ):	81
- المحاضرة الحادية عشرة: ابن فاس (329 هـ - 395 هـ):	91
- المحاضرة الثانية عشرة: ابن مالك (600 هـ - 672 هـ):	101
- المحاضرة الثالثة عشرة: ابن هشام الأنصاري (708 هـ - 761 هـ):	115
- المحاضرة الرابعة عشرة: ابن عقيل (694 هـ - 769 هـ):	125
- قائمة المصادروالمراجع:	133
- فهرس الموضوعات:	139